



كلية الشريعة والقانون بدمنهوور



جامعة الأزهر

مجلة البحوث الفقهية والقانونية

مجلة علمية محكمة
تصدرها كلية الشريعة والقانون بدمنهوور

بحث مستل من

العدد الخمسين - "إصدار يوليو ٢٠٢٥م - ١٤٤٧هـ"

اكتساب الجنسية عن طريق الاستثمار:

دراسة قانونية مقارنة في ضوء السيادة الوطنية ومقتضيات العولمة

Acquiring Citizenship by Investment: A Comparative Legal Study in
Light of National Sovereignty and the Requirements of Globalization

الباحث

حسين عبد المعطي عبد النبي

محام ومستشار قانوني ومحكم معتمد

باحث دكتوراه بالقانون العام

جمهورية مصر العربية

مجلة البحوث الفقهية والقانونية
مجلة علمية عالمية متخصصة ومُحكّمة
من السادة أعضاء اللجنة العلمية الدائمة والقائمة
في كافة التخصصات والأقسام العلمية بجامعة الأزهر

المجلة مدرجة في الكشف العربي للإستشهادات المرجعية ARABIC CITATION INDEX

على Clarivate Web of Science

المجلة مكشّفة في قاعدة معلومات العلوم الإسلامية والقانونية من ضمن قواعد بيانات دار المنظومة

المجلة حاصلة على تقييم ٧ من ٧ من المجلس الأعلى للجامعات

المجلة حاصلة على المرتبة الأولى على المستوى العربي في تخصص الدراسات الإسلامية

وتصنيف Q2 في تخصص القانون حسب تقييم معامل "ار سيف Arcif" العالمية

المجلة حاصلة على تقييم ٨ من المكتبة الرقمية لجامعة الأزهر

رقم الإيداع

٦٣٥٩

الترقيم الدولي

(ISSN-P): (1110-3779) - (ISSN-O): (2636-2805)

للتواصل مع المجلة

+201221067852

journal.sha.law.dam@azhar.edu.eg

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

<https://jlr.journals.ekb.eg>

التاريخ: 2024/10/20

الرقم: ARCIF 0260/L24

سعادة أ. د. رئيس تحرير مجلة البحوث الفقهية و القانونية المحترم
جامعة الأزهر، كلية الشريعة و القانون، دمنهور، مصر
تحية طيبة وبعد،،،

يسر معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية (أرسييف - ARCIF)، أحد مبادرات قاعدة بيانات "معرفة" للإنتاج والمحتوى العلمي، إعلامكم بأنه قد أطلق التقرير السنوي التاسع للمجلات للعام 2024.

يخضع معامل التأثير "Arcif" لإشراف "مجلس الإشراف والتنسيق" الذي يتكون من ممثلين لعدة جهات عربية ودولية: (مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ببيروت، لجنة الأمم المتحدة لغرب آسيا (الإسكوا)، مكتبة الاسكندرية، قاعدة بيانات معرفة). بالإضافة للجنة علمية من خبراء وأكاديميين ذوي سمعة علمية رائدة من عدة دول عربية وبريطانيا.

ومن الجدير بالذكر بأن معامل "أرسييف Arcif" قام بالعمل على فحص ودراسة بيانات ما يزيد عن (5000) عنوان مجلة عربية علمية أو بحثية في مختلف التخصصات، والصادرة عن أكثر من (1500) هيئة علمية أو بحثية في العالم العربي. ونجح منها (1201) مجلة علمية فقط لتكون معتمدة ضمن المعايير العالمية لمعامل "أرسييف Arcif" في تقرير عام 2024.

ويسرنا تهنئكم وإعلامكم بأن مجلة البحوث الفقهية و القانونية الصادرة عن جامعة الأزهر، كلية الشريعة و القانون، دمنهور، مصر، قد نجحت في تحقيق معايير اعتماد معامل "أرسييف Arcif" المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها (32) معياراً، وللاطلاع على هذه المعايير يمكنكم الدخول إلى الرابط التالي: <http://e-marefa.net/arcif/criteria>

وكان معامل "أرسييف Arcif" العام لمجلتكم لسنة 2024 (0.3827). وذهبتكم بحصول المجلة على:

- **المرتبة الأولى** في تخصص الدراسات الإسلامية من إجمالي عدد المجلات (103) على المستوى العربي، مع العلم أن متوسط معامل "أرسييف" لهذا التخصص كان (0.082). كما صنفت مجلتكم في هذا التخصص ضمن الفئة (Q1) وهي الفئة العليا.
- كما صنفت مجلتكم في تخصص القانون من إجمالي عدد المجلات (114) على المستوى العربي ضمن الفئة (Q2) وهي الفئة الوسطى المرتفعة، مع العلم أن متوسط معامل "أرسييف" لهذا التخصص كان (0.24).

راجين العلم أن حصول أي مجلة ما على مرتبة ضمن الأعلى (10) مجلات في تقرير معامل "أرسييف" لعام 2024 في أي تخصص، لا يعني حصول المجلة بشكل تلقائي على تصنيف مرتفع كصنيف فئة Q1 أو Q2، حيث يرتبط ذلك بإجمالي قيمة النقاط التي حصلت عليها من المعايير الخمسة المعتمدة لتصنيف مجلات تقرير "أرسييف" (للعام 2024) إلى فئات في مختلف التخصصات، ويمكن الاطلاع على هذه المعايير الخمسة من خلال الدخول إلى الرابط: <http://e-marefa.net/arcif>

وبإمكانكم الإعلان عن هذه النتيجة سواء على موقعكم الإلكتروني، أو على مواقع التواصل الاجتماعي، وكذلك الإشارة في النسخة الورقية لمجلتكم إلى معامل "أرسييف Arcif" الخاص بمجلتكم.

ختاماً، في حال رغبتكم الحصول على شهادة رسمية إلكترونية خاصة بنجاحكم في معامل "أرسييف"، نرجو التواصل معنا مشكورين.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

أ. د. سامي الخزندار

رئيس مبادرة معامل التأثير

"أرسييف Arcif"



اكتساب الجنسية عن طريق الاستثمار:
دراسة قانونية مقارنة في ضوء السيادة الوطنية ومقتضيات العولمة
Acquiring Citizenship by Investment: A Comparative Legal Study in
Light of National Sovereignty and the Requirements of Globalization

الباحث

حسين عبد المعطي عبد النبي

محام ومستشار قانوني ومحكم معتمد

باحث دكتوراه بالقانون العام

جمهورية مصر العربية

اكتساب الجنسية عن طريق الاستثمار: دراسة قانونية مقارنة في ضوء السيادة الوطنية ومقتضيات العولمة

حسين عبد المعطي عبد النبي

باحث دكتوراه بقسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة بنها، جمهورية مصر العربية.

البريد الإلكتروني: hussienabdlmo3ty@gmail.com

ملخص البحث:

تشهد السنوات الأخيرة تصاعدًا ملحوظًا في لجوء العديد من الدول إلى برامج التجنيس مقابل الاستثمار بوصفه أداة اقتصادية لجذب رؤوس الأموال وتحفيز النمو. وقد صاحب هذا التوجه تبين قانوني وتشريعي بين الدول في آليات التطبيق، ومدى الالتزام بالمعايير الوطنية والدولية، مما أثار تساؤلات حول مدى توافق هذه البرامج مع مفاهيم السيادة الوطنية والانتماء، في ظل ما تفرضه العولمة من انفتاح وتنافس اقتصادي.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الإطار القانوني لاكتساب الجنسية عن طريق الاستثمار من منظور مقارنة، بين نماذج مختلفة (مثل تركيا، والاتحاد الأوروبي، مصر)، مع بيان مدى تأثير هذه الممارسات على مبدأ السيادة الوطنية، وقياس مدى التوازن بين المصلحة الاقتصادية من جهة، واعتبارات الهوية والانتماء الوطني من جهة أخرى.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي المقارن، من خلال تحليل النصوص الدستورية والقانونية، والقرارات القضائية ذات الصلة، إضافة إلى المراجعيات الدولية مثل المواثيق الحقوقية وتقارير الأمم المتحدة.

وتوصلت الدراسة إلى أن برامج الجنسية مقابل الاستثمار، وإن كانت تمثل موردًا اقتصاديًا غير تقليدي، فإنها قد تفتح المجال لمخاطر تتعلق بالأمن القومي، والشفافية، وفقدان السيطرة على شروط الانتماء الوطني، خاصة في غياب معايير دولية منظمة لهذه الممارسات. كما أبرزت الدراسة تفاوتًا كبيرًا في التشريعات بين الدول، سواء من حيث شروط الاستثمار، أو مدى اشتراط الإقامة الفعلية، أو الرقابة القضائية على قرارات منح الجنسية.

وفي ضوء ما تقدم، توصي الدراسة بضرورة وضع إطار دولي مرن لتنظيم برامج التجنيس الاستثماري، يراعي السيادة الوطنية لكل دولة، دون أن يُفرض الجنسية من مضمونها القانوني والإنساني.

كما تدعو الدراسة إلى تعزيز الرقابة البرلمانية والقضائية على هذه البرامج، ووضع معايير تضمن تماهي المستفيدين مع قيم المجتمع الوطني، وليس فقط مع مصالحه الاقتصادية.

كلمات مفتاحية: التجنس مقابل الاستثمار، الجنسية، برامج الجنسية الاقتصادية، السيادة الوطنية،

والعولمة.

Acquiring Citizenship by Investment: A Comparative Legal Study in Light of National Sovereignty and the Requirements of Globalization

Hussien Abdel-Moati Abdel-Nabi

PhD researcher in the Department of Public Law, Faculty of Law, Benha University, Egypt.

E-mail: hussienabdlmo3ty@gmail.com

Abstract:

Recent years have witnessed a significant increase in the use of citizenship-by-investment programs by many countries as an economic tool to attract capital and stimulate growth. This trend has been accompanied by legal and legislative variations between countries in terms of implementation mechanisms and the extent of adherence to national and international standards. This has raised questions about the compatibility of these programs with the concepts of national sovereignty and belonging, given the openness and economic competition imposed by globalization.

This study aims to analyze the legal framework for acquiring citizenship through investment from a comparative perspective, comparing different models (such as Turkey, the European Union, Egypt), demonstrating the extent to which these practices impact the principle of national sovereignty, and measuring the balance between economic interests on the one hand, and considerations of identity and national belonging on the other.

The study relied on a comparative analytical approach, through an analysis of constitutional and legal texts, relevant judicial decisions, and international references such as human rights conventions and United Nations reports. The study concluded that citizenship-by-investment programs, although they represent a non-traditional economic resource, may open the door to risks related to national security, transparency, and a loss of control over the conditions of national belonging, especially in the absence of international standards regulating these practices. The study also highlighted significant disparities in legislation between countries, whether in terms of investment conditions, the extent of physical residency requirements, or judicial oversight of citizenship-granting decisions.

In light of the above, the study recommends the development of a flexible international framework to regulate investment naturalization programs, one that respects the national sovereignty of each country without depriving citizenship of its legal and humanitarian content. The study also calls for strengthening parliamentary and judicial oversight of these programs and establishing standards that ensure beneficiaries align with the values of national society, not just its economic interests.

Keywords: Naturalization By Investment, Citizenship, Economic Citizenship Programs, National Sovereignty, And Globalization.

المقدمة :-

يسكن كوكب الأرض أفراد ينتمون إلى دول مختلفة، واستخدمت رابطة الجنسية أداة لتوزيع هؤلاء الأفراد توزيعاً دولياً بتحديد نصيب كل دولة من الأفراد الذين يكونون ركن الشعب فيها، وهم أهم أركان الدولة إذ لا حديث عن إقليم دون شعب يسكنه أو سلطة حاكمة دون شعب تحكمه، فكما تستخدم الحدود الجغرافية أداة لتحديد مساحة الدولة فإن الجنسية هي الأداة التي تستخدم لتحديد ركن الشعب الذي يشغل هذه المساحة^(١).

وفي عالم يتسارع فيه التغير ويتداخل فيه الاقتصاد مع السياسة أصبح هناك تطور في مفهوم الجنسية، من رابطة تقليدية تستند إلى الروابط العرقية أو الولادية، إلى أداة متعددة الأبعاد ترتبط بالحقوق والواجبات السياسية والاقتصادية. وفي هذا الإطار، برزت ظاهرة منح الجنسية عن طريق الاستثمار بوصفها آلية حديثة تعتمد على العديد من الدول لجذب رؤوس الأموال الأجنبية وتحفيز التنمية الاقتصادية. تُعرف هذه البرامج باسم "الجنسية الاقتصادية"، إذ تمنح الدولة الجنسية مقابل استثمار مالي محدد، مما يفتح الباب أمام المستثمرين للحصول على مزايا المواطنة، مثل حرية التنقل والاستقرار في الدولة. وعلى الرغم من المنافع الاقتصادية التي توفرها برامج الجنسية الاستثمارية، فإنها أثارت جدلاً قانونياً وأخلاقياً واسع النطاق، وخاصةً في ما يتعلق بتحديات السيادة الوطنية، وأمن الدول، ومفهوم الانتماء الوطني. فبينما تسعى الدول إلى تعزيز اقتصادها من خلال جذب الاستثمار الأجنبي، تواجه في الوقت ذاته تساؤلات حول مدى التوازن بين الحفاظ على سيادتها الوطنية وضمان عدالة منح الجنسية وشفافية الإجراءات.

تزداد أهمية هذه الدراسة مع تصاعد ظاهرة العولمة، التي تؤثر بشكل مباشر على مفاهيم السيادة وتفرض على الدول إعادة النظر في سياساتها الوطنية، بما في ذلك قوانين الجنسية. لذلك، يأتي هذا البحث ليسلط الضوء على أطر اكتساب الجنسية عن طريق الاستثمار من خلال دراسة مقارنة بين تجارب عدد من الدول، مع التركيز على الأبعاد القانونية والسياسية المرتبطة بالموضوع، بهدف فهم مدى توافق هذه البرامج مع مقتضيات السيادة الوطنية ومتطلبات العولمة.

(١) د. عبد المنعم زمزومة. (٢٠١١). أحكام الجنسية في القانون الدولي والقانون المصري المقارن، دار النهضة العربية، ص ١٦.

د. فؤاد عبد المنعم رياض. (١٩٩٥). أصول الجنسية في القانون الدولي والقانون المصري المقارن، دار النهضة العربية، من ٧.

أهمية الدراسة: -

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تتناول ظاهرة حديثة أثرت بشكل مباشر على مفهوم الجنسية والسيادة الوطنية في عصر العولمة، فقد أصبحت الجنسية في بعض الدول تُمنح مقابل الاستثمار المالي، مما يطرح تحديات قانونية وسياسية عميقة. كما أن برامج الجنسية الاقتصادية أصبحت أداة استراتيجية في جذب رؤوس الأموال وتعزيز التنمية، إلا أن تطبيقها يثير تساؤلات حول شرعية هذه البرامج وأثرها على الهوية الوطنية والأمن القومي. من هنا، فإن هذه الدراسة تسعى إلى تقديم تحليل قانوني مقارنة يوفر إطاراً لفهم هذه الظاهرة، مما يساهم في تطوير سياسات وطنية فعالة توازن بين المصالح الاقتصادية والسيادية.

أهداف الدراسة: -

تهدف الدراسة إلى تقديم فهم شامل للمفهوم القانوني لاكتساب الجنسية عن طريق الاستثمار، وذلك من خلال استعراض وتحليل مختلف التعريفات القانونية لهذا النوع من الجنسية، والتمييز بينها وبين طرق اكتساب الجنسية التقليدية. كما تسعى الدراسة إلى تحليل الأطر التشريعية والقانونية التي تعتمد عليها مجموعة من الدول في تنفيذ برامج الجنسية الاستثمارية، مع التركيز على النماذج المقارنة لتلك التجارب، لفهم الاختلافات والتشابهات في السياسات والممارسات القانونية.

علاوة على ذلك، تسعى الدراسة إلى تقييم الأثر الذي تتركه برامج الجنسية الاستثمارية على السيادة الوطنية والأمن القومي للدول، فتطرح هذه البرامج تحديات قانونية وسياسية تتعلق بمفهوم الانتماء والولاء، وأيضاً المخاطر المحتملة التي قد تنجم عن تسهيل منح الجنسية. كما ستبحث الدراسة في تأثير ظاهرة العولمة على سياسات منح الجنسية، ومدى قدرة التشريعات الوطنية على التكيف مع الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي تفرضها العولمة.

وأخيراً، تهدف الدراسة إلى تقديم توصيات قانونية وسياسية تهدف إلى تحقيق التوازن الضروري بين جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال برامج الجنسية الاستثمارية، وبين حماية السيادة الوطنية ومصالح الدولة الاقتصادية والأمنية والثقافية، بما يضمن احترام المعايير القانونية الدولية وحماية الهوية الوطنية.

مشكلة الدراسة :-

تكمن مشكلة الدراسة في مدى توافق الدول بين مبدأ السيادة الوطنية الذي يمنحها الحق الحصري في تنظيم منح الجنسية، وبين الضغوط الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن العولمة، التي تدفعها إلى اعتماد برامج الجنسية مقابل الاستثمار.

ويطرح البحث مشكلة محورية، هي البحث عن الكيفية التي يمكن من خلالها التوفيق بين اعتماد برامج الجنسية عن طريق الاستثمار بوصفه أداة اقتصادية، وبين ضرورة احترام سيادة الدولة وحماية أمنها وهويتها الوطنية، في ظل نظام قانوني دولي يشهد ضغوطاً متزايدة نحو تحرير حركة الأشخاص ورؤوس الأموال.

إشكالية الدراسة وتساؤلاتها :-

تمثل برامج اكتساب الجنسية عن طريق الاستثمار ظاهرة قانونية واقتصادية حديثة تحمل في طياتها أبعاداً معقدة تتعلق بمفاهيم السيادة الوطنية، والانتماء، والأمن، والتنمية، في سياق عالمي يتسم بالعولمة والمرونة التشريعية. وعلى الرغم مما تحقّقه هذه البرامج من مكاسب مالية للدول المستقبلية، إلا أنها تثير العديد من الإشكاليات القانونية والسياسية، خاصة مع غياب معايير دولية موحدة، واختلاف النماذج الوطنية في تطبيق هذه البرامج.

وعليه، فإن الإشكالية الرئيسة في الدراسة تتمثل في السؤال التالي:

**إلى أي مدى تتوافق برامج اكتساب الجنسية عن طريق الاستثمار مع متطلبات السيادة الوطنية في ظل تحديات العولمة الاقتصادية؟
ومن هذا السؤال يتفرع عدة أسئلة وهي :-**

١. ما الإطار القانوني المنظم لاكتساب الجنسية عن طريق الاستثمار على المستويين الوطني والدولي؟
٢. ما الشروط والمعايير التي تعتمدها الدول المختلفة في منح الجنسية مقابل الاستثمار؟
٣. ما أوجه التشابه والاختلاف بين تجارب الدول في هذا المجال، وما أسباب هذا التباين؟
٤. ما أثر برامج الجنسية الاستثمارية على مبدأ السيادة الوطنية وأمن الدولة القومي؟
٥. هل تصلح الجنسية للبيع وكيف تؤثر هذه البرامج على مفاهيم المواطنة والانتماء الوطني؟

منهجية الدراسة: -

تعتمد هذه الدراسة على **المنهج المقارن** بوصفه الأداة الرئيسة في تحليل موضوع اكتساب الجنسية عن طريق الاستثمار، إذ تتم المقارنة بين النماذج القانونية المعمول بها في عدد من الدول (مثل بعض الدول الأوروبية، الولايات المتحدة، والإمارات العربية المتحدة). ويهدف هذا المنهج إلى بيان أوجه الشبه والاختلاف بين هذه النظم، واستخلاص الاتجاهات المشتركة فيما بينها، مع تقييم مدى انسجامها مع اعتبارات السيادة الوطنية ومتطلبات الانتماء الحقيقي للدولة.

خطة الدراسة: -

تم تقسيم موضوع الدراسة إلى ثلاثة مباحث لاستكشاف الجوانب المختلفة للمبحث موضوع الدراسة. وذلك من خلال التقسيم التالي:

المبحث الأول: الجنسية عن طريق الاستثمار - المفهوم والتطور

• **المطلب الأول:** تعريف الجنسية الاستثمارية والفرق بينها وبين الإقامة الاستثمارية

• **المطلب الثاني:** تطور برامج الجنسية الاقتصادية وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية

المبحث الثاني: تحديات وفرص اكتساب الجنسية الوطنية عن طريق الاستثمار

• **المطلب الأول:** الضغوط الاقتصادية والعولمة وتأثيرها على سياسات منح الجنسية

• **المطلب الثاني:** فرص اكتساب الجنسية الوطنية عن طريق الاستثمار

المبحث الثالث: تجارب دولية في منح الجنسية عن طريق الاستثمار

• **المطلب الأول:** تجربة دولة تركيا وتجربة دول الاتحاد الأوروبي (مالطا، قبرص)

• **المطلب الثاني:** تجربة مصر

المبحث الأول الجنسية عن طريق الاستثمار- المفهوم والتطور

تمهيد:-

في ظل التحولات الاقتصادية والتنافس بين الدول لجذب رؤوس الأموال والكفاءات الأجنبية، ظهرت برامج الجنسية عن طريق الاستثمار بوصفها أحد الأساليب الحديثة المثيرة للجدل في مجال اكتساب الجنسية. وتمثل هذه البرامج توجهاً مغايراً للطرق التقليدية المعروفة، إذ تقوم على أساس العلاقة التعاقدية بين الفرد والدولة، فتمنح الأخيرة جنسيتها مقابل مساهمة مالية أو استثمار اقتصادي مباشر.

وقد أصبح هذا النوع من التجنيس محور اهتمام العديد من الدول، لا سيما تلك الدول التي تعاني من ضيق الموارد أو تسعى لتنشيط قطاعات معينة كالعقارات أو السياحة أو التمويل، مما أدى إلى نشوء سوق عالمية تُعرف باسم "سوق الجنسية الاقتصادية" أو "المواطنة مقابل المال".

وهناك العديد من الدول تهدف إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وجذب المستثمرين الأجانب لاستثمار أموالهم ومدخراتهم بالدولة على نحو يحقق منفعة للدولة من خلال جذب واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة نسبة احتياطي النقد الأجنبي وتحسين وضعها الاقتصادي، بالإضافة إلى المساعدة على القضاء على مشكلة البطالة من خلال تشغيل العمالة الوطنية بالمشروعات الاستثمارية ورفع معدل الإنتاج المحلي والتشجيع على التصدير وزيادة التنافسية بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة للدولة^(١).

وفي هذا السياق، يتناول هذا المبحث في المطلب الأول تعريف الجنسية الاستثمارية وتمييزها عن الإقامة الاستثمارية من حيث الشروط القانونية والآثار، فيما يستعرض المطلب الثاني تطور برامجها وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية، محلاً مبررات اللجوء إليها، والمخاطر المرتبطة بها.

(١) راجع نص المادة ٢ من قانون الاستثمار المصري رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ التي نصت على أهداف الاستثمار ومبادئه.

المطلب الأول

تعريف الجنسية الاستثمارية والفرق بينها وبين الإقامة الاستثمارية

أولاً: تعريف الجنسية الاستثمارية

تُعرّف الجنسية الاستثمارية بأنها أحد أشكال التجنيس الاستثنائي التي تُمنح للأجانب بناءً على مساهمة مالية محددة في اقتصاد الدولة، دون اشتراط الإقامة الطويلة أو الروابط الأسرية أو اللغوية، كما هو الحال في طرق اكتساب الجنسية التقليدية. وتمنح بعض الدول هذه الجنسية بموجب برامج وطنية منظمة، تهدف إلى جذب رؤوس الأموال وتنشيط قطاعات معينة كالعقارات أو السياحة أو الابتكار، وذلك في إطار ممارسة الدولة حقها السيادي في تحديد من يدخل في حظيرة مواطنيها^(١).

وتُعد الجنسية الاستثمارية من أبرز صور ما يُعرف بـ "المواطنة الاقتصادية"، التي تسمح بامتلاك جنسية ثانية بطريقة قانونية، غالباً خلال فترة زمنية قصيرة، لقاء مبلغ مالي أو مشروع اقتصادي مجدٍ للدولة المضيفة^(٢).

فقد أصبح الحصول على الجنسية عن طريق الاستثمار خياراً جذاباً للمستثمرين والدول. وتُعرف هذه الطريقة باسم جواز السفر الذهبي أو برنامج التأشيرة الذهبية. تُعرف بأنها قيام الدول بجعل الأفراد الأثرياء مواطنين لها من خلال سياسات معينة أو فتح الطريق للحصول على الجنسية بشروط إضافية بعد منحهم حق الإقامة^(٣)، وتعتبر برامج المواطنة الاقتصادية (ECPS)، وبرامج المستثمرين المهاجرين (IIPs)، والمواطنة عن طريق الاستثمار (CBI)، والإقامة عن طريق الاستثمار (RBI) من أكثر الأنواع شيوعاً للحصول على الجنسية عن طريق الاستثمار في بلاد عديدة كـ مونتينيغرو، والبرتغال، ومالطا، وإسبانيا وهم مجرد عدد قليل من البلدان التي تشتهر ببرامج الجنسية عن طريق الاستثمار.

(1) Surak, K. (2021). Millionaire mobility and the sale of citizenship. *Journal of Ethnic and Migration Studies*, 47(13), 2960–2976.

<https://doi.org/10.1080/1369183X.2020.1758554>

(2) Dzankic, J. (2018). *The Global Market for Investor Citizenship*. Palgrave Macmillan, pp. 10–15.

(3) Džankić, J. (2018). Immigrant Investor Programmes in the EU' 26 *Journal of contemporary European studies*, Amandine Scherrer and Elodie Thirion, Citizenship by Investment (CBI) and Residency by Investment (RBI) schemes in the EU: State of play, issues and impacts, Ex-Post Evaluation Unit and European Added Value Unit, 11 vd.

ثانيًا: الفرق بين الجنسية والإقامة الاستثمارية^(١)

على الرغم من أن كلا من الجنسية والإقامة الاستثمارية ترتبط بالعنصر المالي بوصفه شرطاً أساسياً، إلا أن بينهما فروقاً جوهرية من حيث الطبيعة القانونية، والحقوق المترتبة، ومدى ديمومة الوضع القانوني للمستثمر. فالجنسية الاستثمارية تمنح للمستثمر صفة المواطنة الكاملة، بما تتضمنه من حقوق سياسية، وجواز سفر، وحق الانتخاب، والانتفاع الكامل بجميع المزايا الوطنية، وهي غالباً ما تكون دائمة ولا تسقط إلا في حالات استثنائية.

أما الإقامة الاستثمارية: فتُعرف بأنها شكل من أشكال منح حق الإقامة القانونية للأجانب في دولة معينة مقابل قيامهم باستثمار مالي محدد وفق شروط تضعها الدولة المضيفة، دون أن تؤدي هذه الإقامة مباشرة إلى الحصول على الجنسية، وإن كانت تُعد خطوة تمهيدية نحو الحصول على الجنسية في بعض الأحيان^(٢).

ويختلف هذا النوع من الإقامة عن الجنسية الاستثمارية من حيث الحقوق والآثار القانونية؛ فالمستثمر يحصل عادة على إقامة مؤقتة أو دائمة تسمح له بالإقامة والعمل وربما جلب أسرته، دون أن يكون له حق التصويت أو التمتع بكافة حقوق المواطن. وقد تشترط بعض الدول الإقامة الفعلية لعدد معين من السنوات، إضافة إلى شروط تتعلق بالاندماج أو المعرفة باللغة أو الثقافة، قبل السماح بالتقدم بطلب الحصول على الجنسية^(٣).

فالإقامة الاستثمارية حق مؤقت أو مشروط بالإقامة الفعلية داخل الدولة، تمنح صاحبها إذنًا قانونيًا بالإقامة والعمل، لكنها لا تمنحه حقوق المواطنة السياسية أو الدبلوماسية، ولا يمكن تحويلها إلى جنسية إلا بعد استيفاء شروط إضافية مثل مدة الإقامة، والإلمام باللغة، ودمج ثقافي واجتماعي أوسع. وتُعد

(1) Surak, K. (2021). *Who wants to buy a visa? Comparing the uptake of investor immigration programs in Europe*. *Journal of Ethnic and Migration Studies*, 47(6), 1130–1151.

(2) Dzankic, J. (2018). *The pros and cons of Ius Pecuniae: Investor citizenship in comparative perspective*. EUI Working Papers RSCAS 2018/14. European University Institute.

<https://cadmus.eui.eu>. [Accessed on 25.05.2025].

(3) Ibid.

برامج "التأشيرة الذهبية" (Golden Visa) أبرز صور الإقامة الاستثمارية في عدد من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية عبر برنامج تأشيرة (EB-5).

المطلب الثاني

تطور برامج الجنسية الاقتصادية وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية

شهدت برامج الجنسية الاقتصادية تطوراً ملحوظاً خلال العقود الأخيرة، فقد بدأت كممارسات محدودة في دول صغيرة تعاني من ضيق الموارد وتبحث عن حلول مبتكرة لتعزيز مواردها المالية، ثم سرعان ما تحولت إلى **سياسات عامة** تتبناها حكومات عديدة حول العالم، بما في ذلك دول في أوروبا والبحر الكاريبي وآسيا. وقد جاء هذا التطور مدفوعاً بالتغيرات في الاقتصاد العالمي، وتساعد التنافس بين الدول لجذب الاستثمارات الأجنبية، إلى جانب تطور وسائل الانتقال والتوسع في مفهوم "المواطنة العالمية"^(٢).

بدأت برامج الجنسية مقابل الاستثمار بشكل فعلي في ثمانينيات القرن العشرين، وكانت سانت كيتس ونيفيس أول دولة تعتمد برنامجاً رسمياً لذلك في عام ١٩٨٤، ثم تلتها عدة دول مثل كندا، دومينيكا، أنتيغوا وبربودا، قبرص، ومالطا، إذ وضعت كل منها شروطاً استثمارية محددة، مقابل منح الجنسية خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً^(٣)، بينما أطلقت دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة برامج مماثلة في التسعينيات.

وفي السياق العام لاكتساب الجنسية، يلاحظ أن الهجرة التقليدية تشترط، سواء للأطفال أو البالغين، شروطاً قانونية معقدة. فالأطفال غالباً ما يحصلون على الجنسية عبر طريقتين فقط: **حق الدم** (الناتج عن انتماء الوالدين لجنسية الدولة)، أو **حق الإقليم** (الناتج عن الميلاد على أراضي الدولة). أما البالغون، فيُشترط عليهم الإقامة لفترات زمنية طويلة تختلف بحسب تشريعات الدول^(٤).

(1) European Commission. (2019). *Investor citizenship and residence schemes in the European Union*. Brussels: European Commission.

https://ec.europa.eu/info/sites/default/files/2019-01-23-investor-citizenship-residence-schemes_en.pdf. [Accessed on 25.05.2025].

(2) Surak, K. (2021). Millionaire mobility and the sale of citizenship. *Journal of Ethnic and Migration Studies*, 47(6), 1152–1169.

<https://doi.org/10.1080/1369183X.2020.1758554>.

(3) Ibid.

(4) Felfe, C., Rainer, H., & Saurer, J. (2016). *Why birthright citizenship matters for immigrant children: Impacts on parental educational choice* (CESifo Working Paper

وفي ظل تنامي الحاجة إلى التمويل، تبنّت العديد من الدول ما يُعرف بـ **برامج المستثمرين المهاجرين (Investor Immigration Programs – IIPs)**، إذ تُمنح الجنسية مقابل مساهمة مالية كبيرة، أو استثمار اقتصادي مُجدٍ، وذلك بهدف استقطاب رؤوس الأموال والثروات من الخارج، وتعزيز رأس المال البشري والاقتصادي، والمشاركة في تنمية قطاعات اقتصادية حيوية^(١).

لقد واكب تطور برامج الجنسية عن طريق الاستثمار تغييرًا في الفهم التقليدي لفكرة المواطنة، فقد انتقل التركيز من "الانتماء القومي والثقافي" إلى "القيمة الاقتصادية" للفرد بالنسبة للدولة. في هذا السياق، أصبحت الجنسية أداة من أدوات السياسات الاقتصادية الكلية، تستخدمها بعض الدول لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر، وتنمية قطاعات معينة مثل العقارات، السياحة، الخدمات المالية، والابتكار التكنولوجي^(٢).

كما أن بعض الدول استخدمت هذه البرامج في تحقيق أهداف مالية مباشرة، مثل تقليص عجز الموازنة أو تمويل مشاريع تنموية محددة. فعلى سبيل المثال، في أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٨، لجأت دول أوروبية مثل قبرص ومالطا إلى هذه البرامج لتعويض تراجع العائدات وتحفيز الأسواق العقارية المتعثرة^(٣).

من أبرز أهداف برامج الجنسية عن طريق الاستثمار تحقيق عوائد مالية سريعة، فتفرض بعض الدول رسومًا مرتفعة قد تتراوح ما بين ١٠٠ ألف إلى مليوني دولار أمريكي على المتقدمين للحصول على الجنسية، مما يوفر إيرادات مباشرة تسهم في دعم الخزينة العامة للدولة^(٤). كما تهدف هذه البرامج إلى

No. 6037). CESifo. <https://www.cesifo.org/en/publikationen/2016/working-paper/why-birthright-citizenship-matters-immigrant-children-impacts>. [Accessed on 26.05.2025].

(1) Schena, P. J., Braunstein, J., & Ali, A. (2018). The case for economic development through sovereign investment: A paradox of scarcity? *Global Policy*, 9(2), 211–220. <https://doi.org/10.1111/1758-5899.12559>.

(2) Surak, K. (2021). *Who wants to buy a visa? Comparing the uptake of residence by investment programs in the European Union*. *Journal of Contemporary European Studies*, 29(3), 387–401.

(3) Ibid.

(4) Džankić, J. (2020). *Investment-based citizenship and residence programs in the EU*. *European Parliament Study*.

تحفيز الاستثمار النوعي، من خلال توجيه رؤوس الأموال نحو قطاعات استراتيجية مثل السياحة، الزراعة التكنولوجية، والطاقة المتجددة، بما يسهم في تنشيط بيئة الأعمال المحلية وتعزيز قدرتها التنافسية^(١).

وتسعى بعض الدول من خلال هذه البرامج إلى جذب الكفاءات والخبرات الأجنبية، لا سيما رواد الأعمال وأصحاب الابتكارات في المجالات التكنولوجية والمالية، بما ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي وتسريع وتيرة التطور في القطاعات الحيوية. إضافة إلى ذلك، تُستخدم برامج الجنسية الاقتصادية أداة لتنمية المناطق الريفية أو الأقل نمواً، من خلال ربط منح الجنسية بشرط الاستثمار في مناطق محددة جغرافياً، وذلك بهدف إعادة التوازن التنموي والحد من التركيز السكاني والاقتصادي في الحواضر الكبرى^(٢). تسعى بعض الدول، لا سيما الدول الجزرية مثل مالطا وسانت كيتس ونيفيس، إلى تعزيز مكانتها الدولية وجذب الاستثمارات من خلال برامج الجنسية مقابل الاستثمار، مستهدفةً الأفراد ذوي الملاءة المالية العالية. وعلى الرغم مما تحقّقه هذه البرامج من فوائد اقتصادية وتحويل بعض الدول إلى مراكز مالية عالمية، إلا أنها أثارت انتقادات حادة، لكونها تحوّل الجنسية إلى سلعة وتفرغها من معناها الرمزي، وتُعرض الدول لمخاطر استغلالها من قبل متورطين في جرائم مالية في ظل ضعف إجراءات التدقيق^(٣).

وقد دفع ذلك الاتحاد الأوروبي إلى الضغط على بعض الدول لمراجعة هذه البرامج أو وقفها حفاظاً على الأمن الأوروبي ومصدقية الجنسية^(٤). ويظهر تحليل هذه الظاهرة أنها شكل من أشكال "عولمة المواطنة"، مما يستدعي ربط منح الجنسية بتحقيق المصلحة العامة والشفافية، لا الاكتفاء بالمكاسب المالية قصيرة المدى.

(1) Scherrer, A., Thirion, E., & Werner, B. (2018). *Citizenship by investment (CBI) and residency by investment (RBI) schemes in the EU*. European Parliamentary Research Service.

(2) Harpaz, Y. (2019). *Citizenship 2.0: Dual nationality as a global asset*. Princeton University Press.

(3) European Commission. (2020). Report on investor citizenship and residence schemes in the European Union. Brussels: European Commission.

(4) van Fossen, A. (2018). *Selling visas and passports: Policy questions from the South Pacific*. *Commonwealth & Comparative Politics*, 56(2), 190–210.

المبحث الثاني

تحديات وفرص اكتساب الجنسية الوطنية عن طريق الاستثمار

تمهيد: -

في ظل التحولات الاقتصادية والسياسية المتسارعة، أصبحت برامج الجنسية الاستثمارية إحدى الوسائل المثيرة للجدل التي تتبعها بعض الدول بهدف تحفيز النمو وجذب رؤوس الأموال الأجنبية. إلا أن هذا التوجه، وإن بدا ظاهرياً محفوفاً بالمكاسب الاقتصادية، يثير تساؤلات عميقة بشأن مدى تأثيره على السيادة الوطنية، واستقرار النظام القانوني، والأمن القومي للدولة. ومن ناحية أخرى، فإن العولمة، بما تحمله من ضغوط وتداخلات بين الاقتصاد والسياسة والقانون، قد دفعت ببعض الدول نحو إعادة تشكيل مفهوم المواطنة ليصبح أقرب إلى "السلعة" في السوق العالمية، متجاوزة في كثير من الأحيان الروابط التقليدية التي كانت تقوم عليها الجنسية من ولاء وانتماء.

يستعرض هذا المبحث التحديات التي تفرضها برامج الجنسية الاستثمارية على مفهومي السيادة الوطنية والأمن القومي، بالإضافة إلى تحليل الضغوط الاقتصادية الناتجة عن العولمة، التي تؤثر بعمق في سياسات منح الجنسية وتوجيهاتها، وفرص اكتساب الجنسية الوطنية عن طريق الاستثمار.

المطلب الأول

الضغوط الاقتصادية والعولمة وأثرهما في برامج الجنسية الاستثمارية

الضغوط الاقتصادية على سياسات منح الجنسية: -

شهد العالم منذ مطلع القرن الحادي والعشرين تغيرات هيكلية عميقة في النظام الاقتصادي الدولي، أبرزها تسارع العولمة، وازدياد التنافس الدولي على جذب رؤوس الأموال، في ظل أزمات مالية متكررة. وفي هذا السياق، أعادت العديد من الدول النظر في سياساتها التقليدية المتعلقة بمنح الجنسية، فتحولت من كونها أداة تعبير عن الانتماء الوطني، إلى وسيلة اقتصادية مرنة قابلة للتفاوض والتسعير، تُوظف ضمن استراتيجيات تمويل التنمية وتحفيز النمو الاقتصادي.

أولاً: الضغوط الاقتصادية بوصفها عاملاً محفزاً لتعديل سياسات الجنسية

شهد النظام الدولي منذ مطلع الألفية الثالثة تحولات اقتصادية كبرى، كان أبرزها الأزمات المالية المتعاقبة، التي بلغت ذروتها في الأزمة العالمية لسنة ٢٠٠٨، ثم تكررت بأشكال جديدة خلال العقد الأخيرين، بما في ذلك تداعيات جائحة "كوفيد-١٩"، وما رافقها من انكماش اقتصادي عالمي. دفعت هذه الأزمات العديد من الدول، وخاصة الدول النامية أو الصغيرة ذات الاقتصادات الريفية أو الهشة، إلى إعادة التفكير في أدواتها الاقتصادية، والبحث عن مصادر تمويل غير تقليدية لتغطية العجز المالي،

وتمويل التنمية، وإنقاذ ميزان المدفوعات. وفي هذا السياق، ظهرت برامج منح الجنسية مقابل الاستثمار بوصفها آلية مرنة تتيح للدولة الحصول على تدفقات مالية مباشرة دون اللجوء إلى الاقتراض الخارجي أو رفع الضرائب، بما تمثله من عبء اجتماعي وسياسي، مقابل منح جنسية وطنية دون الحاجة إلى إقامة فعلية أو اندماج اجتماعي^(١).

فقد وجدت العديد من الدول في هذه البرامج فرصة لتعويض ضعف الإيرادات العامة، من خلال استقطاب المستثمرين الأجانب مقابل منحهم جنسيتها، دون الحاجة إلى اشتراطات الانتماء أو الإقامة الطويلة، وهي شروط كانت تقليدياً أساساً لاكتساب الجنسية وفي مقدمة هذه الدول تأتي **دول الكاريبي** مثل سانت كيتس ونيفيس، ودومينيكا، وأنتيغوا وبربودا، التي اعتمدت برامج تعتمد على التبرعات المباشرة لصناديق التنمية الوطنية أو الاستثمارات العقارية، التي أسهمت في تحقيق عوائد مالية وصلت إلى ٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في بعض الحالات^(٢). كما اتجهت دول أوروبية مثل قبرص ومالطا الاتجاه ذاته، مستندة إلى ما تمنحه جوازاتها من حرية تنقل داخل الاتحاد الأوروبي، وهو ما ضاعف من الطلب على هذه الجنسيات لأسباب اقتصادية واستراتيجية^(٣).

وتؤكد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أن الأزمات الاقتصادية العالمية قد شكّلت حافزاً مباشراً للعديد من الدول لتبني أو توسيع برامج الجنسية الاستثمارية، بما تمثله من مورد فوري للنقد الأجنبي، ووسيلة لتحفيز قطاعات اقتصادية بعينها، كالعقار والسياحة والخدمات المالية غير أن هذه البرامج لا تخلو من إشكالات عميقة؛ فهي وإن حققت مكاسب مالية آنية، إلا أنها تثير تساؤلات جوهرية حول مدى اتساقها مع مفهوم السيادة الوطنية، ومدى تأثيرها على البنية المجتمعية والهوية الوطنية، خاصة في حال منح الجنسية دون متطلبات فعلية للاندماج الاجتماعي أو الإقامة الواقعية^(٤).

(1) Shachar, A. (2018). *The marketization of citizenship in an age of restrictionism*. Ethics & International Affairs, 32(1), 3–13.

(2) World Bank. (2019). *Economic Impact of Citizenship by Investment Programs in the Caribbean*.

(3) OECD. (2018). *International Migration Outlook*. Organisation for Economic Co-operation and Development.

(4) Ibid.

ثانيًا: العولمة وتحول الجنسية إلى سلعة تنافسية

فرضت العولمة منطقها على سياسات الدول، فلم تعد الجنسية تُمنح فقط استنادًا إلى الروابط الثقافية أو الجغرافية، بل أصبحت "منتجًا سياديًا" تُسوّقه الدول في الأسواق الدولية ضمن ما يُعرف بـ "سوق الجنسية العالمية"، إذ تتنافس الدول على تقديم أفضل الشروط للمستثمرين الأجانب، مثل تخفيض الحد الأدنى للاستثمار، أو تسريع الإجراءات، أو إلغاء شرط الإقامة.

فقد أدت العولمة، وما صاحبها من انفتاح الأسواق وتحرير حركة رؤوس الأموال والبشر، إلى إعادة تعريف مفهوم السيادة الوطنية والجنسية، فلم تعد الجنسية حكرًا على رابطة الولادة أو الانتماء القومي، بل أصبحت، في بعض السياقات، سلعة قابلة للتداول ضمن سوق تنافسي دولي. وقد أسهمت عوامل عدة في هذا التحول، من بينها احتدام التنافس بين الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية، والرغبة في استقطاب الأفراد ذوي الثروات أو الكفاءات العالية. فباتت الجنسية تُعرض ضمن "حزم استثمارية" مشجعة، يتم الترويج لها من خلال شركات متخصصة، وتسوق على أنها أداة للعبور إلى حرية التنقل، والتخفيضات الضريبية، والوصول إلى أنظمة قانونية أكثر استقرارًا^(١).

وقد وصف الباحث كريستيان كاوفمان هذا التحول بأنه "انزياح من المواطنة بوصفها هوية سياسية إلى المواطنة بوصفها أصلًا ماليًا قابلاً للتداول"^(٢)، في دلالة على تآكل الروابط الاجتماعية والوطنية التي كانت ترتبط بالجنسية في الماضي. كما باتت شركات الوساطة والمستشارين الماليين تلعب دورًا محوريًا في الترويج لبرامج الجنسية، مما أدى إلى ما يشبه التخصصية التدريجية للقرار السيادي المرتبط بتحديد من يستحق الانتماء للدولة.

ثالثًا: إشكالية تقاطع السيادة مع الاقتصادي

أثارت برامج الجنسية الاستثمارية تساؤلات قانونية ودستورية عميقة حول مدى مشروعية إخضاع أحد أبرز رموز السيادة الوطنية لمنطق السوق. ففي السابق، كانت الجنسية تُمنح استنادًا إلى قواعد تستند إلى الإقامة الطويلة، أو الميلاد، أو روابط النسب، ولكن اليوم باتت تُعاد صياغة هذه المعايير وفق اعتبارات مالية وتجارية.

(1) Harvey, W. (2019). *The commodification of citizenship via investment migration*. Journal of Ethnic and Migration Studies, 45(12), 2135–2153.

(2) Kaufmann, C. (2017). *Citizenship for Sale: The Global Market for Investor Citizenship*. Migration Policy Institute.

قد حذرت تقارير أممية من ظاهرة "الاستيلاء التنظيمي"، إذ تقوم بعض الشركات المتخصصة بالتأثير على التشريعات الوطنية لصالح مصالحها الاقتصادية، ما قد يُقوض استقلالية القرار السياسي للدولة ويُعرض سيادتها التشريعية للخطر^(١). كما أظهرت تجارب بعض الدول أن تعديلات تشريعية أُدخلت خصيصًا لتسهيل جذب المستثمرين، ما يعيد طرح مسألة توازن السلطات والحدود بين ما هو قانوني وما هو اقتصادي.

رابعًا: الآثار الاجتماعية والسياسية طويلة الأمد

على الرغم مما تحقّقه برامج منح الجنسية مقابل الاستثمار من عوائد مالية آنية، إلا أن لها آثارًا اجتماعية وسياسية طويلة الأمد قد تزعزع تماسك الهوية الوطنية. إذ إن منح الجنسية دون شرط الإقامة أو الاندماج المجتمعي يُنتج فئة من "المواطنين الرمزيين"، الذين لا تربطهم بالدولة سوى علاقة نفعية، ما يُهدد بانفصال بين المواطنة والانتماء، ويُفضي إلى مجتمع منقسم بين "مواطنين مكتسبين" و"مواطنين أصليين".

هذا التقسيم يُعزز من اللامساواة الاجتماعية، ويُضعف التماسك الوطني، ويُفضي إلى هشاشة في الهوية الجمعية، خصوصًا إذا ارتبطت الجنسية بالمكانة الاقتصادية بدلًا من الروابط الثقافية والقانونية. وقد أشار مركز العدالة العالمية إلى أن هذه السياسات قد تؤدي إلى تكوين "هويات نُخبوية منعزلة" تُقوض من مفهوم المواطنة المتساوية^(٢).

خامسًا: العولمة وإعادة تشكيل مفهوم الدولة والمواطنة

إن سياق العولمة المالية وتزايد الترابط الاقتصادي بين الدول فرض ضغوطًا هيكلية على مفهوم السيادة التقليدي. لم تعد الدولة الحديثة قادرة على الاحتفاظ بكامل أدواتها السيادية بمعزل عن الأسواق العالمية، بل باتت تُعيد تعريف علاقاتها مع المواطنين، من خلال أدوات اقتصادية. وقد أصبحت الجنسية، التي كانت تمثل رابطًا سياسيًا واجتماعيًا وثقافيًا، أداة تجارية يمكن تبادلها مقابل الاستثمار، وهو ما يعكس تحولًا في مفهوم العلاقة بين الفرد والدولة.

(1) Global Justice Center. (2020). *Inequality and Citizenship: Critical Reflections on CBI Programs*.

(2) Ibid.

وتؤكد الباحثة سارا كالم أن هذه البرامج ليست فقط أدوات مالية، بل تمثل إعادة صياغة جذرية لمفهوم المواطنة في ظل سيادة منطق السوق^(١). فالدولة لم تعد فقط مسؤولة عن حماية المجتمع الوطني، بل أصبحت لاعباً ضمن سوق دولي تنافسي، تُدير فيه الهويات كما تُدير السياسات الاقتصادية. ويرى الباحث أن الضغوط الاقتصادية المتصاعدة وتوسع منطق العولمة أعادا تشكيل سياسة منح الجنسية في العديد من الدول، لتتحول إلى أداة اقتصادية تكميلية ضمن سياسات الجذب الاستثماري. وعلى الرغم مما توفره هذه البرامج من عائدات مالية، إلا أن آثارها العميقة على بنية الدولة، ومفهوم المواطنة، والانسجام الاجتماعي، تفرض ضرورة الموازنة بين الأهداف الاقتصادية ومتطلبات السيادة والهوية والانتماء. إن تقييم هذه الظاهرة لا يجب أن يقتصر على الاعتبارات الاقتصادية قصيرة الأمد، بل يجب أن يشمل أيضاً الأبعاد القانونية والاجتماعية والدستورية، لضمان ألا تُفرض الجنسية من مضمونها الوطني، وألا تتحول إلى سلعة تُباع وتشتري في الأسواق العالمية.

آثار برامج الجنسية على السيادة الوطنية: -

تُعد السيادة الوطنية ركيزة أساسية لكيان الدولة القانونية والسياسية، وهي التي تمنحها الحق الحصري في تقرير من ينتمي إليها، ومن يُمنح جنسيتها، ومن يُعتبر جزءاً من نسيجها الوطني. وعلى مر التاريخ، ظلت الجنسية إحدى أبرز أدوات ممارسة السيادة، لما تحمله من دلالة على الانتماء والولاء المتبادل بين الفرد والدولة. غير أن برامج الجنسية عن طريق الاستثمار (CBI) قد أعادت تشكيل هذه العلاقة، وأدخلت منطق السوق إلى منطقة كانت - تقليدياً - خاضعة لمنطق الانتماء والسيادة.

فعندما تمنح الدولة جنسيتها بمقابل مالي، فإنها تتنازل - ضمناً - عن جزء من احتكارها التاريخي لتعريف "المواطن"، وتفتح المجال أمام السوق ليكون شريكاً في تحديد هذا الانتماء. وبهذا، يحدث تحول في مفهوم الجنسية من أداة سيادية إلى أداة اقتصادية، وتتحول المواطنة إلى "سلعة ذات قيمة نقدية"، تُعرض للبيع في أسواق الهجرة العالمية^(٢).

(1) Kalm, S. (2019). *Reconstructing Citizenship in the Age of Market Globalization*. Global Governance Journal, 25(2), 243-260.

(2) Kalm, S. (2023). *The Business of Citizenship: Investment Citizenship Firms in Global Governance*. Global Society, 37(1), 68-92.

<https://doi.org/10.1080/13600826.2021.2021863>

أولاً: تأثير برامج الجنسية الاستثمارية على السيادة الوطنية:

أول هذه التحديات يتجلى في تآكل مفهوم السيادة كما تصوره الفكر الغربي التقليدي في نموذج "السيادة الويستفالية"، فقد كانت مسائل الجنسية والتجنيس من صميم اختصاصات الدولة. غير أن ظهور "شركات الجنسية الاستثمارية" بوصفها مؤسسات وسيطة ذات طابع ربحي (مثل Henley & Partners و Arton Capital) أدى إلى تفويض هذا الاحتكار السيادي، فأصبحت هذه الشركات تسهم في تصميم برامج الجنسية، وتسويقها، وأحياناً حتى التأثير على قرارات الحكومات ذاتها، مما يُعد تحوُّلاً في موازين السلطة بين الدولة والقطاع الخاص^(١).

وتتضح الخطورة السياسية في ما يسمى بـ "الاستيلاء التنظيمي" (*Regulatory Capture*)، وهي الحالة التي تصبح فيها الشركات الاستثمارية هي من تُوجّه الحكومة بدلاً من أن تكون خاضعة لها. وفي بعض الحالات، ظهرت أدلة على استخدام بعض الشركات لأساليب ضغط سياسي، بل وحتى التورط في فضائح تتعلق بالتلاعب بالسلطة أو إقصاء الأصوات الناقدة، كما حدث في برنامج قبرص الذي تم إنفاؤه بعد سلسلة من الانتهاكات^(٢).

أما من زاوية الأمن القومي، فإن منح الجنسية لمجرد القدرة المالية دون التحقق الكافي من الخلفيات الأمنية والثقافية يشكل ثغرة خطيرة، خصوصاً أن بعض حاملي هذه الجنسيات قد ينتمون لدول مصنفة على "القوائم السوداء" لأسباب أمنية أو سياسية. وقد حذرت تقارير دولية من استغلال هذه البرامج في غسل الأموال، أو التهرب من الملاحقات القانونية، أو شراء النفوذ داخل الدول المضيفة^(٣).

من الناحية الاجتماعية، فإن "سلعة الجنسية" وتحويلها إلى منتج يُباع ويُشترى، يُفقد طابعها الرمزي بوصفها مصدراً للانتماء الوطني، ويحوّلها إلى "بطاقة مرور عالمية" لمن يملك المال، دون أي التزام بالواجبات تجاه الدولة أو المجتمع الجديد. وكما وصف أحد الباحثين، فإن "الجنسية الاستثمارية أصبحت تُستخدم كأنها بطاقة دخول عالمية أو بطاقة ائتمان ذهبية أكثر من كونها علاقة هوية حقيقية"^(٤).

(1) Džankić, J. (2018). *The business of citizenship: The political economy of citizenship by investment programs* (EUI Working Papers RSCAS 2018/44). European University Institute. <https://cadmus.eui.eu>.

(2) Christians, A. (2017). Buying In: Residence and Citizenship by Investment. *Tax Notes International*, 87(10), 1055–1066.

(3) European Commission. (2019). *Report on Investor Citizenship and Residence Schemes in the European Union*. <https://ec.europa.eu>.

(4) Surak, K. (2021). *Migration Industries and the Global Market for Investment Migration*. *International Migration Review*, 55(3), 815–843.

وفي المحصلة، فإن برامج الجنسية الاستثمارية، على الرغم مما تحقّقه من مكاسب مالية قصيرة الأجل، تُضعف من قدرة الدولة على التحكم في من يُعد مواطنًا لديها، وتفتح الباب أمام التأثيرات الخارجية، وتُفاقم من التفاوتات العالمية، مما يستوجب إعادة النظر فيها من منظور يحفظ الكرامة السيادية والعدالة الاجتماعية.

أثر برامج الجنسية الاستثمارية على الأمن القومي:

أصبحت برامج الجنسية عن طريق الاستثمار (CBI) واحدة من أبرز مظاهر التحول في مفاهيم المواطنة الحديثة، حيث تُمنح الجنسية بمقابل مادي دون أن يرتبط ذلك بالانتماء القومي أو الاندماج الاجتماعي. وعلى الرغم مما توفره هذه البرامج من موارد مالية للدول، فإنها تطرح تحديات عميقة على الأمن القومي في ظل العولمة وتضخم السوق العالمية للجنسية^(١).

أول هذه التحديات يتمثل في إضعاف الرقابة الأمنية على منح الجنسية؛ لأن الاعتماد على الوساطة التجارية من شركات الجنسية الاستثمارية (مثل Henley & Partners) قد يؤدي إلى تقليص المعايير الأمنية التقليدية، لصالح اعتبارات السوق والربح. وقد بيّنت الدراسة أن ضعف العناية الواجبة (Due Diligence) في بعض الدول أدى إلى منح الجنسية لأشخاص مشتبّه بضلوعهم في أنشطة إجرامية أو على صلة بجماعات غير مشروعة^(٢).

كما تبرز مخاطر التسلل والتغلغل من قبل أطراف دولية معادية أو غير مرغوبة، خاصة في الدول التي تمنح جنسيتها دون شرط الإقامة الفعلية، ودون تحقق صارم من خلفية المتقدمين. فمثلاً، لاحظت المفوضية الأوروبية وجود "ثغرات أمنية" في برامج كل من قبرص ومالطا قد تُستغل من قبل جماعات إرهابية أو شبكات غسيل الأموال^(٣).

ومن الأمثلة المثيرة للقلق، تقرير الجزيرة الاستقصائي (٢٠٢٠) الذي كشف عن استعداد مسؤولين في قبرص لمساعدة مجرمين مدانين على الحصول على الجنسية الأوروبية عبر البرنامج، وهو ما مثّل

(1) Džankić, J. (2018). *The business of citizenship: The political economy of citizenship by investment programs* (EUI Working Papers RSCAS 2018/44). European University Institute. <https://cadmus.eui.eu>.

(2) Ibid.

(3) European Commission. (2019). *Report on Investor Citizenship and Residence Schemes in the European Union*. <https://ec.europa.eu>

تهديدًا مباشرًا لأمن الاتحاد الأوروبي بأكمله، حيث أن الجنسية القبرصية تمنح حاملها إمكانية التنقل والإقامة في جميع دول الاتحاد.

ومن جهة أخرى، فإن غياب شرط الإقامة والارتباط الثقافي يخلق "مواطنين ورقين" قد لا يعرفون شيئًا عن الدولة التي يحملون جنسيتها، ولا يشعرون بأي التزام قانوني أو أخلاقي تجاهها، مما يجعل من الصعب رصد أنشطتهم أو محاسبتهم عند الإخلال بالأمن أو النظام العام.

ويتضح للباحث أن اكتساب الجنسية عن طريق الاستثمار تمثل ظاهرة معقدة تتقاطع فيها الأبعاد الاقتصادية مع التحديات السيادية والأمنية. فعلى الرغم مما توفره هذه البرامج من موارد مالية قصيرة الأجل للدول المضيفة، إلا أن آثارها العميقة على مفهوم السيادة الوطنية، وتوازن السلطة بين الدولة والقطاع الخاص، وكذلك على أمن الدول واستقرارها، تستدعي وضع ضوابط اجتماعية وأمنية مناسبة. فإضفاء الطابع التجاري على الجنسية يُفقد مضمونها الوطني والرمزي، ويجعل منها أداة للمرور والنفوذ أكثر من كونها رابطة انتماء وهوية.

ومن هنا، يرى الباحث أن استمرار العمل بهذه البرامج دون ضوابط صارمة قد يؤدي إلى تآكل سلطات الدولة التقليدية، وفتح ثغرات أمنية وتنظيمية خطيرة. وعليه، يجب إعادة النظر في نموذج "التجنيس مقابل الاستثمار" عبر تبني إصلاحات تضمن الشفافية، وربط الجنسية بمعايير إقامة فعلية وانتماء حقيقي، مع تعزيز الرقابة الأمنية، بما يحفظ كرامة الدولة ويحقق التوازن بين جذب الاستثمار وحصون السيادة الوطنية والأمن القومي.

المطلب الثاني

فرص اكتساب الجنسية الوطنية عن طريق الاستثمار

أولاً: الإطار العام للفرص الاقتصادية والتنموية

أظهرت تجارب العديد من الدول، خاصة الصغيرة والنامية، أن برامج اكتساب الجنسية مقابل الاستثمار (CBI) يمكن أن تمثل فرصة تنموية إذا طُبِّقت ضمن ضوابط قانونية صارمة وإجراءات شفافة. فهي تتيح للدول موارد مالية مباشرة دون الحاجة إلى الاقتراض أو فرض ضرائب إضافية، مما يساعد في دعم ميزان المدفوعات، وتمويل مشروعات البنية التحتية، وتعزيز الاحتياطي النقدي.

فعلى سبيل المثال، تُقدّر عائدات برامج الجنسية في دول الكاريبي مثل سانت كيتس ونيفيس بما بين ٢٥٪ إلى ٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً، وهو ما أكدته دراسات البنك الدولي بوصفها أداة مهمة لدعم الاقتصادات الصغيرة في مواجهة الأزمات المالية العالمية^(١).

أما في تركيا، فقد تبنت الحكومة منذ عام ٢٠١٧ برنامجاً يمنح الجنسية للمستثمرين مقابل شراء عقار بقيمة ٢٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي (رُفع لاحقاً إلى ٤٠٠,٠٠٠ دولار)، وقد أسهم هذا البرنامج في تنشيط سوق العقارات وجذب رؤوس أموال أجنبية، لا سيما من دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. وتُظهر البيانات الرسمية أن أكثر من ٣٥ ألف مستثمر حصلوا على الجنسية التركية بين عامي ٢٠١٧ و٢٠٢٣ عبر هذا المسار^(٢).

وفي مصر، جاء القانون رقم ١٤٠ لسنة ٢٠١٩ كخطوة نحو تقنين منح الجنسية مقابل الاستثمار، إذ أنشئ نظام رسمي يُتيح للأجانب التقدم بطلب الحصول على الجنسية بعد استثمار لا يقل عن ٢٥٠ ألف دولار وديعة أو ٣٠٠ ألف دولار كتملك عقار، أو ٣٥٠ ألف دولار كمساهمة في شركة. على الرغم من حداثة التجربة المصرية، إلا أنها تُشكّل فرصة لزيادة تدفق العملة الصعبة، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة، شريطة تطوير آليات الشفافية والرقابة.

أما قبرص، فقد كانت من أوائل الدول الأوروبية التي تبنت برامج الجنسية الاستثمارية بعد أزمة ٢٠١٣ المالية، إذ تم منح الجنسية مقابل استثمار لا يقل عن مليوني يورو. وقد أسهم هذا البرنامج في إنعاش قطاع العقارات وجذب مستثمرين أجانب، لكن سوء تطبيقه أدى إلى فضائح وانتهاكات، ما دفع الاتحاد الأوروبي لانتقاده، وانتهى بإيقافه رسمياً في عام ٢٠٢٠ بعد أن أظهر تقرير لجنة التحقيق أن نحو ٥٣٪ من حالات التجنس تمت خارج الإطار القانوني^(٣).

ويُظهر هذا التنوع في التطبيقات أن النجاح في تحويل برامج الجنسية إلى فرصة اقتصادية يعتمد أساساً على حُسن التصميم، وربط البرنامج باستراتيجية اقتصادية شاملة، وإخضاعه للرقابة المؤسسية، لا مجرد جعله بوابة لتحصيل الأموال قصيرة الأجل.

(1) Dzankic, J. (2015). *Investment-based citizenship and residence programmes in the EU*. Journal of Contemporary European Studies, 23(3), 401–416.

(2) Surak, K. (2021). *Millionaire mobility and the sale of citizenship*. Journal of Ethnic and Migration Studies, 47(14), 3220–3238.

(3) Republic of Cyprus. (2021). *Final Report of the Committee of Inquiry into the Cyprus Investment Programme*. Nicosia: Republic of Cyprus.

ثانيًا: جذب رؤوس الأموال وتعزيز الاستثمار الأجنبي

تُعد برامج اكتساب الجنسية مقابل الاستثمار وسيلة مهمة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، إذ تستهدف فئة المستثمرين الأفراد ورجال الأعمال الذين يبحثون عن فرص لتوسيع نطاق أنشطتهم في أسواق جديدة، مع الاستفادة من حرية التنقل والاستقرار السياسي الذي توفره الجنسية الثانية.

وفي التجارب المقارنة، اتضح أن دولاً مثل تركيا استطاعت أن تجعل من برنامج الجنسية الاستثمارية محركاً لدعم سوق العقارات وتعزيز التدفقات النقدية الأجنبية. فمنذ بدء البرنامج في عام ٢٠١٧، شهدت تركيا زيادة ملحوظة في شراء الأجانب للعقارات، خاصة من دول الخليج وآسيا الوسطى، ما أسهم في إنعاش قطاع البناء والعقارات وأسواق التمويل المرتبطة به^(١).

أما في مصر، فقد نص القانون رقم ١٤٠ لسنة ٢٠١٩ وقرارات مجلس الوزراء اللاحقة على ربط منح الجنسية بخيارات استثمارية محددة، تشمل الإيداع الدولار أو شراء عقارات أو الاستثمار المباشر. ويُؤمل أن يسهم هذا المسار في جذب رؤوس الأموال الأجنبية، خاصة مع تزايد الحاجة إلى النقد الأجنبي وتعزيز احتياطي الدولة من العملات الصعبة^(٢).

وتؤكد الأدبيات أن القدرة الحقيقية لهذه البرامج على جذب رؤوس الأموال وتحويلها إلى تنمية حقيقية تعتمد على دمجها في إطار استراتيجية اقتصادية واضحة، مع ضمانات قانونية لاستدامة الاستثمارات وربطها بقطاعات إنتاجية فعلية، وليس الاكتفاء بالعائد النقدي الفوري.

ثالثًا: إمكانية تعزيز مكانة الدولة كمركز أعمال دولي

تُظهر الدراسات الحديثة أن برامج اكتساب الجنسية مقابل الاستثمار يمكن أن تكون جزءاً من استراتيجية أوسع للدولة لتعزيز مكانتها بوصفها مركزاً إقليمياً أو دولياً للأعمال والخدمات المالية. فبجانب الأثر المالي المباشر الذي تحدثه هذه البرامج، قد تسهم في جذب أصحاب المشاريع ورواد الأعمال، وتسهيل انتقال الكفاءات والخبرات، وإعادة تدوير رؤوس الأموال داخل الدولة^(٣).

ويُعزى ذلك إلى أن الجنسية الاستثمارية تتيح للمستثمرين الاستفادة من المزايا القانونية للدولة المستقبلية، مثل الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية، والاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة، والتمتع

(1) Surak, K. (2021). *Millionaire mobility and the sale of citizenship*. *Journal of Ethnic and Migration Studies*, 47(14), 3220–3238.

(2) Dzankic, J. (2015). *Investment-based citizenship and residence programmes in the EU*. *Journal of Contemporary European Studies*, 23(3), 401–416.

(3) Shachar, A. (2018). *The marketization of citizenship in an age of restrictionism*. *Ethics & International Affairs*, 32(1), 3–13.

بدرجات أعلى من الاستقرار القانوني والمؤسسي. كما يفتح منح الجنسية الباب أمام بناء شبكات اقتصادية وشركات استثمارية عابرة للحدود، ما يعزز بيئة ريادة الأعمال ويشجع الابتكار ونقل التكنولوجيا^(١).

ومع ذلك، تشير الأدبيات إلى أن تحقيق هذه الإمكانية يتطلب تصميم برامج الجنسية الاستثمارية ضمن إطار اقتصادي وتنموي متكامل، بحيث تكون جزءاً من سياسات تحفيز الاستثمار والإقامة الدائمة، مع ضمان أن يتحقق من ورائها مردود مستدام للدولة، لا مجرد تدفقات مالية مؤقتة. ويستوجب ذلك أيضاً وجود آليات متابعة لقياس الأثر الحقيقي على البيئة الاستثمارية والقطاعات الإنتاجية المرتبطة بها.

رابعاً: ضرورة التوازن بين الفوائد الاقتصادية والمتطلبات السيادية

على الرغم من المزايا المالية التي قد تحققها برامج اكتساب الجنسية مقابل الاستثمار، تؤكد الأدبيات القانونية والسياسية أن نجاح هذه البرامج يظل رهيناً بقدرة الدولة على تحقيق توازن دقيق بين الأهداف الاقتصادية ومتطلبات السيادة الوطنية والأمن القومي^(٢).

ذلك أن الجنسية ليست مجرد وسيلة لجذب رأس المال، بل هي علاقة قانونية تعبّر عن انتماء الفرد للدولة وولائه لها، وتمنحه حقوقاً سياسية ومدنية لا يجوز إفراغها من مضمونها لصالح المنفعة المالية المؤقتة^(٣).

وتحذر دراسات متخصصة من أن المبالغة في تسليع الجنسية دون ضوابط صارمة قد يؤدي إلى إضعاف قدرة الدولة على التحكم في نسيجها الوطني، وفتح الباب أمام التدخلات الخارجية، أو إساءة استغلال الثغرات القانونية لغسل الأموال أو شراء النفوذ السياسي.

لذلك، يُوصى بأن تُدرج برامج الجنسية الاستثمارية ضمن سياسات تنموية شاملة تراعي اعتبارات الأمن القومي والرقابة المؤسسية، وتُربط بمعايير إقامة فعلية واندماج اجتماعي وثقافي حقيقي، بما يضمن عدم تحويل المواطنة إلى بطاقة مرور صورية أو أصل مالي فاقد للبعد السيادي والإنساني.

(1) Surak, K. (2021). *Millionaire mobility and the sale of citizenship*. *Journal of Ethnic and Migration Studies*, 47(14), 3220–3238.

(2) Kalm, S. (2019). *Reclaiming Sovereignty in the Global Age: The Politics of Citizenship by Investment Programmes*. *Journal of Ethnic and Migration Studies*, 45(6), 985–1002.

(3) Shachar, A. (2018). *The marketization of citizenship in an age of restrictionism*. *Ethics & International Affairs*, 32(1), 3–13.

إن الحفاظ على التوازن بين ما هو اقتصادي وما هو سيادي يُعد ضرورة لضمان عدم فقدان الجنسية لقيمتها الرمزية بوصفها أسمى مظاهر السيادة الوطنية والولاء والانتماء.

يرى الباحث أن برامج اكتساب الجنسية عن طريق الاستثمار، إذا صُمِّمت ونُفِّذت بحوكمة رشيدة، يمكن أن تتحول إلى فرصة حقيقية لدعم التنمية وتعزيز الاقتصاد الوطني، شريطة وجود قواعد قانونية واضحة، وضمان الشفافية والرقابة، وربط الجنسية بشروط إقامة واندماج، حتى لا تتحول إلى سلعة بلا مضمون سيادي.

وبذلك، يمكن توظيف هذه البرامج بوصفها وسيلة لتحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي، دون المساس بمفهوم السيادة الوطنية والانتماء.

المبحث الثالث

تجارب دولية في منح الجنسية عن طريق الاستثمار

تفاوتت تجارب الدول في تطبيق برامج الجنسية عن طريق الاستثمار من حيث الشروط والضوابط والأهداف، تبعاً لاختلاف السياقات الاقتصادية والسياسية لكل دولة. فبينما سعت بعض الدول الصغيرة لتعويض ضعف مواردها المالية من خلال بيع الجنسية، حاولت دول أخرى كسب ميزة تنافسية عالمية عبر اجتذاب الاستثمارات عالية الجودة أو الكفاءات النادرة. وفي هذا الإطار، نستعرض في هذا المبحث ثلاثة نماذج مختلفة: تجربة تركيا بوصفه نموذجاً لدولة إقليمية ناشئة، وتجربة مالطا وقبرص بوصفهما مثالين لدول أوروبية أعضاء في الاتحاد الأوروبي، وتجربة مصر بوصفها دولة عربية سعت حديثاً لإدماج هذا النوع من التجنيس ضمن سياستها الاقتصادية.

المطلب الأول

تجربة دولة تركيا وتجربة دول الاتحاد الأوروبي (مالطا، قبرص)

أولاً: تجربة دولة تركيا

تمنح العديد من الدول الجنسية للأجانب وفق برامج استثمارية محددة، مثل برامج الجبل الأسود والبرتغال، التي تُعد من النماذج الرائدة^(١). وفي هذا السياق، برزت تركيا بوصفها دولة سهّلت شروط منح جنسيتها للأجانب منذ عام ٢٠١٨، من خلال خفض الحد الأدنى للاستثمار العقاري إلى ٢٥٠,٠٠٠ دولار، أو الاستثمار في مشاريع أو ودائع بنكية بقيمة ٥٠٠,٠٠٠ دولار، مع التزام بعدم سحبها لمدة ثلاث سنوات. كما خفّضت شرط التوظيف من ١٠٠ إلى ٥٠ موظفاً، بهدف جذب رؤوس الأموال الأجنبية، وهو ما أثار نقاشات حول الشفافية والسيادة الوطنية^(٢).

وتمنح الجنسية التركية بموجب المادة ١٢/ب من قانون الجنسية رقم ٥٩٠١، الذي يتيح التجنيس الاستثنائي بوصفه أحد أنواع الاكتساب اللاحق للجنسية، إلى جانب وسائل أخرى مثل النسب، الميلاد، الزواج، أو الاستعادة. ويستند منح الجنسية الاستثمارية إلى سلطة الدولة التقديرية، ما يستوجب تحليله بوصفه نوعاً خاصاً من التجنيس الاستثنائي ضمن الإطار القانوني التركي^(٣).

(1) Prof. Dr. Cemal Şanlı'ya Armağan, (2020), Güncel Gelişmeler Işığında Yatırım Yoluyla Türk Vatandaşlığının Kazanılması: Problemler ve Çözüm Önerileri, Public and Private International Law Bulletin, 40(1): 125–141.

(2) Republic of Turkey Ministry of Interior – Directorate General of Migration Management. (2022). Turkish Citizenship Law No. 5901 and Implementing Regulation.

(3) RG S. 27256 T. 12.6.2009.

أولاً: الحصول على الجنسية التركية بالطرق الاستثنائية:

تنظم المادة ١٢ من قانون الجنسية التركي الحصول على الجنسية التركية بشكل استثنائي^(١).

في الواقع، ووفقاً للمادة ١٢ من قانون الجنسية التركية، فإن الشرط الأساس الوحيد للأفراد المنتمين إلى الفئات التي حددها القانون لاكتساب الجنسية التركية عبر الوسائل الاستثنائية، هو ألا يكون لديهم ما يُشكّل تهديداً للأمن القومي أو النظام العام في الدولة. وبالتالي، فإن غياب هذا العائق الأمني يُتيح لهؤلاء الأفراد إمكانية الحصول على الجنسية التركية بصفة استثنائية، وذلك بموجب قرار صادر عن رئيس الجمهورية، دون الحاجة إلى استيفاء الشروط التقليدية الأخرى المرتبطة بالتجنيس العادي.

ويقسم القانون الفئات المؤهلة للحصول على الجنسية الاستثنائية إلى أربع مجموعات^(٢):

أولاً: الأشخاص الذين يسهمون في نقل مرافق صناعية أو علمية أو تكنولوجية أو اقتصادية أو اجتماعية أو رياضية إلى الدولة، أو الذين قدّموا - أو من المتوقع أن يقدموا - إسهامات استثنائية في مجالات الثقافة أو الفن، وذلك بناءً على ترشيحات رسمية صادرة عن الوزارات المختصة.

ثانياً: الأجانب الحاصلون على تصاريح إقامة بموجب الفقرة (ي) من المادة (٣١/١) من قانون الأجانب والحماية الدولية رقم ٦٤٥٨، بالإضافة إلى حاملي "البطاقة الفيروزية"، وأزواجهم، وأطفالهم القصر أو المعالين.

ثالثاً: الأشخاص الذين ترى الجهات المختصة أن منحهم الجنسية ضروري لاعتبارات خاصة تتعلق بالمصلحة العامة أو الأمن القومي أو متطلبات الدولة الاستراتيجية.

رابعاً: الأفراد الذين تم قبولهم رسمياً بوصفهم مهاجرين إلى تركيا وفقاً للتشريعات المعمول بها. يُركّز موضوع هذه الدراسة على الحصول على الجنسية التركية عن طريق الاستثمار، وهو ما يجعله مرتبطاً بصفة أساسية بأحكام المادة ١٢ / الفقرة ١ - ب من قانون الجنسية التركي رقم ٥٩٠١، لما تنطوي عليه هذه الأحكام من أبعاد قانونية واجتماعية واقتصادية متشابكة. ومع ذلك، فإن دراسة المادة لا تكتمل دون الإشارة إلى بقية البنود ذات الصلة، لما لها من دلالة على الإطار الأوسع للجنسية الاستثنائية في تركيا.

(1) Nomer (n 2) 88; Güngör (n 2) 96; Erdem (n 2) 128-129.

(2) Türk Vatandaşlığının İstisnai Yoldan Kazanılması . (2017). 7 Hacettepe HFD, 169, 360 vd.

فعلى سبيل المثال، تنص الفقرة ١-أ من المادة ذاتها على إمكانية منح الجنسية التركية، بقرار من رئيس الجمهورية، للأشخاص الذين قدموا أو من المتوقع أن يقدموا خدمات استثنائية في مختلف المجالات، سواء العلمية أو الاقتصادية أو الرياضية أو الثقافية، وذلك بناءً على ترشيح رسمي من الجهات الحكومية المختصة. ويُعد انضمام لاعب كرة قدم أجنبي إلى المنتخب الوطني التركي نموذجاً عملياً لتطبيق هذه الفقرة.

أما الفقرة ١-ج، فتتناول الحالات التي ترى فيها الدولة - لأسباب سياسية أو اجتماعية أو أمنية - ضرورة منح الجنسية التركية لشخص معين، وذلك أيضاً بقرار مباشر من رئيس الجمهورية، دون التقيد بالمعايير التقليدية لاكتساب الجنسية.

كما تنظم المادة ١٢ من قانون الجنسية التركي عملية الاستحواذ الاستثنائي على الجنسية، وذلك في حالات محددة وبشروط خاصة، يقررها رئيس الجمهورية. وتُعد هذه المادة الإطار التشريعي الأساس الذي يُمكن بموجبه منح الجنسية التركية لأشخاص لا تتوافر فيهم الشروط التقليدية للجنسية، ولكنهم يُحقّقون مصلحة وطنية أو استثمارية للدولة. ويُشار إلى قانون التسوية رقم ٥٥٤٣ لسنة ٢٠٠٦، حيث تنص المادة ٣/د منه على أنه يجوز منح الجنسية التركية للأشخاص الذين يُصنّفون مهاجرين وتم تحديدهم من قبل رئيس الجمهورية، دون التقيد بالشروط الاعتيادية. ويُعد هؤلاء من الفئات التي يمكن إعفاؤها من بعض المتطلبات، ما يُسهّل إدماجهم قانونياً داخل الإطار الوطني التركي.

فمن أجل الحصول على الجنسية التركية عن طريق الاستثمار يجب أن يمر بعدة خطوات قانونية، تبدأ بضرورة الحصول على تصريح إقامة قصيرة الأجل، وذلك استناداً إلى المادة ٣١/الفقرة الأولى/ بند (ج) من قانون الأجانب والحماية الدولية رقم ٦٤٥٨ (YUKK)^(١). وبعد استيفاء هذا الشرط، يصبح من اللازم تنفيذ أحد أنواع الاستثمارات المعتمدة قانوناً، على أن تكون وفقاً للقيم المالية التي يحددها رئيس الجمهورية التركي، مثل الاستثمار في العقارات، أو الإيداع المصرفي، أو رأس المال الثابت، وكلها محددة في اللائحة التنفيذية لقانون الجنسية التركي.

ثانياً: خطوات وإجراءات الحصول على الجنسية التركية عن طريق الاستثمار وفقاً للمادة

٣١/الفقرة الأولى/ي من قانون الأجانب والحماية الدولية^(١) (YUKK):

وفقاً للمادة ٣١/ الفقرة الأولى/ البند (ي) من قانون الأجانب والحماية الدولية التركي رقم ٦٤٥٨ (YUKK)، يمكن منح تصاريح الإقامة قصيرة الأجل للأجانب الذين لا يعملون في تركيا ولكنهم ينوون القيام باستثمارات ضمن النطاق والمبالغ التي يحددها رئيس الجمهورية، وكذلك لأزواجهم الأجانب وأطفالهم القُصّر أو المعالين.

كما تنص المادة ١٢/ الفقرة الأولى/ ب من قانون الجنسية التركي رقم ٥٩٠١ (TVK) على أن الأجنبي الذي يقوم باستثمار ضمن النطاق والمبلغ الذي يحدده الرئيس، وإذا حصل أيضاً على تصريح إقامة قصيرة الأجل لهذا السبب، يمكنه التقدم بطلب للحصول على الجنسية التركية لنفسه، ولزوجه/ زوجته الأجنبي/ة، ولأطفاله/ أطفالها الأجانب القصر أو المعالين.

ومن المهم التأكيد أن الاستثمار وحده لا يكفي للحصول على تصريح إقامة قصيرة الأجل. إذ يُشترط أيضاً الحصول على هذا التصريح بوصفه إجراءً مستقلاً، حتى لو كان المستثمر قد استوفى الشروط المتعلقة بالمبالغ المحددة. فبحسب نص المادة ٣١/ ف١ من قانون YUKK، فإن منح هذا النوع من التصاريح يخضع لسلطة تقديرية للجهات المختصة، وهو ما تؤكد الصيغة القانونية "يجوز منحها"، فضلاً عن وجود أسباب قانونية محددة لرفض الطلب في المواد التالية من نفس القانون. وبالتالي، فإن الأجانب الذين يحصلون على تصريح إقامة قصيرة الأجل ويستثمرون المبالغ المحددة بموجب المادة ٣١/ ف١-ي من قانون YUKK، ووفقاً للمادة ١٢/ ف١-ب من قانون الجنسية التركي، يمكنهم الحصول على الجنسية التركية بشكل استثنائي بقرار من رئيس الجمهورية.

تطور التشريعات المتعلقة بتحديد مبالغ الاستثمار

نتيجةً للاستفتاء الذي جرى بتاريخ ١٦ أبريل ٢٠١٧ بشأن تعديل الدستور التركي، تم إقرار القانون رقم ٦٧٧١، الذي أدى إلى تحول النظام السياسي التركي من نظام برلماني إلى نظام رئاسي. وبموجب هذا التعديل، ومع دخول المرسوم الرئاسي رقم ١٠ حيز التنفيذ، تم نقل صلاحيات مجلس الوزراء إلى رئيس الجمهورية، بما في ذلك الصلاحيات المتعلقة بتنظيم شروط وسياسات منح الجنسية.

(1) T.C. Resmî Gazete. (2013, Nisan 4). Yabancılar ve Uluslararası Koruma Kanunu (YUKK) No. 6458, Madde 31(1)(j). <https://www.mevzuat.gov.tr>.

وفي هذا السياق، ووفقاً للمادة ٣١/ الفقرة الأولى/ البند (ي) من قانون الأجانب والحماية الدولية رقم ٦٤٥٨ (YUKK)، أصبح تحديد نطاق ومقدار الاستثمار اللازم للحصول على تصريح إقامة قصيرة الأجل من اختصاص رئيس الجمهورية مباشرة. وبذلك، تم التخلي عن صلاحية الهيئات الأخرى في هذا الشأن.

كما أن الحد الأدنى لمبالغ الاستثمار التي كان معمولاً بها في ضوء التعديلات التشريعية التي أجريت في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، تم تعديلها بموجب المرسوم الرئاسي رقم ١٠٦ الصادر بتاريخ ١٩ سبتمبر ٢٠١٨، والمنشور في الجريدة الرسمية التركية بالعدد ٣٠٥٤٠. وقد نصت المادة الأولى من هذا القرار على خفض الحد الأدنى للاستثمار اللازم للحصول على الجنسية التركية عبر الاستثمار، مما يمثل توجّهاً سياسياً واقتصادياً جديداً يهدف إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية^(١). فقد تم تقليل مبالغ الاستثمار في الخطاب الرسمي بتاريخ ٧/ ١٢/ ٢٠١٨ برقم ٣٠٦١٨ لصالح المستثمرين المحتملين

(١) المرسوم الرئاسي رقم ١٠٦، المادة ١: "قانون الجنسية التركية الذي دخل حيز التنفيذ بقرار مجلس الوزراء رقم ٢٠١٠/ ١٣٩ بتاريخ ١١/ ٢/ ٢٠١٠

وفي الفقرة الثانية من المادة العشرين من اللائحة التنفيذية لها، "بناء على اقتراح الوزارة والوزراء يتم استبدال عبارة "مجلس الإدارة" بعبارة "الرئيس"، ويتم استبدال عبارة "٢,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي" في الفقرة الفرعية (أ) من نفس الفقرة بعبارة "الاقتصاد

العبارات "من قبل الوزارة" هي "٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي أو ما يعادله من العملات الأجنبية أو الليرة التركية"، "الصناعة وفي شكل "وزارة التكنولوجيا"، يتم استبدال عبارة "١,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي" في الفقرة (ب) بعبارة "٢٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي أو

"١٠٠" في الفقرة (ج) تعني "العملة الأجنبية أو الليرة التركية" من قبل وزارة العمل والضمان الاجتماعي. يتم استبدال العبارات بـ "٥٠"، و"وزارة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية"، على التوالي، و"٣,٠٠٠,٠٠٠" في البند (د)

يتم استبدال عبارة "الدولار الأمريكي" بـ "٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي أو ما يعادله من العملات الأجنبية أو الليرة التركية" في الفقرة (د).

يتم استبدال عبارتي "٣,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي" و"وكيل وزارة الخزانة" بعبارة "٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي أو ما يعادلها" على التوالي.

بموجب المرسوم الرئاسي رقم ٤١٨ المنشور في الجريدة المادة ٢٠/ف.٢-ب تم تخفيف شرط "الشراء" من خلال إضافة محددة ومثيرة للجدل إلى حد ما و"العقارات التي بها شقق سكنية أو حقوق ارتفاع أرضية" و"وعود بيع العقارات" حتى "العقود" تم قبولها للاستثمار. وفي هذا الإطار، وتنفيذاً للمادة ٢٠/ف.٢ من اللائحة، فإن الأجانب الذين يستوفون أحد الشروط التالية يمكنهم الحصول على الجنسية التركية استثنائياً، بموجب قرار من رئيس الجمهورية في نطاق المادة ١٢/ف.١-ب من قانون الجنسية التركي.

اكتساب الزوج/الزوجة الجنسية التركية بالاستثمار

وفقاً لأحكام المادة ٢٠/٢ من قانون الجنسية التركي، والمادة ٣٧/١ من اللائحة التنفيذية، "لا يؤثر اكتساب أحد الزوجين للجنسية التركية لاحقاً على جنسية الزوج أو الزوجة الآخر". ومع ذلك، تُقر المادة ١١/١-ب من قانون الجنسية التركي بما يلي: "استناداً إلى الفقرة (ي) من الفقرة الأولى من المادة ٣١ من قانون الأجانب والحماية الدولية رقم ٦٤٥٨ الصادر بتاريخ ٤/٤/٢٠١٣، فإنه يجوز لحاملي تصاريح الإقامة، أو حاملي البطاقة الفيزوزية، أو أزواجهم الأجانب، أو أطفالهم القصر أو المعالين بهم وبزوجاتهم/أزواجهم، أن يتأثروا باكتساب الجنسية التركية، وذلك في حدود ما تنص عليه هذه المادة^(١)."

ووفقاً لأحد الآراء الفقهية، يُعد من المعيب أن المادة ١٢/١-ب من قانون الجنسية التركي لا تتضمن تنظيمًا واضحًا بشأن الأجانب الحاصلين على الجنسية التركية من خلال الاستثمار أو البطاقة الفيزوزية فيما يتعلق بحالات الزواج المتعدد أو الزواج المثلي، إذ لم يُوضع أي إطار قانوني للإجراءات التي يجب اتباعها في مثل هذه الحالات. ويُشير هذا الرأي إلى أن منح الجنسية للزوج أو الزوجة في نطاق المادة المذكورة لا يتم بصورة تلقائية، بل يُعد طلباً للحصول على امتياز مكتسب يتبع تجنيس الطرف الآخر، وهو ما يعكس الطبيعة التقديرية لهذا النوع من التجنيس^(٢).

(1) In the documents requested in exceptional citizenship applications; Certificate of civil status and certificate of marriage if married, certificate of divorce if divorced, death certificate of spouse if widowed; A document such as a birth certificate or population registration sample showing the identity information of the person and a population registration sample or similar document proving the family ties of the spouse and children if married." <https://www.nvi.gov.tr/turk-vatandasliginin-kazanilmasi> .

(2) Baran Çelik, p. 401. Writer; "As a matter of fact, the fact that the foreigner has more than one marriage has been taken into consideration in Article 34 of the YUKK, which regulates the family residence permit. Accordingly, according to the law of the country

وفي رأي آخر في الفقه، كما ورد في إحدى الدراسات، يُشار إلى أن عيوب نظام منح الجنسية للزوج أو الزوجة تشمل كذلك مسألة الزواج السوري، فيُحتمل أن يتم عقد زيجات وهمية بغرض استغلال فرصة الحصول على الجنسية، دون وجود نية حقيقية لتكوين أسرة. ويُضيف الكاتب أن هذا الخلل التشريعي قد يؤدي إلى استغلال النظام بطرق غير مشروعة.

وبالاستناد إلى الرأي الذي نميل إليه، نرى أن من غير المناسب ألا تُشترط الشروط اللازمة لاكتساب الجنسية عن طريق الزواج من مواطن/ مواطنة تركي/ة - كما هو معمول به حالياً - عند منح الجنسية للزوج/ الزوجة بموجب برامج الجنسية عن طريق الاستثمار. ذلك أن تطبيق مبدأ منح الجنسية غير المشروطة للزوج/ الزوجة في إطار المادة ١٢/ ١ -ب من قانون الجنسية التركي قد يفضي إلى إشكاليات قانونية واجتماعية خطيرة، ويُضعف من مصداقية النظام القانوني المتعلق بالتجنيس.

ومن المسائل الإشكالية الأخرى عدم استيفاء شرط البقاء لمدة ٣ سنوات في الحصول على الجنسية عن طريق الاستثمار بسبب الوفاة. في حال وفاة الزوج/ الزوجة المستثمر/ة قبل مرور ٣ سنوات، كيف ستأثر جنسية الزوج/ الزوجة والأطفال؟ هناك رأي في الفقه يفيد بأنه من الصحيح سحب الجنسية التركية^(١).

في رأينا، وخلافاً للمبادئ العامة لقانون الجنسية التركي، فإن مسألة منح الجنسية "للزوج/ الزوجة" هنا غير مناسبة. إذا كان هدف المشرع ضمان وحدة الأسرة، فقد رفضه بنص إلزامي في حالات أخرى من اكتساب الجنسية. ومع ذلك، يُنص على أن هدف الحفاظ على وحدة الأسرة يتحقق من خلال الجنسية عن طريق الاستثمار.

of citizenship, only one of the spouses is granted a family residence permit in case of marriage with more than one spouse. However, children from other spouses may also be granted a family residence permit (Art.34/2). Although the expression of the law of the country of which he is a citizen initially seems to be compatible with Article 13/1 of the MoH.C., since it is possible to authorize a law other than national law due to the application of Article 13/1 with reference and since national law cannot be applied in accordance with Article 4 of the Mohuk in the case of stateless, refugees and those injured by international protection, it would have been more appropriate to make arrangements in the law as 'more than one marriage according to the law designated as competent in accordance with the Mohuk'." statements.

(1) Yüsek, p. 173.

في حين أن أيًا من حالات اكتساب الجنسية اللاحقة في قانون الجنسية التركي لا تؤثر على جنسية الزوج/ الزوجة، فمن الواضح أن اكتساب الزوج/ الزوجة المباشر للجنسية التركية عن طريق الاستثمار يتعارض مع اللوائح القانونية. على سبيل المثال، بالنسبة للأجنبي/ الأجنبية الذي/ التي يتزوج/ تتزوج من مواطن/ة تركية، فإن الشروط المطلوبة للحصول على الجنسية التركية عن طريق الزواج تخضع لشروط شكلية صارمة في كل من القانون واللوائح، ولا نرى أنه من المناسب الحصول على الجنسية التركية عن طريق الاستثمار دون أي شروط^(١).

المشكلات القانونية الناتجة عن تعدد الزوجات في حالات اكتساب الجنسية التركية عن طريق الاستثمار

يجوز للأجنبي، وفقًا لقوانين بلد جنسيته الأصلية، أن يكون لديه أكثر من زوج صحيح في الوقت ذاته، وتعتبر هذه الزوجات صحيحة رسميًا بموجب المادة ١٣/٢ من قانون القانون الدولي الخاص التركي^(٢) (PIPL) وتثار هنا مسألة قانونية مهمة تتعلق بطبيعة هذه الزوجات من منظور القانون التركي، وتحديدًا ما إذا كان الأمر يدخل ضمن الشروط الموضوعية للزواج (المادة ١٣/١) أم ضمن الشكل والإجراءات (المادة ١٣/٢).

فعلى الرغم من أن الزواج الذي تم بشكل صحيح وفقًا لقانون جنسية الأجنبي يُعتبر صحيحًا أيضًا في القانون التركي، إلا أن هذا الحكم يبقى ساريًا ما دام الشخص أجنبيًا فقط. أما في حالة اكتساب الأجنبي الجنسية التركية بموجب المادة ١٢/١-ب من قانون الجنسية التركي، فيصبح خاضعًا للقانون المدني التركي، وذلك استنادًا إلى المادة ٤/١-ب من قانون الأحوال الشخصية. وفي هذه الحالة، يجب مراعاة

(1) According to the view we agree with; The author expressed reservations about granting citizenship to the spouse in the acquisition of citizenship by investment, arguing that in addition to the application of the obstacle of "national security and public order" in the matter of polygamy, it is useful to introduce a restrictive provision in the residence permit in Article 31/1-j of the FIPL as in the case of the family residence permit Yüksek, p.139. Shevtsova, Maryna. "Acquisition of European Union citizenship through marriage: Citizenship policies and the experience of transnational couples in Germany and Italy" *Central European University, Department of Gender Studies*, Budapest, 2013, p.46.

(2) Private International and International Procedural Law: Law Number: 5718, Acceptance Date: 11.27.2007, Official Newspaper: 12.12.2007/26728.

المبادئ الأساسية للنظام العام التركي، وعلى رأسها حظر تعدد الزوجات المنصوص عليه في القانون المدني.

وعليه، فإن أي زواج يتم خلافاً للقانون المدني التركي، كأن يتزوج الشخص بأكثر من زوجة، يُعد باطلاً بطلاناً مطلقاً، حتى وإن كان الزواج في الأصل صحيحاً في بلد الأجنبي قبل حصوله على الجنسية التركية. وفي هذه الحالات، يكون للنيابة العامة الحق في إقامة دعوى بطلان الزواج الثاني فوراً^(١).

وتكمن الإشكالية الأساسية هنا في أن بعض الأفراد، ممن حصلوا على الجنسية التركية عن طريق برامج الاستثمار، كانوا متزوجين بأكثر من زوجة بشكل قانوني في دولهم الأصلية، ثم تم الاعتراف بهم جميعاً بصفتهم أزواجاً قانونيين ضمن النظام التركي، وهو ما أطلقت عليه بعض وسائل الإعلام وصف "الأسرة التركية متعددة الزوجات". وتثير هذه الظاهرة، التي تتعارض مع جوهر النظام القانوني والأسري التركي، إشكالات قانونية واجتماعية متزايدة، يُتوقع أن تتعاظم آثارها بمرور الوقت إذا لم تُعالج تشريعياً بشكل حاسم.

في إشكالية منح الجنسية التركية لزوجات المستثمر في حالات تعدد الزوجات

في إطار الانتقاد الموجهة إلى نظام الحصول على الجنسية التركية عن طريق الاستثمار، نرى أنه من غير المناسب - من الناحيتين القانونية والاجتماعية - منح الجنسية للزوج أو الزوجات بشكل استثنائي تبعاً لحالة المستثمر الأجنبي. إذ إن مفهوم "الزوج/ الزوجة" قد يشمل - وفقاً لقوانين بعض الدول - أكثر من زواج واحد في الوقت ذاته، وهو ما يُثير تعارضاً واضحاً مع المبادئ الأساسية للقانون المدني التركي، الذي يحظر بشكل قاطع تعدد الزوجات. وفي هذا السياق، نرى أن اعتبار أكثر من زوجة مواطنات تركيات بسبب اكتساب المستثمر الأجنبي للجنسية، يشكّل إخلالاً جسيماً بالنظام العام، ويتطلب تدخلاً تشريعياً وإدارياً عاجلاً لتلافي آثاره السلبية^(٢).

(1) Yargıtay'dan Türk vatandaşlığına geçen 'çok eşli' Suriyelilere ilişkin emsal karar:

<https://www.cumhuriyet.com.tr/turkiye/yargitaydan-turk-vatandasligina-gecen-cok-esli-suriyelilere-iliskin-emsal-karar-2023964> .

Yabancılar vatandaşlıkta ikinci eş ve çocuk formülü:

<https://www.haberturk.com/gundem/haber/1618584-yabancilara-vatandaslikta-ikinci-es-ve-cocuk-formulu> (16 Jun 2025).

(2) Since same-sex marriages are not considered valid in terms of Turkish law, they are not included in order not to expand the scope of the study, see Same-sex marriages for information. Sirmen, Kazım Sedat. "Eş Cinsel Birliktelikler ve Bunların Kanunlar

ومن الناحية العملية، يُلاحظ أنه من الممكن - في ظل غياب تنظيم دقيق - أن يقوم المستثمر الأجنبي المتزوج من أكثر من زوجة بالحصول على الجنسية التركية بموجب المادة ١٢/١ -ب من قانون الجنسية التركي، ومن ثم يُدرج الزوج أو الزوجات الأخريات ضمن الفئة التي تُمنح الجنسية بموجب المادة ١٢/١ -ج باعتبارهم "أشخاصًا يُعتبرون ضروريين من حيث وحدة الأسرة". ونؤكد في هذا الصدد أن هذا الوضع يفتح الباب أمام ممارسات تمس النظام القانوني التركي، وقد تؤدي إلى تقنين وضعيات أسرية مخالفة للأحكام الصريحة للقانون المدني. لذلك، فإننا نوصي بضرورة قيام الجهات المختصة بإعادة النظر في آليات منح الجنسية ضمن هذا الإطار، وتحديد الفئات المستفيدة بدقة، فضلاً عن إجراء تحقيقات دقيقة للتأكد من عدم وجود تحايل على القانون تحت غطاء الاستثمار أو وحدة الأسرة.

في إطار المادة ١٢/١ -ب من قانون الجنسية التركي، يُمكن أن يُدرج "الشخص المعني في اتحاد الأسرة" ضمن المستفيدين من منح الجنسية، وهو ما يفتح الباب أمام احتمالية إساءة استخدام هذا النص، لا سيما من خلال إبرام زيجات شكلية قائمة على التراضي فقط لغرض الحصول على الجنسية، دون قيام علاقة أسرية حقيقية. وتزداد خطورة هذه الإشكالية في حال تعدد الزوجات، إذ يُفترض بالإدارة أن تخضع هذا النوع من الحالات لرقابة مشددة في ضوء مانع "النظام العام"، لما يمثله ذلك من تعارض صريح مع المبادئ الأساسية للنظام القانوني التركي، ولا سيما القواعد الآمرة للقانون المدني.

وقد ذهب أحد الآراء الفقهية إلى أن منح الجنسية التركية لأكثر من زوجة في مثل هذه الحالات يُعد مخالفاً لمبدأ وحدة الأسرة وفق المفهوم القانوني التركي، ويرى أن الحل الأنسب هو استعادة الجنسية التركية الممنوحة في مثل هذه الظروف، استناداً إلى المادة ٤٠ من قانون الجنسية التركي، باعتبار أن الجنسية قد مُنحت بناءً على وضع قانوني لا يتفق مع النظام العام للدولة.^(١)

أنواع الاستثمارات المؤهلة للحصول على الجنسية التركية:

(أ) استثمار رأسمالي ثابت لا يقل عن ٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي أو ما يعادله من العملات الأجنبية أو الليرة التركية، على أن يتم إثباته من قبل وزارة الصناعة والتكنولوجيا.

ب) شراء عقار لا يقل عن ٢٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي أو ما يعادله، بشرط عدم بيعه لمدة ثلاث سنوات، ويتم تسجيل هذا القيد في الطابو من قبل وزارة البيئة والتخطيط العمراني.

ج) توفير فرص عمل لـ ٥٠ شخصاً على الأقل، ويجب إثبات ذلك من قبل وزارة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية.

د) إيداع مبلغ لا يقل عن ٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي أو ما يعادله في أحد البنوك التركية، بشرط الاحتفاظ بالإيداع لمدة ثلاث سنوات، بموجب موافقة هيئة التنظيم والرقابة المصرفية.

هـ) شراء أدوات دين حكومية بمبلغ لا يقل عن ٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي، بشرط الاحتفاظ بها لمدة ثلاث سنوات، وفق تأكيد وزارة الخزانة والمالية.

و) (مضافة بموجب التعديل الصادر في ١٣/٠٣/٢٠١٧ وتم تعديله بموجب القرار الرئاسي رقم ١٠٦ المؤرخ ١٩/٠٩/٢٠١٨): شراء حصة في صندوق استثمار عقاري أو صندوق استثمار رأس مال لا تقل قيمتها عن ٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي أو ما يعادلها، على أن يُحتفظ بها لمدة ثلاث سنوات على الأقل، ويتم إثبات ذلك من قبل هيئة أسواق المال التركية.

نوع الاستثمار	العتبة السابقة	العتبة الحالية
شراء العقارات أو الوعد بالشراء	١.٠٠٠.٠٠٠ دولار أمريكي	٢٥٠.٠٠٠ دولار أمريكي
خلق فرص عمل	100 شخص	50 شخصا
استثمار رأس مال ثابت	250,000 دولار أمريكي	500.000 دولار أمريكي
إيداع بنكي في أحد البنوك التركية	3.000.000 دولار أمريكي	500.000 دولار أمريكي
شراء أسهم في صندوق استثمار عقاري أو أسهم المشاركة في صندوق الاستثمار برأس المال الاستثماري	1.500.000 دولار أمريكي	500.000 دولار أمريكي

وبالنظر إلى جميع الأحكام ذات الصلة، يمكن القول إن إمكانية الحصول على الجنسية التركية بشكل استثنائي لصالح المستثمرين قد تم تسهيلها بشكل كبير، وذلك في إطار سياسة تهدف إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية. ومع ذلك، فإن حقيقة أن الاستثمارات التي لا تُعد استثمارات أجنبية مباشرة باتت كافية لمنح الجنسية، لا ينبغي - في رأينا - تفسيرها على أنها تطور إيجابي. ذلك أن منح الجنسية التركية بطرق استثنائية يُفقددها، إلى حدٍّ ما، طابعها الاستثنائي، ويحوّلها إلى سلعة قابلة للشراء والبيع بسهولة. وإذا ما أخذنا في الاعتبار التجارب المقارنة، فإن تناول هذه المسألة ينبغي ألا يقتصر على الجوانب القانونية فقط، بل لا بد من معالجة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والفلسفية المرتبطة بالحصول على الجنسية بشكل استثنائي عن طريق الاستثمار، لما في ذلك من أهمية في الكشف عن الأثر العميق لهذه الظاهرة^(١).

ثالثاً: التحليل الاجتماعي والاقتصادي للمواطنة عن طريق الاستثمار

تُعد برامج التأشيرة الذهبية والجنسية عبر الاستثمار من أبرز الآليات العالمية لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، وتتضمن أنواعاً متعددة مثل برامج المواطنة الاقتصادية (ECPS)، وبرامج الجنسية عن طريق الاستثمار (CBI)، والإقامة مقابل الاستثمار (RBI)، وتهدف جميعها إلى تحفيز الاقتصاد من خلال منح الجنسية أو الإقامة مقابل مساهمات مالية^(٢).

وهذه البرامج على مبدأ "المواطنة الاقتصادية"^(٣)، إذ تُمنح الجنسية على أساس الاستثمار وليس بناءً على روابط الانتماء أو الولاء. وتختلف الدول في تطبيق هذه البرامج، فبينما تمنح دومينيكا ومالطا الجنسية مباشرة، تتبع دول متقدمة ككندا وألمانيا مساراً تدريجياً يبدأ بالإقامة^(٤).

تُعد تركيا نموذجاً بارزاً في تسهيل منح الجنسية عبر الاستثمار، خاصة من خلال شراء العقارات، فقد أقبل مواطنو دول مثل العراق وإيران ودول الخليج على هذا الخيار، مدفوعين بعوامل اقتصادية

(1) Şit Köşgeroğlu (n 21) 196-197.

(2) Scherrer, A., & Thirion, E. (2018). *Citizenship by investment (CBI) and residency by investment (RBI) schemes in the EU: State of play, issues and impacts*. European Parliamentary Research Service (EPRS), European Union.

(3) Dilek, Ş. (2017). Yatırım yoluyla vatandaşlık ekonomik aktiviteye katkı sağlar mı? *Seta Perspektif*, 162(1), 1-4.

(4) Scherrer, A., & Thirion, E. (2018). *Citizenship by investment (CBI) and residency by investment (RBI) schemes in the EU: State of play, issues and impacts*. European Parliamentary Research Service (EPRS), European Union.

وسياسية. وأظهر المعهد الإحصائي التركي ارتفاعاً ملحوظاً في مبيعات العقارات للأجانب، وتزايد عدد طلبات الجنسية^(١).

لكن هذا التوسع يثير إشكالات قانونية واجتماعية عميقة، أبرزها مدى اندماج المستثمرين، وتأثيرهم على سوق العقارات، واحتمالية تحوّل المواطنة إلى "سلعة اقتصادية"، وهو ما يُفقدّها رمزيتها الوطنية والانتمائية.

وفي الواقع، تم التأكيد على أن فرصة الحصول على الجنسية من خلال الاستثمار تُفسّر في قانون الاتحاد الأوروبي على أنها شكل من "تسليع المواطنة"^(٢). بل إن بعض الآراء تذهب إلى اعتبار اكتساب الجنسية مقابل المال نوعاً من "تسويق السيادة". وتُشير المبادرات الأخيرة التي تبنتها دول مثل قبرص والبرتغال وإسبانيا ومالطا إلى هذا الاتجاه، حيث يُطلق عليها اسم "النقد مقابل جواز السفر"^(٣).

إن الاعتراف بالمواطنة بناءً على معايير مرنة طوّرت استجابة لقوى السوق لا ينسجم مع جوهر المواطنة وتعريفها. فبينما تُعدّ المواطنة مفهوماً وطنياً يعبر عن رابطة قانونية وسياسية والتزام نحو دولة بعينها، فإن المواطنة عن طريق الاستثمار تفتقر إلى هذه السمات، مما يؤدي إلى نشوء ما يُسمى بـ "المواطنة فوق الوطنية"^(٤).

كما هو موضح في الجدول أعلاه، حُفّض الحد الأدنى البالغ مليون دولار أمريكي فجأةً بنسبة ٧٥٪ ليصل إلى ٢٥٠ ألف دولار أمريكي مع تعديل اللائحة. وسيظل من غير المؤكد ما إذا كان هذا المبلغ سيُخفّض أكثر في حال تدهور أوضاع السوق. ولهذا السبب، فإن "فرض سعر على الجنسية"، بغض النظر عن المبلغ، يُضّرّ جوهرياً بـ "الرابط القانوني والسياسي المُشأ مع الدولة" المدرج في تعريف الجنسية^(٥).

(1) Dilek, Ş. (2017). Yatırım yoluyla vatandaşlık ekonomik aktiviteye katkı sağlar mı? *Seta Perspektif*, 162(1), 1–4.

(2) Scherre and Thirion (n 30) 26.

(3) Parker, O. (2017). Commercializing citizenship in crisis EU: The case of immigrant investor programmes. *Journal of Common Market Studies*, 55(2), 332–336. <https://doi.org/10.1111/jcms.12506>.

(4) Yılmaz, A. Ç. (2018). Mukayeseli hukukta ve Türk hukukunda yatırımcı vatandaşlık olgusu: Ius Pecuniae. *Public and Private International Law Bulletin*, 38(1), 191–195.

(5) Shachar, A., & Hirschl, R. (2014). On citizenship, states, and markets. *Journal of Political Philosophy*, 22(2), 231–257. <https://doi.org/10.1111/jopp.12029>.

إن الاحتفاظ بأصل ثمين (المواطنة) مقابل أصل أقل قيمة (المال) يُضَرِّبُ قيمة المواطنة والقيم السياسية التي تُمثِّلُها^(١). إذا استمر منح الجنسية دون تطبيق آليات إضافية بهذه الطريقة، فسُيُسْتَبَدَل المفهوم التقليدي للجنسية بـ "العقلانية السوقية التي ترعاها الحكومة"^(٢).

ينص القانون التركي على عدم التفرقة بين من يحصل على الجنسية بالولادة ومن يحصل عليها لاحقاً بقرار رسمي، إذ يتمتع الطرفان بحقوق متساوية. إلا أن غياب تحديد دقيق لحدود الجنسية عبر الاستثمار قد يثير مشكلات قانونية مستقبلاً، ويزيد من فرص التمييز بين المواطنين الأصليين والمستثمرين. وقد ظهرت مشكلات مشابهة في دول أخرى؛ ففي عام ٢٠١٥ أوقفت هونغ كونغ برنامج اللاجئين المستثمرين الناجح بسبب أزمة السكن والازدحام، مما أثار اعتراضات المواطنين الأصليين. كما ألغت كندا في عام ٢٠١٤ برنامجها الاستثماري الذي استهدف الأثرياء لعدم تحقيقه الأهداف الاقتصادية المرجوة^(٣).

رابعاً: الآثار الاجتماعية والسياسية للمواطنة

إلى جانب الجوانب الاقتصادية للمواطنة التي تم تناولها سابقاً، من الضروري التطرق إلى آثارها الاجتماعية والسياسية، إذ إن منح إحدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الجنسية عبر الاستثمار، بما يسمح لحاملها بالدخول الحر إلى باقي دول الاتحاد بموجب مبدأ حرية التنقل، قد أثار مخاوف حقيقية تتعلق بإمكانية التحقق من السجل الإجرامي لطالب الجنسية، واستخدام هذه البرامج أداة محتملة لغسل الأموال، فضلاً عما قد يشكله ذلك من تهديد لأمن المواطنين الآخرين^(٤).

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن كندا أوقفت عام ٢٠٠١ منح مواطني غرينادا امتياز السفر إليها دون تأشيرة، وذلك بوصفه رد فعل على تطبيق غرينادا برنامجاً لمنح الجنسية مقابل الاستثمار، وهو ما عُدَّ تهديداً أمنياً محتملاً^(٥).

ولا تقتصر الآثار السلبية للجنسية عن طريق الاستثمار على هذه الجوانب فقط، بل تُظهر استطلاعات الرأي أيضاً رفضاً واسعاً لهذا النوع من برامج المواطنة. فعلى سبيل المثال، أظهرت دراسة

(1) Ibid.

(2) Shachar and others (n 11) 15–16.

(3) Ibid 17.

(4) Scherre and Thirion (n 30) 44.

(5) Hooper, K., & Sumption, M. (2014). *Selling visas and citizenship: Policy questions from the global boom in investor immigration*. Migration Policy Institute.

أن ٢٦٪ فقط من المشاركين في مالطا يؤيدون هذا النوع من التجنيس^(١)، بينما عبر ٣٧٪ فقط من المستطلعة آراؤهم في المملكة المتحدة عن اعتقادهم بأن برامج الجنسية مقابل الاستثمار تُفيد الدولة والمجتمع^(٢).

كما وضحنا سالفاً، فإن برامج الجنسية عن طريق الاستثمار تُظهر بوضوح أن الشخص المتقدم يبقى في خلفية المشهد، بينما يُقدّم المال أو الاستثمار بوصفه عنصراً أساسياً في عملية التقييم. ويُفسّر اشتراط عدم سحب الأموال المستثمرة لمدة زمنية معينة (كثلاث سنوات مثلاً) على أنه محاولة لضمان بقاء الأموال في البلد، لا للتحقق من التزام الشخص أو مدى انتمائه الحقيقي للدولة.

كل هذه المقاربات تعكس أن الاعتبار الأساس في هذه البرامج هو حجم الأموال المستثمرة وليس خلفية الشخص أو أهليته الفعلية للمواطنة. ومن أجل التصدي للانتقادات المتزايدة والمخاوف الأمنية، عمدت بعض الدول إلى تشديد شروط الحصول على الجنسية عبر الاستثمار برفع الحد الأدنى لمبالغ الاستثمار. فعلى سبيل المثال، قامت المملكة المتحدة في نهاية عام ٢٠١٤ برفع المبلغ المطلوب من مليون إلى مليوني جنيه إسترليني، ما أدى إلى انخفاض ملحوظ في عدد الطلبات المقدمة، من ١٢٩٠ طلباً عام ٢٠١٤ إلى ١٣٦ فقط في عام ٢٠١٥^(٣). وبالمثل، شددت قبرص شروط برنامجها في عام ٢٠١٩ بزيادة مبالغ الاستثمار وفرض قيود إضافية.

مما دعا مفوضية الاتحاد الأوروبي جميع الدول الأعضاء إلى مراجعة برامج الجنسية عن طريق الاستثمار وتطبيق شروط أكثر صرامة تتعلق بالشفافية الضريبية والأمن والتحقق من مصادر الأموال^(٤). فقد طالبت المفوضية الأوروبية في أكثر من مناسبة الدول الأعضاء بوضع أطر رقابية صارمة على برامج منح الجنسية والإقامة مقابل الاستثمار، بما يضمن اتساقها مع مبادئ الاتحاد الأوروبي، لا سيما

(1) Contentious citizenship scheme approved:

<https://www.maltatoday.com.mt/news/national/31402/contentious-citizenship-scheme-approved-20131112#.XVbDQeMza02>. Erişim, (12/6/2025).

(2) Britons Divided Over Individuals Obtaining Visas via Investment:

<https://investmentmigration.org/articles/britons-divided-individuals-obtaining-visas-via-investment/> accessed 12 Jun 2025.

(3) Wealthy foreigners shy away from UK as investment threshold hits £2m:

<https://www.theguardian.com/business/2015/dec/09/wealthy-foreigners-shy-away-from-uk-as-investment-threshold-hits-2m> (Erişim, 16.06.2025).

(4) EU urges crackdown on 'golden passports' for big investors:

<https://www.bbc.com/news/world-europe-46973590> accessed 11 Jun 2025.

فيما يتعلق بمكافحة الفساد والجرائم المالية، والحفاظ على أمن منطقة الشنغن. وقد تم توجيه إنذارات رسمية لبعض الدول، مثل مالطا وقبرص، بضرورة تعديل أو إلغاء هذه البرامج، بسبب مخاوف تتعلق باستخدامها من قبل أشخاص ذوي سوابق جنائية أو منخرطين في أنشطة مشبوهة، بما يهدد الثقة المتبادلة بين دول الاتحاد^(١).

من جهة أخرى، فإن الأثر السياسي لمثل هذه البرامج يتجاوز البعد الأمني، ليطال مفاهيم أساسية كالانتماء والمواطنة الفعلية. فالمواطنة، بحسب الفقه الدستوري المقارن، لا يفترض أن تُمنح مقابل الثروة فقط، بل يجب أن تكون انعكاساً لارتباط حقيقي بين الفرد والدولة، يتجلى في التزامه بقيمها، واحترام قوانينها، والإسهام الفعلي في مجتمعها^(٢).

كما أن هذه البرامج تطرح إشكالات أخلاقية تتعلق بالتمييز الطبقي، إذ تفتح الباب أمام نخب مالية عالمية للتمتع بحقوق سياسية واقتصادية لا تُمنح لغيرهم من المهاجرين، حتى وإن قضوا سنوات طويلة في خدمة الدولة والمجتمع. وهذا ما يؤدي إلى نشوء ما يُعرف بـ "المواطنة النخبوية" أو "مواطنة النخبة المالية"، التي تقوم على الامتياز المالي لا على التكافؤ في الحقوق والواجبات، ما يُخل بمبدأ العدالة الاجتماعية^(٣).

وفي ضوء هذه التنداعيات، بدأت بعض الدول في مراجعة شاملة لسياساتها في هذا الشأن، فقد أوقفت بلغاريا برنامج الجنسية مقابل الاستثمار في عام ٢٠٢٢، وأعلنت دول أخرى نيتها تقليص نطاق هذه البرامج أو استبدالها ببرامج إقامة دائمة مشروطة، تخضع لمراقبة صارمة، وتُراعي الأبعاد الاجتماعية والسياسية لمنح الإقامة أو الجنسية^(٤).

يمكن القول إن الآثار الاجتماعية والسياسية لبرامج الجنسية مقابل الاستثمار لا تقل خطورة عن آثارها الاقتصادية والأمنية، بل تتعداها لتطرح تساؤلات جوهرية حول مستقبل مفهوم المواطنة نفسه، وما إذا كانت ستظل تعبيراً عن الانتماء والمشاركة الفعلية، أم أنها ستتحول إلى امتياز يُمنح مقابل المال.

(1) European Commission. (2019). *Report on investor citizenship and residence schemes in the European Union*.

(2) Shachar, A. (2011). *The Birthright Lottery: Citizenship and Global Inequality*. Harvard University Press.

(3) Surak, K. (2020). *Millionaire mobility and the sale of citizenship*. *Journal of Ethnic and Migration Studies*, 47(14), 3270–3289.

<https://doi.org/10.1080/1369183X.2020.1758553>

(4) OECD. (2022). *OECD International Migration Outlook 2022*. OECD Publishing.

الاستقرار السياسي: ركيزة أساسية للمواطنة عن طريق الاستثمار^(١)

يؤثر الاستقرار السياسي بشكل كبير على جاذبية برامج الجنسية عن طريق الاستثمار. فالبينة السياسية المستقرة تضمن بيئة آمنة للمستثمرين وأسرهم. كما أنها تعزز النمو الاقتصادي المستمر، مما يساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات سليمة طويلة الأجل.

إن البلدان التي تتمتع بالحوكمة المستقرة تقدم عادةً أطراً قانونية وتنظيمية يمكن التنبؤ بها. ويشكل هذا الاتساق أهمية بالغة بالنسبة للمستثمرين الذين يهدفون إلى حماية أصولهم وتنميتها. كما أنه يقلل من المخاطر المرتبطة بالتغيرات المفاجئة في السياسات، مما يضمن عمليات تجارية مستقرة وعوائد استثمارية موثوقة.

علاوة على ذلك، يعزز الاستقرار السياسي ثقة المستثمرين، مما يجعل الاستثمار في CBI أكثر جاذبية. فعندما تكون الظروف السياسية مستقرة، تقل احتمالات الاضطرابات المدنية أو التقلبات الاقتصادية. ويمكن للمستثمرين التخطيط للمستقبل براحة البال، مع العلم أن أصولهم محمية.

المزايا الرئيسة للاستقرار السياسي في برامج الجنسية عن طريق الاستثمار:

- استثمارات آمنة: إن البيئة المستقرة سياسياً تقلل من مخاطر خسارة الأصول أو انخفاض قيمتها. ومن المرجح أن يرى المستثمرون عوائد ثابتة.
- السياسات المتوقعة: تتمتع البلدان المستقرة بسياسات ثابتة فيما يتعلق بالضرائب والعقارات وملكية الشركات. وهذا يجعل من الأسهل على المستثمرين التنقل بين اللوائح.
- أنظمة قانونية أقوى: تميل البلدان التي تتمتع بالاستقرار السياسي إلى وجود أطر قانونية موثوقة تحمي حقوق المستثمرين. ويشمل ذلك حقوق الملكية واتفاقيات الأعمال.
- النمو الاقتصادي: إن الاستقرار السياسي يشجع على النمو الاقتصادي المستدام، مما يؤدي إلى المزيد من فرص الأعمال. وهذا النمو يعود بالنفع على المستثمرين على المدى الطويل.

(1) Imperial citizenship. (2024). Securing Your Future: The Role of Political Stability in Citizenship by Investment Choices, <https://imperialcitizenship.com/ar/blog/securing-your-future-the-role-of-political-stability-in-citizenship-by-investment-choices/> accessed 29 May 2025.

فُتعد تجربة تركيا في منح الجنسية مقابل الاستثمار من أبرز التجارب في المنطقة، فقد استهدفت جذب رؤوس الأموال الأجنبية عبر تسهيلات قانونية واضحة، مثل شراء عقار بقيمة معينة أو إنشاء مشاريع استثمارية. وعلى الرغم من نجاح هذه السياسة في تحقيق مكاسب اقتصادية، إلا أنها أثارت انتقادات قانونية واجتماعية، خاصة فيما يتعلق بحالات تعدد الزوجات، والزواج الصوري، واحتمالات الإخلال بالنظام العام التركي. كما كشفت التجربة عن غياب رقابة فعالة في بعض الجوانب، مما يستدعي مراجعة الإطار القانوني للبرنامج لضمان التوازن بين المصلحة الاقتصادية والحفاظ على القيم القانونية والاجتماعية للدولة.

تجربة دول الاتحاد الأوروبي (قبرص، مالطا)

يُوضح دزانكيتش أن برامج منح الجنسية عبر الاستثمار تُعد تحولاً جذرياً في مفهوم المواطنة، إذ أصبحت تُعامل كسلعة قابلة للمقايضة في ظل التنافس الاقتصادي العالمي، ويُنظر إلى من يُسهم اقتصادياً - عبر الاستثمار أو التبرعات - بوصفه مستحقاً للجنسية، مما يُضعف الأساس الرمزي والولائي للمواطنة التقليدية.^(١)

ويرى دزانكيتش أن هذا التحول يعكس منطقاً اقتصادياً يُقوض جوهر المواطنة، إذ تُستخدم هذه البرامج أدوات لإنعاش الاقتصاد، خاصة بعد أزمة ٢٠٠٩، وأصبحت جزءاً من تشريعات بعض دول الاتحاد الأوروبي. تختلف أهداف هذه البرامج؛ فالدول المتقدمة تستهدف جذب المستثمرين الأثرياء لتحقيق منافع اقتصادية طويلة الأمد، بينما تكتفي دول أخرى بمساهمات مالية مباشرة، مما يُقربها من "بيع جوازات السفر".^(٢)

أما كوتشينوف، فيؤكد أن المستثمرين من دول ذات "جنسية منخفضة الجودة" على استعداد لدفع مبالغ كبيرة مقابل جنسية "أكثر كرامة وفائدة"، بالنظر لأهمية الجنسية في حياة الأفراد.^(٣)

تتعدد دوافع مواطني الدول الثالثة عند التقدم بطلبات للحصول على الجنسية عبر برامج الاستثمار، وتختلف وتتعدد دوافع التقدم لبرامج الجنسية عبر الاستثمار، أبرزها:^(٤)

(1) DŽANKIĆ, J. (2012). Citizenship by investment: Can money buy citizenship? Global Citizenship Observatory [Accessed on 1.06.2025]. Retrieved from: <https://globalcit.eu/citizenship-by-investment-can-money-buy-citizenship/>.

(2) Ibid.

(3) Kochenov, D. (2020). *Citizenship and Residence Sales: Rethinking the Boundaries of Belonging*. Cambridge University Press.

(4) Scherrer, A., & Thirion, E. (2018). *Citizenship by Investment (CBI) and Residency by Investment (RBI) schemes in the EU*. European Parliamentary Research Service, pp. 17-18.

١ - **السلامة الشخصية:** بوصفها وسيلة للهروب من عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي.

٢ - **حرية التنقل:** خصوصاً في دول تمنح إعفاءات تأشيرة واسعة.

٣ - **فرص العمل:** من خلال الحق في العمل والإقامة داخل دول الاتحاد الأوروبي.

٤ - **التخفيض الضريبي:** السعي إلى نظم ضريبية أكثر مرونة.

٥ - **تحسين جودة الحياة:** من خلال الرعاية الصحية والتعليم والضمان الاجتماعي.

٦ - **شمول الأسرة:** إذ تمتد المزايا لتشمل الزوج/ الزوجة والأبناء.

البعد الأوروبي لبرامج الجنسية عن طريق الاستثمار

تقدّم بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي برامج الجنسية عن طريق الاستثمار التي تحمل بُعداً "أوروبياً واضحاً"، إذ إن منح جنسية دولة عضو يؤدي تلقائياً إلى اكتساب جنسية الاتحاد الأوروبي^(١).

يُعد الاتحاد الأوروبي الكيان فوق الوطني الوحيد في العالم الذي يمنح وضع الجنسية للأفراد الخاضعين لولايتيه القضائية^(٢)، مما يجعل التطور الذي شهدته برامج الجنسية في بعض دول الاتحاد خطوة متقدمة في العلاقة المتغيرة بين الجنسية الوطنية ومواطنة الاتحاد.

وعلى الرغم من أن الجنسية الوطنية تدرج ضمن اختصاص الدولة العضو، فإن التكامل الأوروبي أدى إلى تشابك بين الأنظمة القانونية الوطنية والأوروبية، إلى حدٍّ يصعب فيه الفصل بين صلاحيات الدولة وسلطات الاتحاد^(٣).

(1) Carrera, S. (2014). *How much does EU citizenship cost? The Maltese citizenship-for-sale affair: A breakthrough for sincere cooperation in citizenship of the union?* (CEPS Liberty and Security in Europe No. 64/April 2014). Centre for European Policy Studies. Retrieved from [http://aei.pitt.edu/50744/1/LSE_No_64_Price_of_EU_Citizenship_final2_\(1\).pdf](http://aei.pitt.edu/50744/1/LSE_No_64_Price_of_EU_Citizenship_final2_(1).pdf)

(2) Kochenov, D. (2009). *Ius Tractum of Many Faces: European Citizenship and the Difficult Relationship between Status and Rights*. Columbia Journal of European Law, 15(2), 169–237.

(3) Oosterom-Staples, H. (2018). *Legal complexities of EU citizenship: Understanding the limits of Member States' autonomy*. European Journal of Migration and Law, 20(4), 433–454.

فالالاتحاد الأوروبي لا يملك اختصاصًا مباشرًا بتنظيم الجنسية، إلا أن قرارات محكمة العدل الأوروبية توسّع تدريجيًا من نطاق مواطنة الاتحاد على حساب سيادة الدول في مسائل الجنسية، وذلك من خلال فرض قيود على فقدان أو الاعتراف بالجنسية^(١).

وقد فرضت محكمة العدل الأوروبية قيدين أساسيين على صلاحيات الدول الأعضاء: الأول يتعلق بالاعتراف بالجنسية، والثاني بفقدانها، دون أن تتطرق حتى الآن إلى تنظيم شروط اكتسابها^(٢). وتأسست جنسية الاتحاد الأوروبي رسميًا بموجب معاهدة الاتحاد الأوروبي لعام ١٩٩٢، لتعزيز هوية الاتحاد وقيمه، وتعبيرًا عن عضوية مواطني الدول الأعضاء في كيان أكبر من الدولة الوطنية.

ويُعتبر امتلاك جنسية دولة عضو في الاتحاد الأوروبي شرطًا وحيدًا لاكتساب جنسية الاتحاد، ما يجعل جنسية الاتحاد ذات طبيعة مشتقة وتكميلية، لا تُلغي الجنسية الوطنية، لكنها تضيف إليها حزمة من الحقوق السياسية والمدنية، مثل التصويت، الترشح، تقديم العرائض، وحرية التنقل والإقامة في أراضي الاتحاد، والحماية القنصلية في الخارج^(٣).

من هذا المنظور، تُعد برامج الجنسية عن طريق الاستثمار في الاتحاد الأوروبي جذابة للغاية لمواطني الدول الثالثة، إذ يمنحهم جواز سفر إحدى الدول الأعضاء حرية تنقل غير مسبقة حول العالم، وهو ما يفسر تسويق بعض الدول الأعضاء لبرامجها الوطنية بوصفها بوابة للوصول إلى جنسية الاتحاد الأوروبي، على الرغم من أنها، من الناحية القانونية، لا تزال ضمن نطاق السيادة الوطنية^(٤).

وهكذا، تستفيد بعض الدول الأعضاء من "قيمة" جنسية الاتحاد الأوروبي في مضاعفة جاذبية برامجها الاستثمارية، مما يؤدي عمليًا إلى "تسليع" الجنسية وجعلها أداة لتحقيق مكاسب اقتصادية واستراتيجية^(٥).

(1) Mentzilopoulou, M., & Dumbrava, C. (2018). *Citizenship by Investment (CBI) and Residency by Investment (RBI) schemes in the EU*. European Parliamentary Research Service.

(2) Van den Brink, M. (2020). *EU Citizenship and Nationality: Limits to Member States' Sovereignty?* EUI Working Paper LAW 2020/06.

(3) Ibid.

(4) European Commission. (2019). *Report on investor citizenship and residence schemes in the European Union*. Brussels: European Commission.

(5) Džankić, J. (2015). *Global Market for Investor Citizenship*. European University Institute.

يؤكد كاريرا أن برامج الجنسية عن طريق الاستثمار قد وضعت في مقدمة أولوياتها المبدأ العام للاتحاد الأوروبي، والمتمثل في التعاون الصادق في مسائل الجنسية^(١). ويعود ذلك إلى أن التمتع بالحقوق الناشئة عن جنسية الاتحاد الأوروبي له بُعد عابر للحدود، ويؤثر على جميع الدول الأعضاء. ويُكرّس مبدأ التعاون الصادق أو "الولاء" في المادة (٤) من الفقرة الثالثة في معاهدة الاتحاد الأوروبي، التي تنص على التزام الدول الأعضاء بما يلي: (١) ضمان الامتثال الفعال لأحكام المعاهدة، (٢) تسهيل إنجاز مهام الاتحاد، (٣) الامتناع عن اتخاذ أي تدابير مخالفة لذلك^(٢).

ويتطلب هذا المبدأ من الدول الأعضاء، في حالة برامج الجنسية عن طريق الاستثمار، الامتناع عن اتخاذ تدابير تنظيمية قد تُعرض تحقيق أهداف الاتحاد الأوروبي للخطر. كما ينطبق هذا المبدأ "حتى عندما تعمل الدول الأعضاء ضمن نطاق اختصاصاتها".

وقد أثارت برامج الجنسية عن طريق الاستثمار جدلاً واسعاً على مستوى الاتحاد الأوروبي، واستقبلتها مؤسسات الاتحاد بتردد واضح لفترة من الزمن. وقد دفعت هذه المسألة رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، إلى التصريح في خطابها بتاريخ ١٦ سبتمبر ٢٠٢٠ بأن "القيم الأوروبية ليست للبيع"، في إشارة صريحة إلى برامج ما يُعرف بـ "جوازات السفر الذهبية"^(٣).

ويرجع السبب الرئيس في انتقاد مؤسسات الاتحاد الأوروبي لتلك الممارسات إلى حقيقة أن جنسية الاتحاد الأوروبي تُستمد من جنسية الدول الأعضاء. وقد رد البرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية على "بيع" الجنسية للأجانب الأثرياء، بإصدار عدد من الوثائق التي عبّرت عن موقف سلبي بشكل عام تجاه برامج الجنسية عبر الاستثمار.

(1) Carrera, S. (2014). *How much does EU citizenship cost? The Maltese citizenship-for-sale affair and the principle of sincere cooperation in nationality matters*. CEPS Policy Brief No. 64. Brussels: Centre for European Policy Studies.

(2) Klamert, M. (2014). *The Principle of Sincere Cooperation in EU Law*. Oxford University Press.

(3) von der Leyen, U. (2020). *State of the Union Address 2020*. European Commission. Retrieved from <https://ec.europa.eu>

وكان البرلمان الأوروبي أول من لفت الانتباه إلى إشكالية منح الجنسية، حيث اعتمد قرارًا غير ملزم في ١٦ يناير ٢٠١٤ أعرب فيه عن مخاوفه إزاء ممارسات بعض الدول الأعضاء، مشيرًا تحديدًا إلى مالطا التي قدمت برنامجًا يمنح الجنسية مباشرة أو بشكل غير مباشر لمواطني دول ثالثة^(١).

وفي السياق ذاته، أصدرت المفوضية الأوروبية في ٢٣ يناير ٢٠١٩ تقريرًا نقديًا بشأن برامج الجنسية والإقامة للمستثمرين التي تُديرها الدول الأعضاء^(٢). وقد حدّد التقرير الممارسات الجارية، كما بيّن المخاطر التي تنطوي عليها تلك البرامج، ومن أبرزها: تسلل جماعات الجريمة المنظمة إلى اقتصاد الاتحاد، وغسل الأموال، والفساد، والتهرب الضريبي.

ومع مرور الوقت، شددت المفوضية الأوروبية موقفها من تلك البرامج. ففي ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٠، أطلقت المفوضية رسميًا إجراءات المخالفة ضد قبرص ومالطا بموجب المادة ٢٥٨ من معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي، وذلك بإرسال إشعار رسمي بشأن برامج الجنسية للمستثمرين الخاصة بهما. واعتبرت المفوضية أن كلتا الدولتين ربما تكون قد انتهكت قانون الاتحاد الأوروبي بمنح الجنسية مقابل رسوم مالية دون وجود صلة حقيقية بالدولة العضو المعنية. كما رأت أن هذه البرامج "لا تتوافق مع مبدأ التعاون الصادق المنصوص عليه في المادة (٤) من معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي"، وأنها "تقوض سلامة وضع جنسية الاتحاد الأوروبي المنصوص عليه في المادة ٢٠ من نفس المعاهدة"^(٣).

وفي ٩ يونيو ٢٠٢١، أعلنت المفوضية أنها قررت اتخاذ خطوات إضافية في إجراءات الانتهاك ضد الدولتين. ففي حالة قبرص، أصدرت المفوضية رأيًا مسبقًا، وفي حالة مالطا، تم إرسال إشعار رسمي إضافي في ٩ يونيو ٢٠٢١، أعقبه رأي مسبّب في ٦ أبريل ٢٠٢١. ونظرًا لعدم كفاية رد مالطا، قررت المفوضية الأوروبية إحالة القضية إلى محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي في ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٢^(٤).

(1) European Parliament. (2014). *Resolution of 16 January 2014 on EU citizenship for sale*. Official Journal of the European Union.

(2) European Commission. (2019). *Report on investor citizenship and residence schemes in the European Union*. Retrieved from <https://ec.europa.eu>

(3) European Commission. (2020a). *Commission opens infringement procedures against Cyprus and Malta over investor citizenship schemes* (Press Release, 20 October 2020). Retrieved from <https://ec.europa.eu>

(4) European Commission. (2022c). *Commission refers Malta to the Court of Justice of the European Union over its investor citizenship scheme* (Press Release, 29 September 2022). Retrieved from <https://ec.europa.eu>

أما بالنسبة إلى بلغاريا، فلم تبدأ المفوضية إجراءات انتهاك، بل وجهت فقط خطاباً للدولة العضو أعربت فيه عن مخاوفها بشأن برنامج الجنسية عن طريق الاستثمار البلغاري^(١).

يجادل كوشينوف بأن "اللاجئين وطالبي اللجوء القادمين إلى أوروبا لا يتعرضون فقط للشيطنة والتحيز، بل إن الأثرياء الذين يشترون امتيازات الهوية الأوروبية المقدسة يمكن أيضاً أن يشكلوا تحدياً لفكرة 'أوروبا الحصينة'". ويضيف أن مقاومة الاتحاد الأوروبي لهذه الظاهرة قد تكون باهظة التكاليف، حيث إن تسويق الجنسية والإقامة يمكن أن يضيف مليارات اليورو إلى ميزانيات الدول الأعضاء المتعثرة^(٢).

المواطنة عن طريق الاستثمار في ممارسات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

يُعد انتماء الدولة التي تقدم برنامج الجنسية عن طريق الاستثمار إلى الاتحاد الأوروبي عاملاً حاسماً للمرشح المحتمل للحصول على الجنسية. فالحصول على جنسية إحدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي يمنح المستفيد الحق في الإقامة والعمل والتنقل داخل جميع دول الاتحاد، وفقاً لمبدأ حرية الحركة. في المقابل، فإن الدول الأوروبية غير الأعضاء في الاتحاد، وإن كانت تمنح جنسيتها، إلا أن تلك الجنسية لا تتيح لحاملها سوى الإقامة داخل أراضي تلك الدولة فقط، مما يحدّ من فرص التنقل ويقلل من جاذبية تلك البرامج مقارنةً بنظيراتها في الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي.

تُعد بلغاريا وقبرص ومالطا من بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي تطبق برامج الجنسية عن طريق الاستثمار، وتختلف هذه البرامج من دولة لأخرى من حيث شروط الإقامة، ومقدار ونوع الاستثمار المطلوب. ومن منظور المتقدمين المحتملين للحصول على الجنسية، تُعد مدة الانتظار للحصول على الجنسية، وقيمة الاستثمار، وتكلفة البرنامج من أهم العناصر المحددة لاختيار البرنامج الأنسب.

فيما يتعلق بشرط الإقامة، تتيح بلغاريا وقبرص ومالطا للمتقدمين إمكانية التقدّم بطلب الحصول على الجنسية بعد الحصول على تصريح إقامة لمدة معينة، دون أن يكون هناك التزام فعلي بالإقامة داخل

(1) European Commission. (2020a). *Commission opens infringement procedures against Cyprus and Malta over investor citizenship schemes*. Press Release, 20 October 2020. Retrieved from <https://ec.europa.eu>.

(2) Kochenov, D. (2020). *Citizenship for sale: When the rich are welcomed and the poor rejected* (EUI Working Papers, RSCAS 2020/24). European University Institute.

الدولة المعنية. وتُعد قبرص الدولة الأعلى من حيث قيمة الاستثمار المطلوب، إذ تتنوع خيارات الاستثمار فيها لتشمل الاستثمارات الرأسمالية في الشركات والأدوات المالية، والاستثمار العقاري، وسندات الدولة، والتبرعات لمشاريع ذات منفعة عامة (مثل الفنون، والرياضة، والصحة، والثقافة، والتعليم، والأعمال الخيرية، والبحث العلمي)، أو المساهمة لمرة واحدة في ميزانية الدولة، إضافة إلى استثمارات غير مالية مثل خلق فرص عمل^(١).

من بين هذه الدول الثلاث، تُعد بلغاريا الدولة الوحيدة التي تشترط الاستثمار فقط دون أي تبرعات أو مساهمات مالية، في حين تعتمد قبرص ومالطا نموذجًا مزدوجًا يجمع بين الاستثمار والتبرعات. إضافةً إلى متطلبات الاستثمار، يُطلب من المتقدمين دفع رسوم إدارية غير قابلة للاسترداد بوصفها جزءًا من إجراءات التقديم^(٢).

فضلاً عن الشروط المالية ومتطلبات الإقامة، يجب على المتقدمين استيفاء معايير إضافية للتأهل للحصول على الجنسية، من بينها أن يكون عمر المتقدم ١٨ عامًا على الأقل، وأن يمتلك تأمينًا صحيًا، وسجلًا جنائيًا نظيفًا. ويؤدي وجود سجل جنائي إلى استبعاد الطلب. ولهذا السبب، تخضع الطلبات لفحص دقيق يشمل الجوانب الأمنية والتحقق من مصادر الأموال المستخدمة في الاستثمار. وفي حال استيفاء جميع الشروط، يُمنح المتقدم الجنسية عن طريق التجنس. كما يُسمح لأفراد أسرته (كالزوج/ الزوجة والأبناء) بالتقدم بطلبات الجنسية وفقًا لشروط معينة.

وعلى الرغم من التصريحات الرسمية بشأن صرامة إجراءات التقديم ومعايير العناية الواجبة، فإن سمعة هذه البرامج - وخاصة برامج قبرص ومالطا - لا تزال محل شك وانتقاد. فقد كشفت تقارير تطبيق هذه البرامج عن كيفية تسبب نقص الشفافية، والصلاحيات التقديرية الواسعة للسلطات، وتضارب المصالح في فتح أبواب الاتحاد الأوروبي أمام الفساد^(٣).

(1) Džankić, J., Psaila, E., Leigh, M., & Rojo Gómez, C. (2018). *Investment migration in the EU: Balancing economic benefits and security*. European University Institute. Retrieved from <https://cadmus.eui.eu/handle/1814/60383>

(2) European Commission. (2019). *Report on investor citizenship and residence schemes in the European Union*. Brussels: European Commission. Retrieved from https://ec.europa.eu/info/publications/190123-report-investor-citizenship-residence-schemes_en

(3) Transparency International & Global Witness. (2018). *European getaway: Inside the murky world of golden visas*. Retrieved from

أولاً: قبرص

تُعد قبرص دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي منذ عام ٢٠٠٤، وهي حالياً في طور الانضمام إلى منطقة شنغن، وقد اعتمدت العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) في عام ٢٠٠٨. أطلقت قبرص برنامج الجنسية عن طريق الاستثمار في عام ٢٠٠٧، لكنه لم يحظَ بشعبية كبيرة في البداية نظراً لمعايير الاستثمار المرتفعة^(١).

أصبح البرنامج أكثر جذباً بعد تولي الرئيس القبرصي نيكوس أناستاسيادس السلطة في عام ٢٠١٣، حينما طُرح البرنامج المعدّل بوصفه أحد الحلول الحكومية لمواجهة تداعيات الأزمة المالية التي عصفت بالبلاد، ولا سيّما بعد انهيار القطاع المصرفي وتبني خطة إنقاذ دولية^(٢). وقد سعى البرنامج إلى استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، وفي الوقت ذاته تعويض المستثمرين المتضررين من السياسات الاقتصادية التي اتخذت لمعالجة الأزمة^(٣).

في هذا السياق، عدّلت قبرص قانون السجل المدني، وطرحت رسمياً ما عُرف بـ "برنامج تجنيس المستثمرين في قبرص بشكل استثنائي"، الذي تم تنظيمه بموجب المادة ١١١ أ (٢) من قانون السجل المدني لعام ٢٠٠٢، وأتاح هذا البرنامج منح الجنسية للأجانب بناءً على سلطة تقديرية، دون الحاجة إلى استيفاء شروط التجنس العادي^(٤).

وقد خضع برنامج الجنسية القبرصية بعد عام ٢٠١٣ لعدة تعديلات تهدف إلى تحسين سمعته بعد موجة من الانتقادات الإعلامية وضغوط الاتحاد الأوروبي، فقد أدخلت تغييرات لتعزيز الشفافية وجعل البرنامج أكثر استهدافاً. وأُصدرت النسخة الأحدث من البرنامج في أغسطس ٢٠٢٠، قبل وقت قصير من

<https://www.transparency.org/en/publications/european-getaway-inside-the-murky-world-of-golden-visas>.

(1) The criteria in 2007 included investments at least 15,000,000 Cyprus Pounds (equivalent to €25,000,000). In 2011, amount of investment was reduced to €10,000,000.

(2) Cyprus Mail. (2021). *More than half of Cyprus passports were given under Anastasiades*. Retrieved from <https://cyprus-mail.com>

(3) Menzilopoulou, A., & Dumbrava, C. (2018). *Investor Citizenship and Residence Schemes in the European Union*. European Parliamentary Research Service, p. 8.

(4) Trimikliniotis, N. (2015). *Report on Citizenship Law: Cyprus*. EUDO Citizenship Observatory, p. 14, 23.

إعلان الحكومة القبرصية رسمياً إنهاء البرنامج في ١ نوفمبر ٢٠٢٠، فقد توقّف قبول الطلبات الجديدة، مع اقتصار النظر فقط في الطلبات المقدمة قبل ذلك التاريخ^(١).

تجدر الإشارة إلى أنه لم يكن هناك حد أقصى لعدد المتقدمين في بداية البرنامج، إلى أن تم في عام ٢٠١٨ تحديد سقف سنوي يبلغ ٧٠٠ متقدم رئيس (أي دون احتساب أفراد أسرهم) يمكنهم التقدم بطلبات للحصول على الجنسية كما شملت الشروط الأساسية حصول المتقدم على تصريح إقامة دائمة لمدة لا تقل عن ستة أشهر^(٢) قبل منح الجنسية، وتقديم استثمار إجمالي يتراوح بين ٢,٢٠٠,٠٠٠ و ٢,٧٠٠,٠٠٠ يورو^(٣)، بحسب نوع الاستثمار المختار، الذي قد يشمل الاستثمار في العقارات السكنية أو غيرها، بالإضافة إلى تبرعين إلزاميين^(٤).

الجدول ٣: إجمالي الاستثمار بموجب نظام الجنسية عن طريق الاستثمار في قبرص (تعديلات ٢٠٢٠)^(٥)

نوع الاستثمار	حجم الاستثمار
الاستثمار في العقارات السكنية	
شراء عقار سكني لمقدم الطلب الرئيس بقيمة	٠٠٠,٥٠٠ يورو
١.١ - الاستثمار في العقارات، وتطوير الأراضي، ومشاريع البنية التحتية (شراء أو بناء)	
الاستثمار في العقارات السكنية	٢,٠٠٠,٠٠٠ يورو (بما في ذلك ٥٠٠,٠٠٠ يورو لشراء عقار سكني)

(1) European Commission. (2021). *Cyprus: Investor Citizenship Scheme Must End*. Retrieved from <https://ec.europa.eu>

(2) The requirement of holding a residence permit in Cyprus was introduced in 2016.

(3) In 2013 the required amount of investment was €3,000,000 or €5,000,000 in case of bank deposits. In the following years the amount was reduced to encourage more investment (How Cyprus citizenship prices, 2019).

(4) Transparency International & Global Witness. (2018). *European Getaway: Inside the Murky World of Golden Visas*. p. 27.

(5) BOCKOVÁ, L. – KUCHARČÍK, R. (2022). Citizenship by Investment - Latest Development in the European Union. In *Politické Vedy*. Vol. 25, no. 4, pp. 69-108. ISSN 1335 – 2741. Available at: <https://doi.org/10.24040/politickevedy.2022.25.4.69-108>.

استثمار تجاري	بقيمة ٢,٠٠٠,٠٠٠ يورو (لا يشمل شراء عقار سكني بقيمة ٥٠٠,٠٠٠ يورو)
٢. I - الاستثمار في الأعمال (شراء، تأسيس، أو مشاركة) الأعمال أو الشركات	
شركة أو شركة مقرها قبرص (بها ٩ موظفين) قبارصة/ أوروبيين على الأقل)	٢,٠٠٠,٠٠٠ يورو
٣. I - الاستثمار في صناديق الاستثمار البديلة أو الأصول المالية	
الاستثمار في صناديق الاستثمار البديلة أو الأصول المالية للشركات أو المؤسسات القبرصية المرخصة من قبل هيئة الأوراق المالية والبورصات القبرصية	٢,٠٠٠,٠٠٠ يورو
مزيج من الاستثمارات المذكورة أعلاه ٣. I + ٢. I + ١. I	
لا يوجد قيود على نوع الاستثمار	٢,٠٠٠,٠٠٠ يورو (لا يشمل ٥٠٠,٠٠٠ يورو قيمة شراء عقار سكني)
التبرعات الإلزامية	
التبرع لإحدى المنظمات الحكومية ^(١)	١٠٠,٠٠٠ يورو
مساهمة في مؤسسة تطوير الأراضي (للاستخدام في الإسكان بأسعار معقولة)	١٠٠,٠٠٠ يورو

المصدر: تجميع خاص بناءً على قانون السجل المدني وقرار مجلس الوزراء المعدل والمكمل

في عام ٢٠٢٠.

مقارنةً ببرنامج الجنسية عن طريق الاستثمار في مالطا، أتاح البرنامج القبرصي للمتقدمين إمكانية **الاستثمار بدلاً من التبرع**، مما منحهم فرصة الحصول على عائد مالي على استثماراتهم. وقد جرى دمج معيار الإقامة الدائمة مع معيار الاستثمار، خاصة في حالة الاستثمار في العقارات السكنية، بشرط ألا تقل قيمة وحدة واحدة من العقارات المشتراة عن ٥٠٠,٠٠٠ يورو. في هذه الحالة، جرى تخفيض الحد

(1) Donation to one of the following organisations: the Cypriot National Solidarity Fund, the Fund for Renewable Energy Sources and Conservation of Energy, the Research and Innovation Foundation, the Industry and Technology Service.

الأدنى لقيمة الاستثمار الإجمالي المطلوب إلى ٢,٠٠٠,٠٠٠ يورو بدلاً من ٢,٥٠٠,٠٠٠ يورو. وكان يُشترط أن تُنجز الاستثمارات في فترة لا تتجاوز ثلاث سنوات تسبق تقديم الطلب. فعلى سبيل المثال، إذا قُدم الطلب في عام ٢٠٢٠، يجب أن يكون الاستثمار قد تم خلال الفترة ما بين ٢٠١٧ و ٢٠٢٠^(١).

سمح البرنامج أيضاً بإدراج المعالين ضمن الطلب، بما في ذلك الأزواج، والأبناء حتى سن ٢٨ عاماً، والوالدين. كما أمكن إدراج والدي مقدم الطلب الرئيس أو الزوج/ الزوجة، بشرط شرائهما لعقار سكني إضافي في قبرص لا تقل قيمته عن ٥٠٠,٠٠٠ يورو. وكان من شروط البرنامج أن يحتفظ المستثمرون الناجحون باستثماراتهم لمدة خمس سنوات على الأقل بعد التجنس، وبعد انقضاء هذه المدة يُسمح ببيع الاستثمارات، بشرط الاحتفاظ بعقار سكني دائم في قبرص^(٢).

وقد أثار البرنامج القبرصي بعض الانتقادات القانونية، خاصة فيما يتعلق بشرط الاحتفاظ بالعقار السكني بشكل دائم، فقد رُبط هذا الشرط باستمرار الجنسية الممنوحة. وقد يؤدي عدم الامتثال له إلى سحب الجنسية القبرصية، وبالتالي فقدان جنسية الاتحاد الأوروبي بأثر رجعي^(٣). وعلى الرغم من اشتراط إعلان الإقامة في قبرص بوصفها جزءاً من طلب الجنسية، لم يكن مطلوباً من المتقدمين الإقامة الفعلية في البلاد قبل أو بعد الموافقة على الطلب.

تميز البرنامج القبرصي بسرعة إجراءاته، إذ كان بالإمكان الحصول على الجنسية في غضون ستة إلى ثمانية أشهر فقط. إلا أن مدة تقييم الطلبات تضاغت في عام ٢٠١٨ لتصل إلى قرابة اثني عشر شهراً^(٤) ولم يُفرض على المتقدمين اجتياز اختبارات لغوية أو تاريخية، بل كان الشرط الأساس ألا يكون الشخص مدرجاً على قائمة الأشخاص الخاضعين لتجميد الأصول داخل الاتحاد الأوروبي.

وقد جرى تسويق البرنامج القبرصي بشكل مكثف منذ عام ٢٠١٣، مما جعله أحد أنجح البرامج في جذب المستثمرين على الرغم من ارتفاع متطلباته المالية. ووفقاً للبيانات الرسمية، حصل ٢,٨٥٥

(1) Weingerl, P., & Tratnik, M. (2019). EU Citizenship and Investment Citizenship: A Legal Assessment of the Cypriot Scheme. *European Papers*, 4(1), 91–113. <https://doi.org/10.15166/2499-8249/280>.

(2) Ibid., p. 101.

(3) Kudryashova, E. (2020). Golden Passports: European Values, Rule of Law, and the Limits of Sovereignty. *Review of European and Comparative Law*, 41(4), 145–163.

(4) Transparency International & Global Witness. (2018). *European Getaway: Inside the Murky World of Golden Visas*. p. 27. <https://transparency.org>.

مستثمرًا رئيسًا على الجنسية القبرصية عبر هذا البرنامج بين يونيو ٢٠١٣ وديسمبر ٢٠١٩، وكان أغلبهم من روسيا، الصين، أوكرانيا، لبنان، والمملكة العربية السعودية. وخلال تلك الفترة، استقبل الاقتصاد القبرصي ما يقارب ٩.٧ مليار يورو، وكان الاستثمار في العقارات الخيار الأكثر شيوعًا ضمن هذا الإطار^(١).

ومع ذلك، انتهى البرنامج بسبب انتقادات الاتحاد الأوروبي والمخالفات الواضحة والفساد والفضائح التي كشفتها وسائل الإعلام. في عام ٢٠١٧، أفادت صحيفة الغارديان بتسريب أسماء الأشخاص الذين تقدموا بطلبات لبرنامج الجنسية عن طريق الاستثمار الأمر الذي أثار جدلاً واسعاً حول الشفافية والحوكمة في إدارة البرنامج^(٢).

وقد تصاعدت حدة الانتقادات بعد أن بثت شبكة الجزيرة تحقيقاً استقصائياً كشف عن استعداد كبار المسؤولين السياسيين في قبرص لمساعدة مجرمين مدانين على الحصول على جوازات سفر قبرصية، في خرق واضح لمعايير الأهلية المعتمدة في البرنامج^(٣).

وفي هذا السياق، قدمت لجنة التحقيق الخاصة، التي شُكّلت للتحقيق في عمليات التجنيس الممنوحة لرجال الأعمال والمستثمرين الأجانب خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٧ حتى ١٧ أغسطس ٢٠٢٠، تقريرها النهائي في يونيو ٢٠٢١. وكشف التقرير أن من بين ٦,٧٧٩ حالة تجنيس لأشخاص طبيعيين، كانت ٣,٦٠٩ حالة (بنسبة ٥٣٪) تتعلق بأفراد من عائلات المستثمرين ومديري شركات جرى تجنيسهم خارج الإطار القانوني^(٤).

علاوةً على ذلك، سلّط الضوء على أن برنامج الجنسية القبرصية عن طريق الاستثمار كان يعمل في ظل ثغرات قانونية واضحة، وغياب إرشادات تنظيمية محكمة، بالإضافة إلى ضعف الإشراف والرقابة المؤسسية. وبناءً على ذلك، فإن نقاط الضعف الجوهرية للبرنامج لم تقتصر فقط على الجوانب القانونية

(1) Government of Cyprus. (2020). *Statistical Report on Cyprus Investment Programme 2013–2019*. Retrieved from <https://www.cyprus.gov.cy>.

(2) Transparency International & Global Witness. (2018). *European Getaway: Inside the Murky World of Golden Visas*. p. 28. <https://www.transparency.org>.

(3) Cyprus strips citizenships. (2020). *Al Jazeera Investigations*. Retrieved from <https://www.aljazeera.com>.

(4) Republic of Cyprus. (2021). *Final Report of the Committee of Inquiry into the Cyprus Investment Programme*. Nicosia: Republic of Cyprus.

ومدى توافقه مع تشريعات الاتحاد الأوروبي، بل شملت أيضًا ممارسات إساءة الاستخدام على المستوى الوطني، ما أضعف من شرعيته ومصداقيته بشكل كبير.

ثانياً: مالطا

تُعد مالطا دولة عضوًا في الاتحاد الأوروبي منذ عام ٢٠٠٤، وقد انضمت إلى منطقة شنغن في عام ٢٠٠٧، كما اعتمدت العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) رسميًا عام ٢٠٠٨. وفي عام ٢٠١٣، بادرت السلطات المالطية إلى إدخال إصلاحات جوهرية على قانون الجنسية، أسفرت عن إطلاق برنامج جديد يُعرف باسم "برنامج المستثمر الفردي لجمهورية مالطا" (Individual Investor Programme IIP -)، الذي شكّل أول مبادرة رسمية للجنسية عن طريق الاستثمار في البلاد. ويُلاحظ أنه حتى ذلك الحين، لم يكن هناك برنامج آخر مماثل ساري المفعول في مالطا، وهو ما وصفه بعض الباحثين بأنه "سابقة غير معهودة في السياسات الوطنية بشأن الجنسية"^(١).

وقد دافع رئيس الوزراء آنذاك، جوزيف موسكات، عن البرنامج بوصفه أداة استراتيجية تهدف إلى تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مالطا، وتحفيز الاقتصاد الوطني^(٢). ووفقًا للتعديلات التشريعية التي طالت قانون الجنسية المالطي، أصبح بإمكان الأفراد الأجانب وأفراد أسرهم الحصول على الجنسية المالطية من خلال التجنس، بشرط أن يساهموا في التنمية الاقتصادية للبلاد وفقًا لمقتضيات برنامج المستثمر الفردي (IIP) الذي مكّن من منح الجنسية المالطية عن طريق التجنس للأفراد الأجانب وعائلاتهم "الذين يساهمون في التنمية الاقتصادية لمالطا"^(٣).

وقد حُدّدت مدة البرنامج بسبع سنوات (٢٠١٤-٢٠٢٠)، كما فُرضت حصة قصوى بلغت ١٨٠٠ طلب جنسية معتمد (لا تشمل المعالين) يمكن قبولها طوال فترة سريان البرنامج^(٤). وقد بررت السلطات المالطية هذا التحديد بوجود مخاوف من تأثير البرنامج على التركيبة السكانية والجوانب الاجتماعية

(1) Buttigieg, G., & Debono, M. (2015). Citizenship for Sale: The Case of Malta's Individual Investor Programme. University of Malta. p. 1, 9.

(2) Passport scheme problem. (2021). The Shift News. Retrieved from <https://theshiftnews.com>

(3) Individual Investor Programme of the Republic of Malta. (2014). Legal Notice 47 of 2014, as amended. Article 10(9)(b).

(4) Buttigieg, G., & Debono, M. (2015). Citizenship for Sale: The Case of Malta's Individual Investor Programme. University of Malta. p. 1, 9.

للجزيرة، لا سيما بالنظر إلى قلة عدد سكانها. وبحلول مطلع عام ٢٠٢٠، كان عدد الطلبات المتبقية ضمن الحصة يتراوح ما بين ١٠٠ و ١٥٠ طلبًا فقط^(١).

أما بالنسبة لشروط الحصول على الجنسية، فقد تضمن البرنامج جملة من المتطلبات الأساسية، من أبرزها شرط الإقامة الفعلية لمدة لا تقل عن اثني عشر شهرًا في مالطا قبل منح الجنسية، واستثمار إجمالي لا يقل عن ١,١٥٠,٠٠٠ يورو. ويتوزع هذا المبلغ بين مساهمة مالية غير قابلة للاسترداد لصندوق التنمية الوطني والاجتماعي، واستثمار عقاري من خلال شراء أو استئجار عقارات مرتفعة القيمة في مالطا، إلى جانب استثمار رأسمالي كبير في أدوات مالية معتمدة من قبل الدولة (انظر: الجدول ٤).

الجدول ٤: إجمالي الاستثمار في إطار برنامج الاستثمار الأجنبي المباشر في مالطا

نوع الاستثمار	حجم الاستثمار
المساهمة	
مقدم الطلب الرئيس	٠٠٠,٦٥٠ يورو
الزوج/ الزوجة	٠٠٠,٢٥ يورو
الطفل دون سن ١٨ عامًا	٠٠٠,٢٥ يورو
الطفل غير المتزوج بين ١٨ و ٢٦ عامًا	٠٠٠,٥٠ يورو
الوالد/ الوالدة المعال/ الوالدة فوق سن ٥٥ عامًا	٠٠٠,٥٠ يورو
الاستثمار في عقار سكني/ الاحتفاظ به لمدة لا تقل عن خمس سنوات المشتري	٠٠٠,٣٥٠ يورو
المستأجر/ الحد الأدنى للإيجار السنوي	٠٠٠,١٦ يورو
استثمارات أخرى في مالطا	
الاستثمار في الأسهم والسندات وسندات الدين والمركبات ذات الأغراض الخاصة وما إلى ذلك / المحتفظ بها لمدة لا تقل عن خمس سنوات	٠٠٠,١٥٠ يورو

(1) Malta Citizenship Quota. (2020). *Times of Malta*. Retrieved from <https://timesofmalta.com>

المصدر: تجميع خاص استنادًا إلى برنامج المستثمر الفردي للوائح جمهورية مالطا لعام ٢٠١٤.

تحولات برنامج الجنسية عن طريق الاستثمار في مالطا: من الانتقادات إلى الإصلاحات

من بين أبرز الجوانب المثيرة للجدل في برنامج المستثمر الفردي (IIP) في مالطا، كان غياب شرط الإقامة الفعلية في البلاد للحصول على الجنسية المالطية، وهو ما أثار انتقادات شديدة منذ إطلاق البرنامج. فقد أشار كاريرا (٢٠١٤) إلى أن البرنامج، في نسخته الأولى، لم يكن يشترط إقامة فعلية في مالطا لأي من المتقدمين^(١). وبسبب ضغط الاتحاد الأوروبي، أُجري في عام ٢٠١٤ تعديل على قانون الجنسية المالطية يقضي بضرورة إثبات الإقامة لمدة لا تقل عن اثني عشر شهرًا بصفة شرط أساس للتجنس بموجب برنامج IIP^(٢).

وقد أنشئت هيئة مستقلة لمراقبة البرنامج تُعرف باسم مكتب تنظيم برنامج المستثمر الفردي (Office of the Regulator of the Individual Investor Programme – ORIIP)، وأصدرت أول تقاريرها السنوية عام ٢٠١٤، مشيرةً إلى أن شرط الإقامة ما يزال "منطقة رمادية" تفتقر إلى مؤشرات واضحة أو معيار موحد يُقاس به مدى تحقق الإقامة^(٣). ووفقًا للتفسير الرسمي، لم يكن يُشترط الإقامة الفعلية أو الانتقال الدائم إلى مالطا، أو حتى اكتساب اللغة المالطية، بل يكفي حصول مقدم الطلب على تصريح إقامة ليُعد الشرط مستوفيًا^(٤).

وقد تمثلت أدلة "الإقامة الرمزية" في عناصر شكلية مثل تذاكر الطيران، أو استئجار عقار، أو فتح حساب مصرفي محلي، أو العضوية في نادٍ رياضي، أو التبرع لجمعيات خيرية محلية، أو دفع ضرائب في مالطا^(٥).

(1) Carrera, S. (2014). *How much does EU citizenship cost? The Maltese citizenship-for-sale affair: A breakthrough for sincere cooperation in citizenship of the Union?* CEPS Policy Brief No. 64.

(2) Buttigieg, G., & Debono, M. (2015). *Citizenship for Sale: The Case of Malta's Individual Investor Programme*. University of Malta.

(3) ORIIP. (2014). *First Annual Report on the Individual Investor Programme of the Government of Malta*. Valletta: Office of the Regulator of the Individual Investor Programme, p. 17.

(4) Transparency International & Global Witness. (2018). *European Getaway: Inside the Murky World of Golden Visas*. pp. 31–32.

(5) European Commission. (2019). *Investor Citizenship and Residence Schemes in the European Union*. Brussels: European Commission.

وقد أوكلت مهمة تنفيذ البرنامج إلى وكالة حكومية تُدعى "وكالة الهوية المالطية" (Identity Malta Agency)، أُنشئت في عام ٢٠١٣، بينما أُنشئ في عام ٢٠١٥ "الصندوق الوطني للتنمية الاجتماعية" (NDSF) الذي تلقى ٧٠٪ من المساهمات المالية ضمن البرنامج، واستخدمها في مجالات التعليم، والصحة، وسيادة القانون، والتنمية الاجتماعية، والبيئة.

كذلك كان للقطاع الخاص دور فعال في تشغيل وترويج البرنامج، فقد مُنحت شركة "هينلي وشركاه" الدولية - وهي شركة متخصصة في برامج الجنسية عن طريق الاستثمار (CBI) - ترخيصًا رسميًا للعمل بوصفها جهة مانحة للبرنامج المالطي، كما أُتيح لوكلاء معتمدين العمل وسطاء نيابة عن المتقدمين^(١).

وقد أُغلق برنامج IIP رسميًا بعد بلوغ الحد الأقصى البالغ ١٨٠٠ طلب معتمد، وفي نوفمبر ٢٠٢٠، أُعلن عن إطلاق برنامج جديد للجنس عن طريق الاستثمار. وأُقرت تعديلات على قانون الجنسية ولوائح منح الجنسية مقابل "الخدمات الاستثنائية" بهدف تجديد الإطار القانوني السابق. ووفقًا لهذا النظام الجديد، يجوز لأي شخص يساهم من خلال "استثمار مباشر استثنائي" في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد أن يتقدم بطلب للحصول على الجنسية المالطية^(٢).

وقد حُدد سقف البرنامج الجديد بـ ٤٠٠ طلب سنويًا، وبعد أقصى يبلغ ١٥٠٠ طلب إجماليًا. كما فُرضت شروط إقامة جديدة، تتراوح بين ١٢ شهرًا (لمن يساهم بمبلغ ٧٥٠,٠٠٠ يورو) و ٣٦ شهرًا (لمن يساهم بـ ٦٠٠,٠٠٠ يورو)، مع اشتراط استثمارات إضافية تشمل العقارات، والتبرع لمنظمات خيرية أو ثقافية، ليصل إجمالي الاستثمار المطلوب إلى ما بين ٦٩٠,٠٠٠ و ١,٤٥٠,٠٠٠ يورو (انظر: الجدول ٥).

(1) Džankić, J., Psaila, S., & Gómez Rojo, D. (2018). Selling Citizenship: An Overview of Investor Citizenship and Residence Schemes in the EU. Global Citizenship Observatory (GLOBALCIT).

(2) Granting of Citizenship for Exceptional Services Regulations. (2020). *Legal Notice* 437 of 2020.

الجدول ٥: إجمالي الاستثمار في إطار برنامج التجنس للخدمات الاستثنائية من خلال الاستثمار

المباشر في مالطا.

نوع الاستثمار	حجم الاستثمار
مساهمة	
مقدم الطلب الرئيس / ٣٦ شهرًا	٠٠٠,٦٠٠ يورو
مقدم الطلب الرئيس / ١٢ شهرًا	٠٠٠,٧٥٠ يورو
كل مُعال	٠٠٠,٥٠ يورو
استثمار في عقار سكني / مُحْتَظ به لمدة خمس سنوات على الأقل	
مُشْتَرى	٠٠٠,٧٠٠ يورو
مستأجر / الحد الأدنى للإيجار السنوي	٠٠٠,١٦ يورو
تبرع	
تبرع لمنظمة غير حكومية أو جمعية مسجلة	٠٠٠,١٠ يورو

المصدر: تجميع خاص بناءً على لائحة منح الجنسية للخدمات الاستثنائية لعام ٢٠٢٠

تعزيز معايير العناية الواجبة والتحول المؤسسي في إدارة الجنسية المالطية

في أعقاب الانتقادات الأوروبية والدولية التي وُجّهت إلى برنامج الجنسية عن طريق الاستثمار (IIP)، سعت الحكومة المالطية إلى تعزيز الموثوقية القانونية والأخلاقية للبرنامج من خلال إدخال مستوى أعلى من العناية الواجبة في النظام الجديد. وقد تم تشديد إجراءات التحقق من مصادر أموال المتقدمين، إضافة إلى تدقيق أمني ومالي صارم بعد حصولهم على تصريح الإقامة، وذلك بهدف ضمان شرعية الاستثمارات وعدم استغلال البرنامج لأغراض مشبوهة.

وفي إطار الهيكلة المؤسسية الجديدة، تم إغلاق "وكالة الهوية المالطية" (Identity Malta) واستبدالها بهيئة حكومية جديدة تُعرف باسم "وكالة مجتمع مالطا" (Community Malta Agency)، التي أصبحت الجهة الوحيدة المخولة بإدارة جميع المسائل المتعلقة بمنح الجنسية، بما في ذلك الطلبات المقدمة بموجب برنامج التجنس مقابل خدمات استثنائية عن طريق الاستثمار المباشر.

وتشير البيانات الصادرة عن تقرير مكتب تنظيم برنامج المستثمر الفردي (ORIIP) لعام ٢٠١٩ إلى أن عدد الطلبات المقدمة منذ إطلاق البرنامج وحتى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ بلغ ١٧٤٢ طلباً، نتج عنها منح الجنسية لـ ١٠٥٤ متقدماً رئيساً ناجحاً. وبلغ متوسط عدد المُعالين لكل طلب نحو ٢.٤٨ مُعالاً^(١). يتتمي الحاصلون على الجنسية من خلال البرنامج إلى مناطق جغرافية متعددة، تشمل أوروبا، وآسيا، والشرق الأوسط، وأفريقيا، ما يعكس البعد العالمي لبرنامج الجنسية المالطية عن طريق الاستثمار. وقد بلغت الاستثمارات الكلية للمتقدمين حتى منتصف عام ٢٠١٩:

- **المساهمات المالية المباشرة:** نحو ٨٣٤,٧٥٠,٠٠٠ يورو
- **شراء العقارات:** 144 عقاراً بقيمة إجمالية تبلغ ١٤١,٣٧٤,٥٩٣.٣٣ يورو (بمتوسط ٩٨١,٧٦٧.٠٨ يورو للعقار الواحد).
- **الإيجارات العقارية:** 910 عقارات مؤجرة بمتوسط دخل سنوي قدره ١٩,٧١٨.٢٦ يورو للعقار

• **الاستثمارات في الأدوات المالية:** نحو ١٥٩,٧٦٧,٣٦٨.٥٣ يورو

وعلى الرغم من أن هذا التقرير يغطي البيانات حتى منتصف عام ٢٠١٩ فقط، فإن البرنامج ظل سارياً حتى نهاية عام ٢٠٢٠، ما يعني أن الأرقام النهائية من المتوقع أن تتجاوز تلك المدرجة في التقرير. لم يخلُ برنامج الجنسية المالطية عن طريق الاستثمار (IIP) من الانتقادات والشكوك، خاصةً بعد حادثة اغتيال الصحفية الاستقصائية دافني كاروانا غاليزيا في أكتوبر ٢٠١٧، التي سلطت الضوء على قضايا الفساد وسوء الإدارة في البلاد. وقد كشفت تحقيقات صحفية لاحقة أن العديد من الشروط الرسمية التي كان يُفترض أن يفرض بها المتقدمون للحصول على الجنسية المالطية تم تجاهلها أو التحايل عليها بشكل ممنهج^(٢).

أشارت التقارير إلى أن عدداً من المستثمرين الأجانب حصلوا على الجنسية دون وجود علاقات حقيقية أو ارتباط فعلي بمالطا، بل ولم يقضوا في البلاد سوى ساعات أو أيام معدودة. وازدادت حدة

(1) Office of the Regulator of the Individual Investor Programme. (2019). *Annual Report on the Individual Investor Programme for the Year 2019*. Valletta: ORIIP.

(2) Passport Papers: Malta's Golden Passport "Loopholes". (2021). Retrieved from <https://www.passportpapers.org>.

الجدل عندما تبين أن بعض الحاصلين على الجنسية المالطية كانوا من ذوي السوابق الجنائية، مما أثار مخاوف واسعة بشأن معايير الفحص الأمني والرقابة^(١).

وعلاوة على ذلك، برزت انتقادات حادة تتعلق بالحوكمة والشفافية والمساءلة في إدارة البرنامج، وخصوصاً فيما يتعلق بكيفية تقييم الطلبات وإنفاق المساهمات المالية. فقد تمتع المسؤولون العموميون بصلاحيات تقديرية واسعة في اتخاذ القرارات، وهو ما اعتبرته منظمات الرقابة الدولية مصدرًا لتهديدات جدية تتعلق بسمعة الدولة ومخاطر غسيل الأموال^(٢).

وعلى الرغم من أن البرنامج أسهم في تدفق مالي كبير إلى الاقتصاد المالطي، إلا أن "طريقة تنفيذه قد أفسدها أولئك الذين كان من المفترض أن يضمنوا احترام روحه ونصوصه القانونية"^(٣). "ولم يهدأ الجدل حتى بعد إدخال الإصلاحات وإطلاق البرنامج الجديد في ٢٠٢٠، إذ استمر الرأي العام، المحلي والدولي، في انتقاد فكرة "بيع الجنسية"، واعتبارها أرضاً خصبة للفساد وسوء الاستخدام.

وقد دافع رئيس الوزراء الحالي، روبرت أبلها، عن استمرار البرنامج، مؤكداً أن مالطا يجب أن تواصل تنفيذه، مع اتخاذ تدابير صارمة لمنع إساءة استخدامه، مشيرًا إلى أهمية البرنامج في دعم الاقتصاد المالطي، خاصة خلال التحديات التي فرضتها جائحة كوفيد-١٩^(٤).

وفي النهاية تجسّد التجربتان التركية والأوروبية اتجاهين متباينين في منح الجنسية مقابل الاستثمار: تركيا اختارت نهجًا مرناً وأكثر انفتاحًا، إذ منحت الجنسية مباشرة للمستثمرين دون اشتراط الإقامة الفعلية، مع اعتماد معايير استثمارية واضحة وميسرة نسبيًا. وقد أدى هذا إلى نجاح البرنامج من الناحية الاقتصادية، إذ اجتذب رؤوس أموال أجنبية ضخمة، خاصة في قطاع العقارات، لكنه تعرض لانتقادات تتعلق بشفافية الإجراءات، والرقابة على مصادر الأموال، وتأثير البرنامج على السوق المحلي.

(1) Opposition lists "criminals" who got passports. (2019). *Malta Today*. Retrieved from <https://www.maltatoday.com.mt>.

(2) Transparency International & Global Witness. (2018). *European Getaway: Inside the Murky World of Golden Visas*. Berlin: Transparency International.

(3) Passport Papers: Malta's Golden Passport "Loopholes". (2021). Retrieved from <https://www.passportpapers.org>.

(4) Robert Abela defends passport scheme. (2021). *Times of Malta*. Retrieved from <https://timesofmalta.com>.

أما الاتحاد الأوروبي، فعلى الرغم من أن بعض دوله الأعضاء (مثل مالطا وقبرص وبلغاريا) طبقت برامج مماثلة للجنسية مقابل الاستثمار، إلا أن الاتحاد الأوروبي تبنى موقفًا حذرًا وناقداً لتلك البرامج، معتبراً أنها تهدد مفهوم المواطنة الأوروبية، وتفتح الباب لمخاطر غسيل الأموال والتهرب الضريبي وانعدام الولاء للدولة. وقد أدى الضغط المؤسسي من المفوضية الأوروبية إلى إيقاف أو تعديل تلك البرامج جذرياً، كما هو الحال في مالطا وقبرص وبلغاريا.

يتضح أن برامج الجنسية عن طريق الاستثمار يمكن أن تحقق فوائد اقتصادية مباشرة للدول، لا سيما في الدول النامية أو غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، مثل تركيا. لكن التجربة الأوروبية تشير إلى أهمية التوازن بين الربح الاقتصادي والاعتبارات السيادية والأمنية والأخلاقية، ومنها:

- ضرورة وجود روابط حقيقية بين المستثمر والدولة (مثل الإقامة الفعلية).

- تشديد إجراءات العناية الواجبة والتحقق من مصادر الأموال.

- اعتماد حوكمة شفافة ومسؤولية تضمن عدم استغلال البرنامج سياسياً أو اقتصادياً.

ويُستفاد من التجريبتين أن الشرعية الدولية والقبول المؤسسي يعدّان من العوامل الحاسمة في استمرار أي برنامج من هذا النوع، إلى جانب ضرورة وضع أطر قانونية واضحة وضوابط صارمة تضمن عدم تحول الجنسية إلى سلعة تجارية تُباع دون ضوابط، بما يضر بالسيادة الوطنية وهيبة الجنسية ذاتها.

المطلب الثاني

تجربة مصر

تُعَدّ سياسة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من الأهداف المحورية للسياسة الاقتصادية للدولة، لما لها من أثر في جذب رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة احتياطي النقد الأجنبي، وتحسين الوضع الاقتصادي، والإسهام في الحد من البطالة، وتعزيز الإنتاج المحلي والتصدير والتنافسية^(١).

وفي هذا السياق، استخدم المشرع المصري الجنسية أداة جذب استثماري، من خلال استحداث نظام "التجنس الاستثماري" بموجب تعديل المادة (٤ مكرر) من قانون الجنسية المصرية بالقانون رقم ١٤٠ لسنة ٢٠١٩، التي أجازت لرئيس مجلس الوزراء منح الجنسية لكل أجنبي أنشأ مشروعاً استثمارياً وفقاً لأحكام قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، وذلك وفقاً لما يصدر بتنظيمه قرار من رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة المجلس.

(١) نص المادة ٢ من قانون الاستثمار المصري رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ التي نصت على أهداف الاستثمار ومبادئه.

يتبين من ذلك أن المشرع المصري اتبع فلسفة أكثر تحملاً تتأسس على تسخير التجنس بوصفه آلية لجذب الاستثمارات الأجنبية^(١). فأجاز منح الجنسية المصرية للمستثمرين الأجانب بناء على صورة التجنس الاستثماري، وبذلك أصبح اكتساب الجنسية هو أحد حوافز الاستثمار الأجنبي في مصر^(٢).

ويلاحظ أن المشرع المصري في المادة (٤) (مكرر) لم يحدد قيمة المشروع الاستثماري الذي يجوز منح الجنسية المصرية استناداً إليه، إنما أحال في ذلك إلى ما يصدر بتنظيمه قرار من رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة مجلس الوزراء دون تقييده بقيمة معينة، بهدف مواجهة تغير الظروف الاقتصادية التي تدعو إلى تغيير هذه القيمة بالزيادة أو النقصان كلما رأى رئيس مجلس الوزراء مصلحة لذلك، وتنفيذاً لذلك فقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٠٩٩ لسنة ٢٠١٩ ونص في البند (٢) للفقرة الأولى من المادة الأولى على أنه يجوز لرئيس مجلس الوزراء ... منح الجنسية المصرية لطالب التجنس متى توافرت في شأنه إحدى الحالات الآتية: إنشاء أو المشاركة في مشروع استثماري بمبلغ لا يقل عن أربع مائة ألف دولار أمريكي، يحول من الخارج، وفقاً للقواعد المعمول بها في البنك المركزي، وبنسبة مشاركة لا تقل عن (٤٠٪) من رأس مال المشروع، وذلك وفقاً للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ ثم قام رئيس مجلس الوزراء بتعديل القيمة الواردة في النص سالف الذكر بموجب القرار رقم ٨٧٦ لسنة ٢٠٢٣^(٣) الذي نص على أن يستبدل بالنص سالف الذكر النص الآتي ".... يجوز لرئيس مجلس الوزراء... منح الجنسية المصرية لطالب التجنس، متى توافرت في شأنه إحدى الحالات الآتية:

إنشاء أو المشاركة في مشروع استثماري بمبلغ لا يقل عن ثلاث مائة وخمسين ألف دولار أمريكي، طبقاً للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستثمار المشار إليه، مع إيداع مبلغ مائة ألف دولار أمريكي بصفة إيرادات مباشرة بالعملة الأجنبية تؤول إلى الخزينة العامة للدولة ولا يرد بموجب تحويل بنكي من الخارج وفقاً للقواعد المعمول بها في البنك المركزي أو أن تكون المبالغ قد دخلت جمهورية مصر العربية من خلال أحد المنافذ الجمركية وتم إثباتها جمركياً".

(١) د. عبد المنعم زمزم قانون الجنسية بين التجنس الاستثماري والإقامة بوديعة مرجع سابق ص ١٦٦٢.

(٢) د. محمد الرويبة الجنسية المصرية ومركز الأجانب... مرجع سابق من ١٤٦.

(٣) منشور في الجريدة الرسمية - العدد ٩ تابع (ج) بتاريخ ٢ مارس ٢٠٢٣ م.

وقد استهدف قرار رئيس مجلس الوزراء من هذا التعديل جلب المزيد من العملة الأجنبية، وتحقيق مصلحة كل من المستثمر والدولة في الوقت ذاته. فإذا كان المشروع الاستثماري يعود بالنفع على المستثمر الأجنبي من خلال ما يجنيه من أرباح عن هذا المشروع بالإضافة إلى تمتعه بالتسهيلات والحوافز التي يقرها قانون الاستثمار للمستثمرين الأجانب، بل إجازة اكتسابه الجنسية المصرية من خلال هذا المشروع الاستثماري، لذلك جاء تعديل قرار رئيس مجلس الوزراء الذي خفض قيمة المشروع الاستثماري من ٤٠٠ ألف دولار أمريكي إلى ٣٥٠ ألف دولار أمريكي ولكنه تتطلب - لإمكانية الحصول على الجنسية المصرية بالإضافة لما سبق - ضرورة أن يقوم المستثمر بالتبرع أيضاً لصالح الدولة بمبلغ لا يقل عن ١٠٠ ألف دولار أمريكي بصفة إيرادات مباشرة تؤول إلي الخزنة العامة للدولة كمساهمة منه للدولة نظير المزايا التي حصل عليها.

يتبين مما سبق أن شروط الحصول على الجنسية المصرية في حالة التجنس الاستثماري تتمثل في الآتي:

الشرط الأول: قيام المستثمر الأجنبي بإنشاء أو المشاركة في مشروع استثماري وفقاً لأحكام قانون الاستثمار المصري رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧.

يري بعض الفقه^(١) أن رئيس مجلس الوزراء قد تجاوز حدود سلطته التنظيمية إلى سلطة تشريعية بابتداعه طريقة لمنح الجنسية لم ينص عليها القانون، وهي الاكتفاء بالمشاركة في المشروع الاستثماري دون إنشائه. غير أن الرأي الراجح أن هذه المشاركة لا تخرج عن المقصود من النص على التجنس الاستثماري، طالما بلغت قيمة المشاركة الحد الأدنى المقرر قانوناً. بل إن نظام المشاركة يتيح الفرصة لعدة مستثمرين أجانب في تنفيذ مشروعات استثمارية كبرى تعود بالنفع العام، بشرط أن يكون المشروع ضمن الخطة الاستثمارية للدولة، ويخضع لأحكام قانون الاستثمار المصري رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧. وقد عرّف هذا القانون المشروع الاستثماري بأنه مزاوله أحد الأنشطة الاقتصادية في قطاعات حددها القانون، وأجاز للوزير المختص إضافة قطاعات أخرى وفقاً لخطة التنمية، كما نظمت اللائحة التنفيذية الشروط والضوابط اللازمة لممارسة هذه الأنشطة^(٢).

(١) د. عبد المنعم زمزم. (٢٠١١). قانون الجنسية بين التجنس الاستثماري والإقامة بوديعة مرجع سابق ص ١٦٦٦.

(٢) اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣١٠ لسنة ٢٠١٧، ومنشورة في الجريدة الرسمية العدد ٤٣ مكرر (أ) بتاريخ ٢٨ أكتوبر ٢٠١٧ م.

الشرط الثاني: يشترط ألا تقل قيمة المشروع الاستثماري أو نسبة المشاركة فيه عن مبلغ ٣٥٠ ألف دولار أمريكي مع التبرع بمبلغ ١٠٠ ألف دولار أمريكي بصفة إيرادات مباشرة تؤول إلى الخزنة العامة للدولة

يلاحظ أن قرار رئيس مجلس الوزراء قد حدد قيمة المشروع الاستثماري على أساس عملة الدولار الأمريكي فقط على الرغم من أن المشرع لم يتطلب أن تحدد قيمة هذا المشروع بالعملة الأجنبية إلا في حالة التجنس بوديعة فقط، لذلك فإن تحديد قيمة المشروع الاستثماري أو نسبة المشاركة فيه على أساس عملة الدولار الأمريكي إنما تدخل في حدود سلطة التنظيم التي حولها المشرع لرئيس مجلس الوزراء، كما أن تحديد هذه القيمة على النحو السابق إنما يظهر مدى رغبة الدولة في استقطاب العملة الأجنبية اللازمة في النهوض بالوضع الاقتصادي للدولة.

لذلك يجب أن يتم تحويل قيمة المشروع والتبرع المذكور من خارج الدولة وفقاً للقواعد المعمول بها في البنك المركزي كما أجاز قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٧٦ لسنة ٢٠٢٣ أن تكون هذه المبالغ بداخل الدولة شريطة أن تدخل من أحد المنافذ الجمركية وأن يتم إثباتها جمركياً بهدف إحكام رقابة الدولة على تداول النقد الأجنبي ومنع عمليات التهريب ومكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب^(١) لذلك يلزم دخول هذه الأموال بشكل رسمي للدولة.

ويرى بعض الفقه^(٢) أن تعديل قرار رئيس مجلس الوزراء بتحديد قيمة المشرع الاستثماري على النحو السابق قد تشدد في الموضع الذي يتعين التيسير فيه بزيادته إجمالي قيمة المبلغ المقرر في حالة التجسس الاستثماري بجعله ٤٥٠ ألف دولار أمريكي خلاف ما كان مقرراً قبل التعديل إذ كان مجدداً بمبلغ ٤٠٠ ألف دولار أمريكي، فكان الأولى تخفيض قيمة المبلغ في هذه الحالة لتشجيع الاستثمار الأجنبي وتحريك عجلة الاقتصاد الوطني بدلاً من زيادته.

(١) رجع في ذلك تقرير مجموعة العمل المالي فاتف (FATF) لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن غسل الأموال عبر النقل المادي للنقد نوفمبر ٢٠١٥، ص ١٥ متاح عبر الرابط الآتي:

<https://www.menafatf.org/sites/default/files/money-laundering-through-transportation-cash%20%28Arabic%29.pdf>

(٢) د. محمد الروبي. (٢٠٠٧). الجنسية المصرية ومركز الأجانب مرجع سابق من ١٥٥.

الشرط الثالث: الاحتفاظ بالمشروع الاستثماري أو نسبة المشاركة فيه مدة (٥) سنوات من تاريخ تشغيله.

لا يجوز للمستثمر الأجنبي التصرف في المشروع الاستثماري أو تصفيته أو بيع حصته فيه قبل مرور خمس سنوات من تاريخ تشغيله، بوصفه شرطاً للاحتفاظ بالجنسية وليس لاكتسابها. فالمستثمر يكتسب الجنسية بمجرد استيفاء الشروط، لكن يُشترط للاحتفاظ بها عدم التصرف في المشروع قبل مرور خمس سنوات، تفادياً للتحايل أو إنشاء مشاريع وهمية بهدف التجنس فقط^(١)، ويُستثنى من ذلك التبرع بالمشروع للدولة دون مقابل. أما إذا أراد المستثمر التصرف قبل المدة، فيتعين عليه دفع ٢٥٠ ألف دولار تبرعاً للدولة للاحتفاظ بالجنسية.

ويلاحظ - في تقدير الباحث - أن التعديلات الأخيرة (القانون ١٩٠ لسنة ٢٠١٩) لم تشترط الإقامة داخل مصر لاكتساب الجنسية، وهو خلل جوهري، إذ تُعد الجنسية رابطة انتماء حقيقية لا تتحقق بضخ الأموال فقط دون اندماج فعلي في المجتمع. لذا، يرى الباحث - تأييداً لبعض الفقه^(٢) - ضرورة اشتراط إقامة لمدة لا تتجاوز سنتين قبل منح الجنسية، للتأكد من الارتباط الحقيقي بالدولة وليس فقط استغلال امتيازاتها.

يدعم هذا التوجه ما نص عليه قانون الاستثمار المصري رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، الذي كفل للمستثمر الأجنبي وزوجته وأولاده إقامة طوال مدة المشروع، وقرر معاملة عادلة دون تمييز^(٣)، كما نص البند (١) من المادة الأولى من قرار وزير الداخلية رقم ٨١٨٠ لسنة ١٩٩٦^(٤) على منح إقامة مؤقتة قابلة للتجديد لمدة خمس سنوات للمستثمرين وأسرهم. وكانت هذه الإقامة الخماسية الأساس الذي مهد لفكرة التجنس الاستثماري في القانون رقم ١٤٠ لسنة ٢٠١٩، فقد تحولت الإقامة المؤقتة إلى دائمة بمنح الجنسية لجذب الاستثمار الأجنبي.

(١) د عبد المنعم زمزم. (٢٠١١). قانون الجنسية بين التجنس الاستثماري والإقامة بوديعة مرجع سابق، ١٦٦٦.

(٢) عبد المنعم زمزم. (٢٠١١). قانون الجنسية الاستثماري والإقامة بوديعة، المجلة القانونية، ١٦٦٠.

(٣) حددت المادة الخامسة من اللائحة أن طلب الإقامة يقدم على النموذج الذي تعده الهيئة لهذا الغرض... وتكون مدة الإقامة عند بداية التأسيس سنة تجدد لمدة أخرى ماثلة حال إثبات الجدية نحو البدء في تنفيذ المشروع، ثم تجدد لمدد أخرى لا تزيد كل منها عن خمس سنوات، وفي جميع الأحوال يجب ألا تزيد مدة الإقامة عن مدة المشروع.

(٤) منشور بالوقائع المصرية العدد ٢٥٥ تابع (ب) بتاريخ ١٠ سبتمبر ١٩٩٦، وقد تم تعديل بعض مواد هذا القرار بمقتضى قرار وزير الداخلية رقم ٨٢٨ لسنة ٢٠١٧ م.

كما وضع المشرع المصري في (المادة الخامسة) من القانون رقم ١٩٠ لسنة ٢٠١٩ تعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ الخاص بالجنسية المصرية:

يشترط لاكتساب الجنسية المصرية بالاستثمار - وفقا للقانون رقم ١٩٠ لسنة ٢٠١٩ - متى توافرت الشروط الآتية:

١- أن تتوافر في الأجنبي الشروط (١)، (٢)، (٣) من البند (٤) من قانون الجنسية المصرية

وهي:

- أن يكون سليم العقل غير مصاب بعاهة تجعله عالة على الدولة.
- أن يكون حسن السلوك محمود السمعة ولم يسبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف مالم يكن قد رد إليه اعتباره.
- أن يكون ملما باللغة العربية.

٢- الاستثمار في أحد الأنشطة الاستثمارية المحددة في المادة الثانية من القانون رقم ١٩٠

لسنة ٢٠١٩ وهي:

أولاً: شراء عقار مملوك للدولة أو لغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة (حالة الاستثمار العقاري)

يتعين توافر الشروط التالية:

وفقا لقانون رقم ١٩٠ لسنة ٢٠١٩ يتعين أن يكون البائع هو الدولة المصرية أو أحد الأشخاص الاعتبارية العامة التابعة لها. ولهذا إذا اشترى الأجنبي العقار من شخص أو جهة خاصة لن يقبل منه ذلك ولن يتمكن بالتالي من التقدم لاكتساب الجنسية مهما بلغت قيمة العقار. ونعتقد أن هذا الشرط يهدف إلى المحافظة على اعتبارات الأمن القومي المصري التي قد يتم إهدارها إذا تم السماح للأجنبي غير المرغوب فيه أو ينتمي لدولة معادية من شراء عقار مملوك لأحد الأشخاص الخاصة.

وقد استمر هذا الوضع حتى تاريخ ٢١ مايو سنة ٢٠٢٣ حيث صدر القانون رقم ٢٨ لسنة ٢٠٢٣ الذي نصت المادة الثانية منه على أن: (تحذف عبارة مملوك للدولة أو لغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة الواردة بالفقرة الأولى من المادة ٤ مكررا) ولهذا فإنه اعتبارا من هذا التاريخ يمكن للأجنبي اكتساب الجنسية المصرية طالما أنه قد اشترى عقارا في مصر ولو من أحد الأفراد العاديين أو من شركة خاصة بالاستثمار العقاري، وفي ذلك تفويت الاعتبارات الأمن القومي التي أشرنا إليها.

وفقا لقانون رقم ١٩٠ لسنة ٢٠١٩ يتعين ألا تقل قيمة العقار عن ٥٠٠ ألف دولار أمريكي، يحول من الخارج، وفقا للقواعد المعمول بها في البنك المركزي. غير أنه بموجب قراري رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٧٦ لسنة ٢٠٢٣ ورقم ٣٥٦٢ لسنة ٢٠٢٣ تم تخفيض المبلغ إلى ٣٠٠ ألف دولار^(١). ولا يجوز للأجنبي التصرف في العقار قبل انقضاء خمس سنوات من تاريخ ملكيته للعقار، وتنص في ذلك الفقرة الأخيرة من البند (٤) من المادة الأولى من القرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٠٩٩ لسنة ٢٠١٩ على أن:

"... وفي حالة التصرف في العقار المنصوص عليه في البند (١) قبل مرور خمس سنوات على تاريخ الحصول عليه... فيشترط للاحتفاظ بالجنسية المصرية إيداع المبلغ المنصوص عليه في البند (٤) وذلك ما لم يكن التصرف في العقار أو المشروع الاستثماري أو حصته فيه بدون مقابل لصالح الدولة". ووفقا لنص المادة الثالثة من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٥٦٢ لسنة ٢٠٢٣ يتعين على طالب التجنس في حالة شراء عقار تقديم المستندات التالية:

- ١- صورة عقد شراء العقار.
- ٢- صورة من رخصة العقار.
- ٣- إيصال مرافق (إن وجد).
- ٤- ما يفيد إيداع المبلغ المحدد بأحد البنوك المرخص لها من البنك المركزي.
- ٥- إقرار بعدم التصرف بالعقار لمدة خمس سنوات.
- ٦- ما يفيد أن العقار مسجل بالشهر العقاري أو يخضع لإشراف إحدى جهات الولاية المملوكة للدولة.

ثانيا: إنشاء أو المشاركة في مشروع استثماري:

(١) تنص في ذلك المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٧٦ لسنة ٢٠٢٣ على أن: "يجوز لرئيس مجلس الوزراء بناء على عرض وحدة فحص طلبات التجنس منح الجنسية المصرية لطالب التجنس... في حالة شراء عقار مملوك للدولة أو غيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة بمبلغ لا يقل عن ثلاثمائة ألف دولار أمريكي، يحول من الخارج وفقا للقواعد المعمول بها في البنك المركزي المصري أو أن يكون المبلغ قد دخل جمهورية مصر العربية من خلال أحد المنافذ الجمركية وتم إثباته جمركيا، ويصدر رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية بالتنسيق مع الجهات صاحبة الولاية قرارا بتحديد المباني والأراضي المتاحة للبيع". وفي المعنى نفسه ورد نص مماثل في قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٥٦٢ لسنة ٢٠٢٣ (المادة الأولى).

وفقا لقانون رقم ١٩٠ لسنة ٢٠١٩ يشترط ألا يقل المبلغ المستثمر عن ٤٠٠ ألف دولار أمريكي، يحول من الخارج، وفقا للقواعد المعمول بها في البنك المركزي. وفي حالة المشاركة وليس الإنشاء يشترط ألا تقل نسبة المشاركة عن ٤٠ بالمائة من رأس مال المشروع، وذلك وفقا للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، وفي جميع الأحوال يشترط ألا تقل نسبة المشاركة عن أربع مائة ألف دولار أمريكي. غير أنه بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٧٦ لسنة ٢٠٢٣ تم تخفيض المبلغ الى ٣٥٠ ألف دولار^(١).

ويقصد بالمشروع الاستثماري وفقا لنص المادة الأولى من تعريفات قانون الاستثمار "مزاولة أحد الأنشطة الاستثمارية في قطاعات الصناعة والزراعة والتعليم والصحة والنقل والسياحة والإسكان والتشييد والبناء والرياضة والكهرباء والطاقة والثروات الطبيعية والمياه والاتصالات والتكنولوجيا".

ومن الملاحظ أن المشرع المصري لم يشترط أن يقوم المستثمر بتوفير فرص عمل للمصريين على خلاف بعض القوانين التي تتطلب ذلك، كما هو الحال في القانون الأمريكي الذي اشترط توفير فرص عمل للأمريكيين بما لا يقل عن عشرة وظائف بدوام كامل وسداد الضرائب^(٢).

ثالثا: إيداع مبلغ مالي وديعة تسترد بعد مدة معينة أو غير قابلة للاسترداد:

تبلغ قيمة الوديعة: وفقا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٠٩٩ لسنة ٢٠١٩: ٧٥٠ ألف دولار أمريكي، بموجب تحويل بنكي من الخارج، وفقا للقواعد المعمول بها في البنك المركزي، بصفة وديعة يتم استردادها بعد مرور خمس سنوات بالجنيه المصري بسعر الصرف المعلن من البنك المركزي في

(١) تنص في ذلك المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٧٦ لسنة ٢٠٢٣ على أن: "يجوز لرئيس مجلس الوزراء بناء على عرض وحدة فحص طلبات التجنس منح الجنسية المصرية لطالب التجنس... في حالة إنشاء أو المشاركة في مشروع استثماري بمبلغ لا يقل عن ثلاثمائة وخمسين ألف دولار أمريكي، طبقا للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستثمار، مع إيداع مبلغ مائة ألف دولار أمريكي بصفة إيرادات مباشرة بالعملة الأجنبية تؤول إلى الخزانة العامة للدولة ولا يرد، بموجب تحويل بنكي من الخارج وفقا للقواعد المعمول بها في البنك المركزي المصري أو أن تكون المبالغ قد دخلت جمهورية مصر العربية من خلال أحد المنافذ الجمركية وتم إثباتها جمركيا".

(٢) عبد الجليل السعيد عبد الجليل على. (٢٠٢١). المستحدث في منازعات الجنسية بين القضاء والتشريع الوطنيين وبعض التشريعات المقارنة، ص ١٣٨.

تاريخ الاسترداد، وبما لا يجاوز السعر في تاريخ الإيداع، وبدون فوائد. غير أن قيمة الوديعة قد تم تخفيضها بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٧٦ لسنة ٢٠٢٣ وأصبحت مبلغ ٥٠٠ ألف دولار يتم استردادها بعد مرور ثلاث سنوات بالجنيه المصري بسعر الصرف المعلن من البنك المركزي في تاريخ الاسترداد، وبما لا يجاوز السعر في تاريخ الإيداع، وبدون فوائد^(١).

وإما مبلغ ٢٥٠ ألف دولار أمريكي، بصفة إيرادات مباشرة بالعملة الأجنبية تؤول إلى الخزنة العامة للدولة، وغير قابل للاسترداد بموجب تحويل بنكي من الخارج، وفقا للقواعد المعمول بها في البنك المركزي، أو إيداع المبلغ مباشرة في الحساب المخصص لذلك بالبنك المركزي بشرط أن يكون المبلغ قد دخل جمهورية مصر العربية من خلال أحد المنافذ الجمركية وتم إثباته جمركيا.

وتجدر الإشارة إلى أن قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٧٦ لسنة ٢٠٢٣ قد استحدث حكما جديدا يقضي بإمكانية تقسيط الأجنبي طالب التجنس للمبالغ السالف ذكرها خلال مدة لا تتجاوز سنة، وفي هذه الحالة لا يتم منح الجنسية المصرية إلا بعد سداد المبالغ كاملة مع منح طالب التجنس إقامة مؤقتة في مصر خلال مدة التقسيط. وفي حالة تعثر الأجنبي عن سداد تلك المبالغ أو تراجع عنه عن طلب التجنس ترد له المبالغ التي سبق له سدادها بالجنيه المصري بسعر الصرف المعلن من البنك المركزي في تاريخ الاسترداد، وبما لا يجاوز السعر في تاريخ الإيداع، وبدون فوائد.

٣- تقديم طلب التجنس:

بالإضافة إلى الشرطين السابقين يشترط تقديم طلب التجنس على النموذج المعد لذلك في وحدة اكتساب الجنسية بالاستثمار. فالجنسية لا تفرض على المستثمر الأجنبي مهما بلغت قيمة استثماراته في مصر ومن ثم ينبغي أن تكون لديه الرغبة في اكتساب الجنسية المصرية.

ويتطلب هذا الشرط أن تتوافر الأهلية لدى طالب التجنس ومن ثم يجب أن يكون بالغاً لسن الرشد وقت تقديم الطلب.

(١) بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٧٦ لسنة ٢٠٢٣ تم إلغاء إحدى الحالات التي نص عليها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٠٩٩ لسنة ٢٠١٩ كتكتسب فيها الجنسية المصرية إذا قام الأجنبي بإيداع مبلغ مليون دولار أمريكي بموجب تحويل بنكي من الخارج، وفقا للقواعد المعمول بها في البنك المركزي، بصفة وديعة يتم استردادها بعد مرور ٣ سنوات بالجنيه المصري بسعر الصرف المعلن من البنك المركزي في تاريخ الاسترداد، وبما لا يجاوز السعر في تاريخ الإيداع، وبدون فوائد.

٤. أداء رسم عشرة آلاف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالجنبيه المصري:

الشرط الرابع والأخير هو تسديد الأجنبي لهذا الرسم بموجب تحويل بنكي من الخارج، ولا يتم النظر إلى طلب التجنس بدون سداد الرسم المشار إليه^(١).

وقد أشار القانون إلى أنه "في حالة التصرف في العقار المنصوص عليه في البند (١) قبل مرور ٥ سنوات على تاريخ الحصول عليه، أو تصفية أو إيقاف المشروع الاستثماري المنصوص عليه في البند (٢)، أو تصرف المتجنس فيه، أو في حصته قبل مرور ٥ سنوات على تاريخ تشغيله، فيشترط للاحتفاظ بالجنسية المصرية إيداع المبلغ المنصوص عليه في البند (٤)، وذلك ما لم يكن التصرف في العقار، أو المشروع الاستثماري أو حصته فيه بدون مقابل لصالح الدولة. ولهذا فإن الاستمرار في التمتع بالجنسية مرتبط باستمرار ملكية العقار أو بالحصصة الاستثمارية لمدة خمس سنوات. ومن ثم تسحب الجنسية في حالة التصرف في العقار قبل خمس سنوات أو التصرف في الحصصة الاستثمارية قبل خمس سنوات من التشغيل.

وحدة فحص طلبات التجنس الاستثماري^(٢)

التجنس الاستثماري، تجنس من نوع خاص بآليات جديدة، لذا كان طبيعياً أن يستحدث المشرع وحدة خاصة تتولى فحص طلبات هذا التجنس. وحدة تنطوي على كفاءة فنية معينة، يمتاز أعضاؤها بالإمكانات اللازمة، التي تمكنهم من التأكد من توافر المعايير التي تطلبها القانون. وبالنظر لهذه الاعتبارات فقد نصت المادة الثالثة من القانون الجديد رقم ١٤٠ لسنة ٢٠١٩ بتعديل قانون الجنسية على أنه يضاف إلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية مادتان جديدتان برقمي (٤) مكررا (١)، (٤) مكررا (٢) نصهما الآتي: مادة (٤) مكررا (١) تنشأ بمجلس الوزراء وحدة تختص

(١) بموجب القانون رقم ٢٨ لسنة ٢٠٢٣ لم يعد يشترط تحويل مبلغ عشرة آلاف جنيه من الخارج، بل يمكن سداد هذا المبلغ لوحدة التجنس متى تم إثباته من الأجنبي في أحد المنافذ عند دخوله إلى مصر. وتنص في ذلك المادة ٤ مكررا ٢ فقرة أولى من قانون سنة ٢٠٢٣ على أن: (يقدم طلب التجنس في مقر الوحدة أو على موقعها الإلكتروني مستوفيا البيانات والمستندات المطلوبة، وذلك بعد أداء رسم قيمته عشرة آلاف دولار أمريكي، يحول من الخارج وفقا للقواعد المعمول بها في البنك المركزي المصري، أو يودع مباشرة في حساب الوحدة المفتوح بالبنك المركزي المصري، على أن يكون المبلغ قد دخل جمهورية مصر العربية من خلال أحد المنافذ الجمركية وتم إثباته جمركيا). وفي المعنى نفسه ورد نص مماثل في قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٥٦٢ لسنة ٢٠٢٣ (المادة الثانية).

(٢) د. عبد المنعم زمزم، (٢٠١١)، قانون الجنسية الاستثماري والإقامة بوديعة، المجلة القانونية، ص ١٦٧٠.

بفحص طلبات التجنس المقدمة وفقاً للمادة (٤) مكرراً من هذا القانون وإبداء الرأي في شأنها. ويصدر بتشكيل الوحدة، وتحديد اختصاصاتها الأخرى، ونظام عملها، وقواعد وإجراءات تقديم طلبات التجنس المشار إليها والبت فيها والبيانات والمستندات اللازم توافرها، قرار من رئيس مجلس الوزراء، على أن تضم في عضويتها ممثلين عن وزارات الخارجية والداخلية والاستثمار والتعاون الدولي والجهات الأمنية المعنية. ويكون للوحدة أمانة فنية يصدر بتشكيلها وتحديد مهامها وقواعد العمل بها قرار من رئيس الوحدة».

وبالفعل أصدر السيد رئيس مجلس الوزراء القرار رقم ٦٤٧ لسنة ٢٠٢٠ بتنظيم تشكيل وحدة فحص طلبات التجنس وتحديد اختصاصاتها ونظام عملها وإجراءات وقواعد تقديم طلبات التجنس^(١). وقد نصت مادته الأولى على أنه تسمى الوحدة المنصوص عليها في المادة ٤ مكرراً ١ من هذا القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية المشار إليها وحدة فحص طلبات التجنس^(٢)، ويشار إليها في مواد هذا القرار بالوحدة».

تشكيل الوحدة وأمانتها الفنية

تشكل وحدة فحص طلبات التجنس الاستثماري وفق ما قضت به المادة الثانية من قرار رئيس مجلس الوزراء المشار إليه برئاسة رئيس الوحدة وعضوية ممثلين عن الوزارات والجهات الآتية: وزارة الخارجية ووزارة شؤون المجالس النيابية. وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية جهاز المخابرات العامة. هيئة الرقابة الإدارية. هيئة مستشاري مجلس الوزراء الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة. إدارة المخابرات الحربية قطاع الأمن الوطني بوزارة الداخلية. الإدارة العامة للجوازات والهجرة والجنسية بوزارة الداخلية. ويصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء بتعيين رئيس الوحدة وتحديد معاملته المالية وتحديد بدلات حضور اجتماعات الوحدة».

واللافت للانتباه، جمع رئيس مجلس الوزراء للجهات التي تكون ربما معنية بالتحقق من الاشتراطات التي تطلبها قانون ٢٠١٩، سواء من حيث الاعتبارات الأمنية، ممثلة في جهاز المخابرات العامة وقطاع الأمن الوطني وإدارة المخابرات الحربية، والإدارة العامة للجوازات والهجرة والجنسية. أو من حيث تحقق بعض الاعتبارات السياسية والقانونية، ممثلة في وزارة الخارجية ووزارة شؤون المجالس

(١) الجريدة الرسمية، العدد ١١ مكرر (أ) في ١٤ مارس ٢٠٢٠.

النيابية وهيئة مستشاري مجلس الوزراء. أو من حيث تحقق بعض الاعتبارات الاقتصادية ممثلة في وزارة الإسكان والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

وتماشياً مع ما تقدم، حددت المادة الرابعة من قرار رئيس مجلس الوزراء تشكيل الأمانة الفنية لوحدة فحص الطلبات المقدمة إليها على النحو التالي: «يكون للوحدة أمانة فنية تشكل من عدد كاف من الأعضاء الفنيين والإداريين من الجهات الحكومية وعلى أن تضم في عضويتها ممثلين عن البنك المركزي، ووزارتي الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وهيئة مستشاري مجلس الوزراء، والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، والإدارة العامة للجوازات والهجرة والجنسية بوزارة الداخلية، وذلك لمعاونة الوحدة في أعمالها، وإنشاء الموقع الإلكتروني لها، وتلقى ومتابعة طلبات التجنس لدى الجهات المعنية، والعمل على الانتهاء منها في المواعيد المحددة. كما يكون للوحدة إنشاء مكتب لاستقبال طالبي الحصول على الجنسية المصرية من الأجانب ويصدر رئيس الوحدة قراراً بتشكيل المكتب من عدد كاف من العاملين من الجهات الحكومية أو القطاع الخاص عن طريق الندب أو التعاقد بحسب الأحوال، ويحدد اختصاصات المكتب ومقره ونظام العمل به».

اختصاصات الوحدة

الطبيعي أن تختص الوحدة بفحص طلبات التجنس والبت فيها، فهذا هو الغرض من إنشائها. لذلك نصت المادة (٤) مكرراً (٢) المضافة بالتعديل الجديد رقم ١٤٠ لسنة ٢٠١٩ على أنه يقدم طلب التجنس وفقاً للمادة (٤) مكرراً من هذا القانون في مقر الوحدة أو على موقعها الإلكتروني ... وتقوم الوحدة بفحص الطلب والبت فيه بصفة مبدئية في موعد أقصاه ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمه، مع مراعاة اعتبارات الأمن القومي. وفي حالة الموافقة المبدئية على الطلب من رئيس مجلس الوزراء يمنح طالب التجنس حق الإقامة المؤقتة في مصر لمدة ستة أشهر، وذلك لاستكمال الإجراءات والبيانات والمستندات اللازمة لاستصدار القرار النهائي في شأن الطلب. ويتعين على الوحدة الانتهاء من فحص الطلب وعرض توصيتها النهائية في شأنه في ضوء اعتبارات الأمن القومي على رئيس مجلس الوزراء الإصدار قراره النهائي، وذلك كله في موعد أقصاه ثلاثة أشهر من تاريخ استيفاء البيانات والمستندات المشار إليها».

فحص طلبات التجنس يمر بالمراحل الآتية:

١- تلتزم الوحدة بالبت في الطلب على وجه السرعة، وفي موعده أقصاه ثلاثة أشهر من تاريخ

تقديمه.

٢- منح المتجنس - في حالة الموافقة المبدئية على طلبه - بطاقة إقامة مؤقتة لمدة ستة أشهر لاستكمال الإجراءات واستيفاء البيانات والمستندات.

٣- بعد انتهاء الوافد الجديد من استيفاء بياناته ومستنداته، تلتزم الوحدة بعرض توصيتها النهائية على رئيس مجلس الوزراء لإصدار قراره النهائي، في موعد أقصاه ثلاثة أشهر من تاريخ استيفاء المستندات وذلك كله في ضوء اعتبارات الأمن القومي

٤- لن يخرج قرار رئيس مجلس الوزراء عن أحد فرضين الموافقة على طلب التجنس، وهنا يعتبر الشخص مصرياً من لحظة صدور القرار، أو رفضه فيظل أجنبياً دون أي تغيير^(١).

اكتساب الزوج/الزوجة الجنسية المصرية بالتبعية للمستثمر المتجنس:

ينص القانون المصري رقم ١٤٠ لسنة ٢٠١٩ بشأن تعديل بعض أحكام قانون الجنسية المصري، وقرارات رئيس مجلس الوزراء المنفذة له (خصوصاً القرار رقم ٣٠٩٩ لسنة ٢٠١٩ وتعديله بالقرار

(١) وتجدر الإشارة إلى أنه قد أعيد النص على هذه الأحكام في المواد من ٦ إلى ١١ من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٤٧ لسنة ٢٠٢٠): المادة السادسة): «تتولى الوحدة فحص طلب التجنس، وتبت فيه بصفة مبدئية في موعد أقصاه ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمه، وذلك في ضوء اعتبارات الأمن القومي وبعد استطلاع رأى الجهات الأمنية المعنية، وفي حالة انقضاء هذه المدة دون وصول رد هذه الجهات يتعين عرض الأمر على رئيس مجلس الوزراء». (المادة السابعة: يتولى رئيس الوحدة عرض نتيجة الفحص على رئيس مجلس الوزراء، وفي حالة الموافقة المبدئية على الطلب، يُمنح طالب التجنس حق الإقامة المؤقتة في مصر لمدة ستة أشهر، وفقاً للقواعد المعمول بها، وذلك لاستكمال المستندات المنصوص عليها في المادة التاسعة من هذا القرار». (المادة الثامنة: يكون لطالب التجنس الأولوية في فحص أوراق شراء العقار أو إنشاء أو المشاركة في المشروع الاستثماري لدى الجهات المعنية حتى يمكن فحص استكمال أوراقه خلال مدة الإقامة المؤقتة». (المادة التاسعة): يتعين على طالب التجنس تقديم ما يفيد رسمياً شراء العقار، أو الموافقة على مشروعه الاستثماري وسداد الالتزامات المطلوبة منه، وإيداع المبلغ المالي في البنك المركزي وذلك خلال مدة ستة أشهر من تاريخ الحصول على الإقامة المؤقتة حتى تستكمل الإجراءات بشأنه».

(المادة العاشرة): يتعين على الوحدة الانتهاء من فحص الطلب، وعرض توصيتها النهائية بشأنه، في ضوء اعتبارات الأمن القومي على رئيس مجلس الوزراء لإصدار القرار النهائي وذلك كله في موعد أقصاه ثلاثة أشهر من تاريخ استيفاء البيانات والمستندات اللازمة».

(المادة الحادية عشرة) تخطر الإدارة العامة للجوازات والهجرة والجنسية بوزارة الداخلية بالموافقة المبدئية على طلب التجنس، وبقرار رئيس مجلس الوزراء النهائي بشأن هذا الطلب مصحوباً بصورة رسمية من كافة المستندات الموجودة بملف طالب التجنس بالوحدة، لاتخاذ اللازم على ضوء ذلك طبقاً للقواعد والإجراءات المعمول بها».

٨٧٦ لسنة ٢٠٢٣)، على إمكانية منح الجنسية المصرية للمستثمر الأجنبي بشروط مالية واستثمارية محددة. وامتداداً لذلك، يجيز القانون منح الجنسية للزوجة والأبناء القصر بالتبعية، باعتبارهم تابعين للمستثمر الحاصل على الجنسية، وهو ما يندرج ضمن ما يسمى قانونياً بـ "الجنسية بالتبعية".

غير أن هذه القاعدة تثير عدة إشكاليات قانونية واجتماعية، خاصة في حالات تعدد الزوجات، حيث تطرح الأسئلة الآتية:

- هل تُمنح الجنسية لجميع الزوجات؟

- أم تقتصر على زوجة واحدة؟

- وهل يُشترط قيام رابطة الزواج وقت منح الجنسية؟

- وما أثر الطلاق أو الانفصال اللاحق على الجنسية الممنوحة بالتبعية؟

يلاحظ أن السلطات المصرية تميل إلى تفسير النصوص بشكل يحد من تعدد الزوجات في نطاق منح الجنسية بالتبعية، اتساقاً مع التوجه العام في التشريعات المصرية نحو قصر الاعتراف الرسمي بزوجة واحدة في المعاملات الإدارية، حتى وإن لم تجرم تعدد الزوجات صراحة. وبالتالي، فإن الجنسية تُمنح غالباً لزوجة واحدة فقط، هي المثبتة قانوناً في طلب التجنس، مع احتمال رفض منحها للزوجات الأخريات، تفادياً لإثارة تعقيدات قانونية أو اجتماعية تتعارض مع السياسة العامة للدولة في هذا المجال.

الآثار العائلية للتجنس

لا يقتصر أثر التجنس على المتجنس فقط، بل يمتد إلى زوجته وأولاده القُصّر.

أولاً: بالنسبة لزوج المتجنس

تنص الفقرة الأولى من المادة (٦) من قانون الجنسية المصرية على أنه لا تكتسب الزوجة الأجنبية جنسية زوجها المتجنس تلقائياً، بل يتوجب عليها إعلان وزير الداخلية برغبتها في ذلك، بشرط استمرار الزوجية لمدة سنتين من تاريخ الإعلان، ما لم تُنقِ العلاقة بالطلاق قبل انتهاء هذه المدة (عدا الوفاة). ويجوز لوزارة الداخلية حرمان الزوجة من الجنسية بقرار مسبب قبل انقضاء السنتين^(١).

ويشترط لاكتساب الزوجة جنسية زوجها المتجنس ما يلي:

(١) محمد الروبي. (٢٠٠٧). الجنسية المصرية ومركز الأجانب: دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ص ٢٠٤.

١ - وجود زوجية صحيحة، ثابتة في وثيقة رسمية: وفقاً للمادة (٢٥)، سواء صدرت داخل مصر أو خارجها^(١).

٢ - إعلان من الزوجة لوزير الداخلية برغبتها في كسب الجنسية المصرية: بما يتفق مع مبدأ "الجنسية تُطلب ولا تُفرض"، ويمكن أن يتم هذا الإعلان في أي وقت خلال استمرار الزواج^(٢).

٣ - استمرار الزوجية قائمة مدة سنتين من تاريخ الإعلان: وهو شرط للتحقق من جدية العلاقة، ويُعتد بوفاة الزوج خلال هذه المدة ولا تؤثر على منح الجنسية^(٣).

٤ - عدم صدور قرار مسبب بالحرمان من وزير الداخلية خلال مدة السنتين، ويجب أن يكون القرار مسبباً وصادراً خلال المدة المحددة، وإلا عُدَّ معيياً وقابلاً للطعن أمام القضاء الإداري^(٤).

وقت وكيفية اكتساب الزوجة الأجنبية للجنسية المصرية:

بانقضاء مدة السنتين دون صدور قرار مسبب من وزير الداخلية بحرمان الزوجة من الدخول في الجنسية المصرية وتوافر الشروط الأخرى، فإن الزوجة تكتسب الجنسية المصرية اعتباراً من اليوم التالي لانقضاء مدة السنتين من تاريخ الإعلان دون حاجة إلى صدور قرار بذلك من وزير الداخلية^(٥).

على أنه يستثنى من مدة السنتين الزوجة التي كانت مصرية ثم فقدت الجنسية المصرية أو التي من أصل مصري لأنها أميل للاندماج في الجماعة الوطنية^(٦)، وبالتالي فهي ليست في حاجة إلى دليل جديد

(١) أحمد عشوش، محمد معوض. (٢٠٢٢). القانون الدولي الخاص (الجنسية ومركز الأجانب)، كلية الحقوق جامعة بنها، ص ٨٨.

(٢) محمد السيد عرفة. (٢٠١١). حقوق الأسرة في مجال الأمومة والطفولة والجنسية من الناحيتين الموضوعية والإجرائية في النظام السعودي، المجلة العربية للدراسات الأمنية - جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المجلد ٢٧ عدد ٥٤، ص ٢٣٨.

(٣) عبد الحكيم مصطفى عبد الرحمن. (١٩٩١). جنسية المرأة المتزوجة وآثارها في محيط الأسرة في القانون المصري والفرنسي والسوداني، مكتبة النصر - جامعة القاهرة، ص ٨٨.

(٤) هشام صادق. (٢٠٠٧). الجنسية والمواطن ومركز الأجانب، دار النهضة العربية، ص ٤٤٩.

(٥) عبد المنعم زمزم، (٢٠١١)، أحكام الجنسية في القانون الدولي والقانون المصري المقارن، دار النهضة العربية، ص ٢٠٦.

(٦) عبد الحكيم مصطفى عبد الرحمن. (١٩٩١). جنسية المرأة المتزوجة وآثارها في محيط الأسرة في القانون المصري والفرنسي والسوداني، مكتبة النصر - جامعة القاهرة، ص ٨٨.

على صدق رغبتها في الدخول في الجماعة الوطنية أو الاندماج معها^(١)، لذلك نصت المادة (١٤) من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ على أن الزوجة التي كانت مصرية ثم فقدت هذه الجنسية المصرية تكتسب الجنسية المصرية بمجرد منحها لزوجها أو بمجرد زواجها من مصري، متى أعلنت وزير الداخلية برغبتها في ذلك ولا يحق لوزير الداخلية حرمان الزوجة من اكتساب الجنسية في هذه الحالة.

ب - أثر التجنس بالنسبة لأولاد المتجنس:

نصت الفقرة الثانية من المادة (٦) من قانون الجنسية المصرية وفقاً لتعديلها بالقانون رقم ٢٨ لسنة ٢٠٢٣ على أنه "لا يترتب على اكتساب الأجنبي الجنسية المصرية اكتساب زوجته إياها، إلا إذا أعلنت وزير الداخلية برغبتها في ذلك... أما أولاده القصر، وكذلك أولاد الأجنبية القصر التي اكتسبت الجنسية المصرية فيكتسبون الجنسية المصرية، إلا إذا كانت إقامتهم العادية في الخارج وبقيت لهم جنسية أبيهم أو أمهم الأصلية طبقاً لقانونها فإذا اكتسبوا الجنسية المصرية كان لهم خلال السنة التالية لبلوغهم سن الرشد، أن يقرروا اختيار جنسيتهم الأصلية، فتزول عنهم الجنسية المصرية متى استردوا جنسية أبيهم أو أمهم طبقاً لقانونها".

يتبين من ذلك أن المشرع المصري فرق بشأن أثر التجنس على أولاد المتجنس بين أولاده البالغين وأولاده القصر:

١- الأولاد البالغون: لم يرتب المشرع أي أثر للتجنس بالنسبة لأولاد المتجنس البالغين؛ لأنهم ببلوغهم سن الرشد لم يعودوا تابعين للمتجنس سواء الأب أو الأم، فلم يرتب بالتالي أي أثر للتجنس على اكتساب أي منهم للجنسية المصرية، ومن ثم يظلون أجنباً ومحتفظين بجنسيتهم الأصلية ما لم تتوافر بشأنهم إحدى الحالات التي تجيز اكتسابهم الجنسية المصرية^(٢).

٢- الأولاد القصر: أقر المشرع المصري المساواة بين الأب والأم في أثر تجنس أي منهما بالجنسية المصرية على أولادهما القصر، بعد أن كان مقتصرًا على تجنس الأب فقط وفقاً للفقرة الثانية من المادة (٦) قبل تعديلها. وقد جاء هذا التعديل بموجب القانون رقم ٢٨ لسنة ٢٠٢٣ تنفيذًا لحكم المحكمة الدستورية العليا الصادر في ٦ أبريل ٢٠١٩، الذي قضى بعدم دستورية قصر هذا الأثر على الأب دون

(١) د. هشام صادق. (٢٠٠٧). الجنسية والمواطن ومركز الأجنب ... مرجع سابق ص ٤٥٠.

(٢) د. أحمد عبد الكريم سلامة. (٢٠٠١). المبسوط في شرح نظام الجنسية مرجع سابق ص ٥٨٦.

الأم، لما فيه من تمييز^(١). وترتيباً على ما سبق فإن اكتساب الأب أو الأم الجنسية المصرية يترتب عليه اكتساب أولاده القصر لهذه الجنسية أيضاً بقوة القانون بمجرد تجنس أحد والديهم بها، شريطة أن تكون إقامتهم العادية في مصر سواء ظلوا محتفظين بجنسيتهم الأصلية أم فقدوها، كذلك يمكنهم اكتساب الجنسية المصرية إذا كانت إقامتهم العادية خارج مصر إذا زالت عنهم جنسية أبيهم أو أمهم الأصلية لتجنسهم بالجنسية المصرية، ويكتسبون الجنسية المصرية في هذه الحالة على الرغم من أن إقامتهم بالخارج حتى لا يصبحوا عديمي الجنسية نتيجة لتجنس أحد والديهم بالجنسية المصرية لذلك قرر المشرع أنهم لا يكتسبون الجنسية المصرية تبعاً للمتجنس إذا كانت إقامتهم العادية خارج مصر وظلوا محتفظين بجنسية المتجنس الأصلية^(٢).

والحكمة من اكتساب الأولاد القصر الجنسية المصرية تبعاً للمتجنس هو أنهم تابعون لوالديهم قبل بلوغهم سن الرشد لعدم اكتمال إرادتهم بالإضافة إلى أنهم يعيشون في كنف والديهم وتحت رعايتهم وبالتالي يستطيعون بحكم التربية العائلية أن يغرسوا فيهم روح الولاء والانتماء للوطن وتأهيلهم للاندماج في الجماعة الوطنية للدولة^(٣).

وحتى لا تكون الجنسية المصرية مفروضة على الأولاد القصر دون اعتداد بإرادتهم فقد أعطى لهم المشرع المصري حق الخيار خلال مدة سنة من تاريخ اكتمال إرادتهم ببلوغهم سن الرشد إما أن يختاروا العودة إلى جنسيتهم الأصلية وفي هذه الحالة تزول عنهم الجنسية المصرية متى استردوا جنسية أبيهم أو أمهم الأصلية طبقاً لقانونها أو أن يظلوا محتفظين بالجنسية المصرية دون استرداد جنسيتهم الأصلية، وبانقضاء مدة السنة من تاريخ بلوغهم سن الرشد يسقط حقهم في استعمال حق الخيار^(٤).

(١) راجع حكم المحكمة الدستورية العليا الصادر في الدعوى رقم ١٣١ لسنة ٣٩ ق دستورية بتاريخ ٦ أبريل ٢٠١٩ والمنشور في الجريدة الرسمية العدد ١٥ مكرر بتاريخ ١٥ أبريل ٢٠١٩.

(٢) عز الدين عبد الله. (١٩٦٢). القانون الدولي الخاص، الجزء الأول في الجنسية، جامعة عين شمس، ص ٤٣٧.

(٣) أحمد عبد الكريم سلامة. (٢٠٠١). المبسوط في شرح نظام الجنسية. دار النهضة العربية، ص ٥٩٣.

(٤) هشام صادق، (٢٠٠٧)، الجنسية والمواطن ومركز الأجانب، دار النهضة العربية، ص ٤٤٩.

نقد منح الجنسية المصرية في ضوء الاعتبارات الاجتماعية والقانونية

لم يكن المشرع المصري موفقاً في تبني مسلك منح الجنسية المصرية مقابل الاستثمار المالي، لما يطرحه من إشكالات قانونية واجتماعية وسياسية تمس بمفهوم الجنسية والانتماء الوطني. أولاً: الجنسية رابطة تقوم على الولاء الحقيقي لا المصالح المؤقتة، والمستثمر غالباً ما يسعى للربح فقط، دون ارتباط وجداني بالدولة.

ثانياً: هذا النظام يعزز من ظاهرة ازدواج الجنسية، إذ لا يشترط التخلي عن الجنسية الأصلية على الرغم من أن الأساس في التجنس هو وحدة الولاء السياسي والقانوني. ثالثاً: منح الجنسية مقابل المال يُفقدّها صفة الثبات، ويجعلها وضعاً قانونياً هشاً، مما يضعف مكانتها بوصفها أساساً للهوية القانونية والشخصية.

رابعاً: لا يشترط النظام الحالي الإقامة الفعلية للمستثمر، ما يتعارض مع مبدأ "الجنسية الفعلية" التي تستلزم رابطة حقيقية ومستقرة، بعكس القانون السابق رقم ١٧٣ لسنة ٢٠١٨ الذي اشترط إقامة خمس سنوات.

خامساً: يمكن منح الجنسية للمستثمر في حالات استثنائية بموجب المادة الخامسة من قانون الجنسية المصري إذا قدم خدمات جليلة، دون الحاجة إلى ربطها بشراء مالي مباشر.

سادساً: هذا النظام قد يؤدي إلى نزاعات دولية، ويسهل تهرب المستثمرين من التزاماتهم الأصلية، وقد يُستخدم في غسل الأموال، مما يهدد الأمن القومي والمالي.

خلاصة القول: تحويل الجنسية إلى أداة استثمارية يُفرغها من قيمتها الرمزية، ويجعلها سلعة، في حين أن الدولة يمكنها تحقيق أهدافها الاقتصادية عبر بدائل أكثر تحفظاً، كمنح الإقامة الطويلة بشروط تراعي المصلحة العامة والأمن الوطني.

الخاتمة

لقد تناولت هذه الدراسة مسألة **اكتساب الجنسية عن طريق الاستثمار** باعتبارها إحدى أبرز الظواهر القانونية والسياسية التي فرضتها التحولات الاقتصادية والعولمية خلال العقود الأخيرة، وما صاحبها من ضغوط مالية وتنافس دولي محتدم على جذب رؤوس الأموال. وانطلقت الدراسة من إشكالية جوهرية مفادها: إلى أي مدى تتوافق برامج منح الجنسية مقابل الاستثمار مع المبادئ القانونية والسيادية النازمة للعلاقة بين الدولة ومواطنيها؟

وبالاعتماد على تحليل المفاهيم الأساسية للجنسية والسيادة والمواطنة، واستعراض التجارب التشريعية المقارنة - بما في ذلك التجربة المصرية - اتضح أن هذه البرامج، وإن وفرت تدفقات مالية عاجلة وأسهمت في دعم بعض القطاعات الاقتصادية، إلا أنها أثارت في المقابل تحديات عميقة تمس جوهر السيادة الوطنية، ومبدأ المساواة، والأمن القومي، فضلاً عن مخاطر مرتبطة بغسل الأموال وتهريب الأصول، بما يحول الجنسية من رابطة وطنية إلى أداة مالية قابلة للتداول.

كما أبرزت الدراسة غياب إطار دولي منظم لهذه الممارسات، مما أفسح المجال لتباين كبير في الشروط والضوابط بين الدول، وأتاح لشركات الوساطة الخاصة أن تلعب دوراً مؤثراً يتجاوز أحياناً حدود السيادة التشريعية للدول. أما في الحالة المصرية، فقد مثل القانون رقم ١٤٠ لسنة ٢٠١٩ خطوة مهمة نحو تقنين التجنس الاستثماري، غير أنه ما زال بحاجة إلى مراجعة وتطوير لتعزيز الشفافية والرقابة، وربط منح الجنسية بمشروعات وطنية ذات أثر تنموي ملموس ومستدام.

وعليه، يمكن القول إن مستقبل برامج الجنسية الاستثمارية مرهون بمدى قدرة الدول على إحكام تنظيمها داخل إطار قانوني عادل وشفاف، يوازن بين متطلبات جذب الاستثمار والحفاظ على السيادة، ويحافظ على كرامة الانتماء الوطني، ويحول دون انزلاق الجنسية إلى مجرد سلعة في سوق العولمة.

النتائج: -

توصّلت الدراسة - استناداً إلى تحليل معطياتها- إلى مجموعة من النتائج الرئيسة التي تُبرز الأبعاد القانونية والاقتصادية والاجتماعية لبرامج الحصول على الجنسية: -

١. تحول في مفهوم الجنسية: أظهرت الدراسة أن برامج الجنسية الاستثمارية أحدثت تحولاً جذرياً في مفهوم الجنسية، من رابطة سيادية وسياسية تُبنى على الانتماء والولاء، إلى سلعة اقتصادية تُمنح مقابل المال دون اشتراطات إقامة أو اندماج فعلي.

٢. تزايد تبني الدول لبرامج الجنسية الاستثمارية بفعل الأزمات الاقتصادية: تلجأ دول عديدة، وخاصة الدول النامية أو الصغيرة، إلى برامج التجنيس الاستثماري بوصفها أداة غير تقليدية لتمويل التنمية وسد عجز الموازنات، ما يعكس خضوع القرار السيادي لضغوط اقتصادية متزايدة.
٣. ثغرات أمنية وقانونية واضحة: العديد من البرامج لا تتضمن اشتراطات صارمة للتحقق الأمني أو الفحص المالي، ما يفتح الباب أمام غسل الأموال، وتهريب الأصول، واستخدام الجنسية لأغراض غير مشروعة.
٤. تحديات اجتماعية وسياسية: برامج الجنسية الاستثمارية تُضعف مبدأ العدالة والمساواة، وتؤدي إلى انقسام مجتمعي بين "مواطنين مستثمرين" لا يشاركون القيم الثقافية والسياسية للدولة، و"مواطنين أصليين"، مما يقوض الشعور المشترك بالانتماء.
٥. تآكل السيادة الوطنية لصالح شركات الوساطة العالمية: بينت الدراسة أن بعض الشركات الخاصة، مثل Henley & Partners، باتت تلعب أدواراً جوهرية في تصميم وتنفيذ برامج الجنسية، وهو ما يُعد خصخصة غير معلنة لأحد أبرز رموز السيادة الوطنية: سلطة الدولة في تحديد من هو مواطن.
٦. انقسام اجتماعي وتآكل للعدالة والمساواة: تؤدي هذه البرامج إلى تعزيز الانقسام الطبقي، حيث يحصل الأغنياء على الامتيازات الوطنية بسهولة مقابل المال، في حين يُحرّم المقيمون الفقراء أو اللاجئون من ذات الحقوق، مما يُقوض الثقة في المؤسسات العامة ويؤثر على مفهوم المواطنة المتساوية.
٧. غياب إطار دولي منظم: لا توجد حتى الآن اتفاقية دولية أو مدونة مبادئ تنظم هذه البرامج، ما يؤدي إلى تفاوتات واسعة في المعايير، ويجعل الدول عرضة للانتقاد الدولي أو الاستغلال السياسي والاقتصادي.
٨. التجربة المصرية تمثل خطوة مهمة لكنها تحتاج تطويراً: تُعد التعديلات التي أدخلها القانون المصري رقم ١٤٠ لسنة ٢٠١٩ بداية لتقنين التجنيس الاستثماري، إلا أن الدراسة كشفت عن الحاجة إلى مزيد من الضوابط، خاصة فيما يتعلق بالشفافية، والتقييم الأمني، وربط الجنسية بالإقامة الفعلية أو الاندماج المجتمعي.

٩. التجربة المقارنة تُبرز نماذج متباينة بين التشدد والتسيب: تبين من خلال المقارنة أن هناك دولاً اعتمدت نموذجاً صارماً (مثل كندا وألمانيا)، يربط التجنيس بالإقامة والمعايير الموضوعية، بينما هناك دول أخرى تعرضت لانتقادات دولية بسبب إساءة استخدام البرامج (مثل قبرص ومالطا).

التوصيات

وانطلاقاً من التحليل السابق، تقدم الدراسة مجموعة من التوصيات التي تعزز من فعالية التشريعات وتحدد من المخاطر المحتملة: -

١. ضرورة ربط منح الجنسية بشرط الإقامة الفعلية والاندماج المجتمعي، بحيث يلتزم طالب التجنيس بفترة إقامة مناسبة تكشف عن نية الاستقرار والارتباط بالدولة، بما يعكس وجود علاقة حقيقية قائمة على الولاء والانتماء، بعيداً عن اختزال الجنسية في إطارها الاستثماري.

٢. تقتضي اعتبارات السيادة الوطنية ومتطلبات التنمية الاقتصادية وضع إطار تشريعي وطني شامل ينظم منح الجنسية للمستثمرين، بحيث يقوم على معايير دقيقة وشفافة تضمن تحقيق التوازن بين الحاجة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية وحماية المصالح العليا للدولة. وينبغي أن يتضمن هذا التشريع آليات واضحة للرقابة والمتابعة، بما يعزز الثقة في النظام القانوني، ويحول دون توظيف الجنسية بوصفها أداة مالية مجردة من بعدها السيادي والاجتماعي.

٣. تؤكد الدراسة على أهمية تعزيز آليات الفحص الأمني والمالي المرتبطة بطلبات منح الجنسية للمستثمرين، وذلك من خلال اعتماد أنظمة تدقيق صارمة تشمل التحقق من الخلفية الجنائية والمالية والسياسية للمتقدمين، بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية والسلطات الضريبية على المستويين الوطني والدولي. ويُعد ذلك ضماناً أساسية للحد من المخاطر المرتبطة بغسل الأموال، وتهريب الأصول، أو استغلال الجنسية وسيلة لاكتساب نفوذ غير مشروع، بما يحافظ على الاعتبارات السيادية والأمن القومي للدولة.

٤. ضرورة إخضاع شركات الوساطة العاملة في برامج منح الجنسية مقابل الاستثمار لنظام ترخيص قانوني صارم، يضمن تحديد نطاق عملها بما لا يمس الاختصاصات السيادية للدولة في وضع السياسات العامة. كما ينبغي إخضاع هذه الشركات لرقابة مالية وقانونية مستمرة، للحد من أي تجاوزات محتملة، وضمان شفافية ونزاهة إجراءات منح الجنسية، بما يتفق مع متطلبات السيادة الوطنية والأمن العام.

٥. يُقترح إنشاء هيئة وطنية مستقلة تتولى الإدارة الكاملة لبرامج منح الجنسية مقابل الاستثمار، على أن تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وتضم في تشكيلها ممثلين عن الجهات السيادية والرقابية والاقتصادية. ويهدف هذا الكيان إلى ضمان وحدة المعايير، والشفافية في الإجراءات، والموضوعية في تقييم طلبات المستثمرين، بما يحافظ على التوازن بين جذب رؤوس الأموال وصون مقتضيات السيادة الوطنية.

٦. ينبغي أن تُوجَّه العائدات المتحصلة من برامج منح الجنسية عبر الاستثمار إلى مشروعات تنمية محددة وذات جدوى، مثل تطوير البنية التحتية، وتعزيز قطاعي الصحة والتعليم، بما يضمن انعكاس هذه العائدات على التنمية الوطنية. فارتباط منح الجنسية بمردود اقتصادي واجتماعي ملموس يسهم في تعزيز مشروعية هذه البرامج، ويحول دون تحولها إلى مجرد أداة لجمع الأموال دون أثر حقيقي على المجتمع. ٧. ينبغي العمل على تبني مدونة مبادئ وطنية ودولية تنظم برامج منح الجنسية عبر الاستثمار، وذلك من خلال التعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة، كالأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، بما يكفل وضع إطار معياري يحد من إساءة استخدام هذه البرامج، ويضمن الالتزام بحد أدنى من الشروط والمعايير القانونية والأخلاقية.

٨. تقتضي التجربة المصرية مراجعة القانون رقم ١٤٠ لسنة ٢٠١٩ والقرارات التنفيذية الصادرة تطبيقاً له، بهدف تعزيز معايير الشفافية والرقابة، وضمان ارتباط منح الجنسية بإسهام المستثمر في دعم الاقتصاد الوطني بصورة فعلية ومستدامة، لا بمجرد إجراء مالي لمرة واحدة.

٩. يتعين أن تراعي التشريعات المنظمة للجنسية الأبعاد الدستورية والحقوقية، بما يضمن انسجامها مع أحكام الدستور ومبادئ العدالة والمساواة، وألا تتحول الجنسية إلى أداة تمنح امتيازاً استثنائياً لأصحاب رؤوس الأموال على حساب بقية فئات المجتمع. وبذلك، فإن تنفيذ هذه التوصيات من شأنه أن يسهم في تعزيز فعالية برامج الجنسية بالاستثمار، وضمان توافقها مع الاعتبارات الاقتصادية والدستورية والحقوقية، بما يحقق المصلحة العامة ويحافظ على سيادة الدولة وهبتها.

المراجع

• أولاً: المراجع العربية

- أحمد عشوش، محمد معوض. (٢٠٢٢). القانون الدولي الخاص (الجنسية ومركز الأجانب)، كلية الحقوق جامعة بنها.
- النجدي، محمد عبد المنعم. (٢٠٠٤). الجنسية ومركز الأجانب في القانون الدولي الخاص. القاهرة: دار النهضة العربية.
- الفاسي، محمد. (٢٠١٩). مقارنة قوانين الجنسية: دراسة تحليلية. الرباط: مكتبة المعارف.
- احمد عبد الكريم سلامة. (٢٠٠١). المبسوط في شرح نظام الجنسية. دار النهضة العربية.
- أشرف وفا محمد. (بدون). كسب الجنسية المصرية بطريق الاستثمار، مجلة القانون والاقتصاد، العدد السابع والتسعون.
- https://mle.journals.ekb.eg/article_359961_4450d7be34c2f1c9db8517613fd63a8a.pdf تاريخ الزيارة ٢٢/٣/٢٠٢٥.
- اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣١٠ لسنة ٢٠١٧، ومنشورة في الجريدة الرسمية العدد ٤٣ مكرر (أ) بتاريخ ٢٨ أكتوبر ٢٠١٧ م.
- <https://manshurat.org/node/22013> تاريخ الزيارة ٢٥/٣/٢٠٢٥
- إبراهيم، أحمد. (٢٠٢٠). المواطنة: مفهومها وأبعادها. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
- حسين عبد السلام جابر. (١٩٨٥). الموجز في احكام القانون الدولي الخاص، دار النهضة العربية، القاهرة.
- رجع في ذلك تقرير مجموعة العمل المالي فاتف (FATF) لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا عن غسل الأموال عبر النقل المادي للنقد نوفمبر ٢٠١٥، ص ١٥ متاح عبر الرابط الآتي:
- <https://www.menafatf.org/sites/default/files/money-laundering-through-transportation-cash%20%28Arabic%29.pdf> تاريخ الزيارة ٤/٤/٢٠٢٥.
- سميث، جون. (٢٠١٧). قوانين الهجرة والجنسية في أمريكا الشمالية. نيويورك: مطبعة جامعة نيويورك.
- شحاتة، محمود. (٢٠١٨). مدخل لدراسة القانون الدولي العام. القاهرة: دار النهضة العربية.
- عبد الحكيم مصطفى. (١٩٨٩). نظرية الجنسية في القانون المقارن، الناشر وحدة الطبع والتصوير، جامعة القاهرة - فرع الخرطوم.

- عبد الجليل السعيد عبد الجليل على. (٢٠٢١). المستحدث في منازعات الجنسية بين القضاء والتشريع الوطنيين وبعض التـشـريعات المقارنـة، ص ١٢٠.
- https://jelc.journals.ekb.eg/article_233739_17b3ade597aa6225834dbfa7304a8547.pdf تاريخ الزيارة ٢٠٢٥ / ٤ / ٢٠
- عبد المنعم زمزم. (٢٠١١). قانون الجنسية الاستثماري والإقامة بوديعة، المجلة القانونية.
- عبد الحكيم مصطفى عبد الرحمن. (١٩٩١). جنسية المرأة المتزوجة وأثارها في محيط الأسرة في القانون المصري والفرنسي والسوداني، مكتبة النصر - جامعة القاهرة.
- عبد الحكيم مصطفى عبد الرحمن. (١٩٩١). جنسية المرأة المتزوجة وأثارها، مكتبة النصر، جامعة القاهرة.
- عبد المنعم زمزم. (٢٠٢٣). قانون الجنسية بين التجسس الاستثماري والإقامة بوديعة، المجلة القانونية، المجلد ١٥، العدد ٧، الصفحة ١٦٥١-١٦٧٨.
- عز الدين عبد الله. (١٩٦٢). القانون الدولي الخاص، الجزء الأول في الجنسية، جامعة عين شمس.
- عبد المنعم زمزم. (٢٠١١). أحكام الجنسية في القانون الدولي والقانون المصري المقارن، دار النهضة العربية.
- فؤاد عبد المنعم رياض. (١٩٩٥). أصول الجنسية في القانون الدولي والقانون المصري المقارن، دار النهضة العربية، من ٧.
- علي، سارة. (٢٠٢١). تاريخ وفلسفة الجنسية. دمشق: دار الأيام.
- فؤاد رياض: الاتجاهات المعاصرة في مسائل الجنسية، مجلة القانون والاقتصاد، ص ٩ ، العدد الثالث.
- فؤاد عبد المنعم رياض. (١٩٩٥). أصول الجنسية في القانون الدولي والقانون المصري المقارن.
- قانون الاستثمار المصري رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ التي نصت على أهداف الاستثمار ومبادئه.
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٧٦ لسنة ٢٠٢٣، بتعديل بعض احكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٠٩٩ لسنة ٢٠١٩ بتنظيم حالات منح الجنسية المصرية للأجانب.
- <https://manshurat.org/content/tdyl-bd-hkm-qrr-tnzym-hlt-mnh-ljnsy-lmsry-ljnb> تاريخ الزيارة ٢٠٢٥ / ٤ / ٢٠.

- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٤٧ لسنة ٢٠٢٠، بتنظيم تشكيل وحدة فحص طلبات التجنس وتحديد اختصاصاتها ونظام عملها وإجراءات وقواعد تقديم طلبات التجنس. <https://manshurat.org/node/68044>. تاريخ الزيارة ٢٦/٤/٢٠٢٥.
- كوهين، ديفيد. (٢٠١٨). *سياسات الاندماج الاجتماعي والجنسية*. لندن: مطبعة بلاكويل.
- محمد الروبي. (٢٠٠٧). *الجنسية المصرية ومركز الأجانب: دراسة مقارنة*. دار النهضة العربية، القاهرة.
- محمد السيد عرفه. (٢٠١١). *حقوق الأسرة في مجال الأمومة والطفولة والجنسية من الناحيتين الموضوعية والإجرائية في النظام السعودي*. المجلة العربية للدراسات الأمنية - جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المجلد ٢٧ عدد ٥٤.
- محمد الروبي. (٢٠١١). *تأملات في قانون الجنسية الإماراتية*. دار النهضة العربية.
- هشام صادق. (٢٠٠٧). *الجنسية والمواطن ومركز الأجانب*. دار النهضة العربية.

المراجع الأجنبية:-

- Al Jazeera Investigations. (2020). *The Cyprus Papers*. Al Jazeera.
- Amandine Scherre and Elodie Thirion, [2018] 'Citizenship by Investment (CBI) and Residency by Investment (RBI) Schemes in the EU: State of Play, Issues and Impacts' EPRS | European Parliamentary Research Service 11.
- Bulgaria Amends Citizenship Act (2021). *Investment Migration Insider*. Retrieved from <https://www.imidaily.com/europe/bulgaria-amends-citizenship-act-2021>. Accessed on 20.03.2025.
- Bulgarian Citizenship Law of 1998, Articles 21(a) and 41(a).
- Buttigieg, G., & Debono, M. (2015). *Citizenship for Sale: The Case of Malta's Individual Investor Programme*. University of Malta. p. 1, 9.
- Bulgarian Investments Promotion Act, SG No. 97, 24 October 1997, as subsequently amended and supplemented.
- Baran Çelik, p. 401. Writer; "As a matter of fact, the fact that the foreigner has more than one marriage has been taken into consideration in Article 34 of the YUKK, which regulates the family residence permit.
- BOCKOVÁ, L. – KUCHARČIK, R. (2022). Citizenship by Investment - Latest Development in the European Union. In *Politické Vedy*. Vol. 25, no. 4, pp. 69-108. ISSN 1335 – 2741. Available at: <https://doi.org/10.24040/politickevedy.2022.25.4.69-108>.
- Barbara von Rütte. (2022). *The Human Right to Citizenship Situating the Right to Citizenship within International and Regional Human Rights Law*, Published by Koninklijke Brill NV, Leiden, The Netherlands, p:266.
- Christians, A. (2017). Buying In: Residence and Citizenship by Investment. *Tax Notes International*, 87(10), 1055–1066.
- Citizenship and Residence Schemes in the EU*. Global Citizenship Observatory (GLOBALCIT).

- Cyprus strips citizenships. (2020). *Al Jazeera Investigations*. Retrieved from <https://www.aljazeera.com> Accessed on 02.04.2025.
- Carrera, S. (2014). *How much does EU citizenship cost? The Maltese citizenship-for-sale affair: A breakthrough for sincere cooperation in citizenship of the union? CEPS Policy Brief No. 64. Brussels: Centre for European Policy Studies*. Retrieved from [http://aei.pitt.edu/50744/1/LSE_No_64_Price_of_EU_Citizenship_final2_\(1\).pdf](http://aei.pitt.edu/50744/1/LSE_No_64_Price_of_EU_Citizenship_final2_(1).pdf) Accessed on 20.04.2025.
- Alper Çağrı Yılmaz. (2018). Mukayeseli Hukukta ve Türk Hukukunda Yatırımcı Vatandaşlık Olgusu: *Ius Pecuniae*' 38 Public and Private International Law Bulletin 191, 194–195. Dilek (n 31) 4.
- Džankić. (2018). Immigrant Investor Programmes in the EU' 26 Journal of contemporary European studies, Amandine Scherrer and Elodie Thirion, Citizenship by Investment (CBI) and Residency by Investment (RBI) schemes in the EU: State of play, issues and impacts, Ex-Post Evaluation Unit and European Added Value Unit, 11 vd.
- Džankić, J. (2015). *Global Market for Investor Citizenship*. European University Institute.
- Džankić, J. (2015). *Global Market for Investor Citizenship: Demand, Supply and Regulation*. Robert Schuman Centre for Advanced Studies, European University Institute.
- Dzankic, J. (2018). *The Business of Citizenship: The Political Economy of Citizenship by Investment Programs*. EUI Working Papers, RSCAS 2018/44.
- Dzankic, J. (2018). *The Global Market for Investor Citizenship*. Palgrave Macmillan, pp. 10–15.
- Dzankic, J. (2018). *The pros and cons of Ius Pecuniae: Investor citizenship in comparative perspective*. EUI Working Papers RSCAS 2018/14. European University Institute [Accessed on 25.05.2025]. <https://cadmus.eui.eu>
- Džankić, J. (2020). *Investment-based citizenship and residence programs in the EU. European Parliament Study*.
- DŽANKIĆ, J. 2012a. Citizenship by investment: Can money buy citizenship? [online]. Global Citizenship Observatory [Accessed on 1.06.2025]. Retrieved from: <https://globalcit.eu/citizenship-by-investment-can-money-buy-citizenship/>.
- Džankić, J., Psaila, E., Leigh, M., & Rojo Gómez, C. (2018). *Investment migration in the EU: Balancing economic benefits and security*. European University Institute. Retrieved from <https://cadmus.eui.eu/handle/1814/60383>.
- Džankić, J., Psaila, S., & Gómez Rojo, D. (2018). *Selling Citizenship: An Overview of Investor*
- European Commission. (2019). *Report on Investor Citizenship and Residence Schemes in the European Union*. [Accessed on 05.06.2025]. Retrieved from: <https://ec.europa.eu>
- Contentious citizenship scheme approve :**
- Erişim, (2025), <https://www.maltatoday.com.mt/news/national/31402/contentious-citizenship-scheme-approved-20131112#.XVbDQeMza02> .
- Brussels: European Commission. [Accessed on 8.06.2025]. Retrieved from https://ec.europa.eu/info/publications/190123-report-investor-citizenship-residence-schemes_en.
- European Commission. (2020a). *Commission opens infringement procedures against Cyprus and Malta over investor citizenship schemes*. Press Release, [Accessed on 18.06.2025]. Retrieved from <https://ec.europa.eu>.
- European Commission. (2021). *Cyprus: Investor Citizenship Scheme Must End*. Retrieved from <https://ec.europa.eu> .

- European Parliament. (2014). *Resolution of 16 January 2014 on EU citizenship for sale*. Official Journal of the European Union.
- F.M. Dufour. (1993). *La double nationalite*, These, Lausanne, p.4.
- Felfe, Ch., H. Rainer and J. Saurer, "Why Birthright Citizenship Matters for Immigrant Children: Impacts on Parental Educational Choice", CESifo Working Paper No. 6037.
- Global Justice Center. (2020). *Inequality and Citizenship: Critical Reflections on CBI Programs*.
- Golden Bulgarian Passports (2020). *EURACTIV*. Retrieved from <https://www.euractiv.com/section/justice-home-affairs/news/golden-bulgarian-passports-under-scrutiny>.
- Government of Cyprus. (2020). *Statistical Report on Cyprus Investment Programme 2013–2019*. Retrieved from <https://www.cyprus.gov.cy>
- Granting of Citizenship for Exceptional Services Regulations. (2020). *Legal Notice 437 of 2020*.
- Harpaz, Y. (2019). *Citizenship 2.0: Dual nationality as a global asset*. Princeton University Press.
- Harvey, W. (2019). *The commodification of citizenship via investment migration*. Journal of Ethnic and Migration Studies, 45(12), 2135–2153.
- Wealthy foreigners shy away from UK as investment threshold hits £2m : <https://www.theguardian.com/business/2015/dec/09/wealthy-foreigners-shy-away-from-uk-as-investment-threshold-hits-2m> (Erişim, 16.06.2025).
- EU urges crackdown on 'golden passports' for big investors : <https://www.bbc.com/news/world-europe-46973590> accessed 11 Jun 2025.
- İşte yatırımla Türk vatandaşlığına başvurusunda bulunanların**
<https://www.cnnturk.com/ekonomi/turkiye/kac-kisi-yatirimla-turk-vatandasligina-sayisi>:
 . (Erişim, 15.06.2025)basvurdu
- Individual Investor Programme of the Republic of Malta. (2014). *Legal Notice 47 of 2014, as amended*. Article 10(9)(b).
- Kalm, S. (2019). *Reconstructing Citizenship in the Age of Market Globalization*. Global Governance Journal, 25(2), 243–260.
- Kalm, S. (2023). *The Business of Citizenship: Investment Citizenship Firms in Global Governance*. Global Society, 37(1), 68–92.
<https://doi.org/10.1080/13600826.2021.2021863>.
- Kate Hooper and Madeleine Sumption, [2014], *Selling Visas and Citizenship: Policy Questions from the Global Boom in Investor Immigration*, Migration Policy Institute 17.
- Kaufmann, C. (2017). *Citizenship for Sale: The Global Market for Investor Citizenship*. Migration Policy Institute.
- Klamert, M. (2014). *The Principle of Sincere Cooperation in EU Law*. Oxford University Press.
- Kochenov, D. (2009). *Ius Tractum of Many Faces: European Citizenship and the Difficult Relationship between Status and Rights*. Columbia Journal of European Law, 15(2), 169–237.
- Kochenov, D. (2020). *Citizenship and Residence Sales: Rethinking the Boundaries of Belonging*. Cambridge University Press.
- Kochenov, D. (2020). *Citizenship for sale: When the rich are welcomed and the poor rejected*. In *EUI Working Papers*, RSCAS 2020/24. European University Institute.

- Kudryashova, E. (2020). Golden Passports: European Values, Rule of Law, and the Limits of Sovereignty. *Review of European and Comparative Law*, 41(4), 145–163.
- Law on Foreigners in the Republic of Bulgaria of 1998, Article 25 (items 6, 7, 13, 16).
- Malta Citizenship Quota. (2020). *Times of Malta*. [Accessed on 25.06.2025]. Retrieved from <https://timesofmalta.com>
- MENTZELOPOULOU, M., DUMBRAVA, C. 2018. Acquisition and loss of citizenship in EU Member States [online]. European Parliamentary Research Service. Retrieved from: [https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2018/625116/EPRS_BRI\(2018\)625116_EN.pdf](https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2018/625116/EPRS_BRI(2018)625116_EN.pdf)
- Mentzilopoulou, M., & Dumbrava, C. (2018). *Citizenship by Investment (CBI) and Residency by Investment (RBI) schemes in the EU*. European Parliamentary Research Service.
- Menzilopoulou, A., & Dumbrava, C. (2018). *Investor Citizenship and Residence Schemes in the European Union*. European Parliamentary Research Service, p. 8.
- More than Half of Cyprus Passports Were Given Under Anastasiades. (2021). *Cyprus Mail*. [Accessed on 25.06.2025]. Retrieved from <https://cyprus-mail.com>.
- OECD. (2018). *International Migration Outlook*. Organisation for Economic Co-operation and Development.
- OECD. (2022). *OECD International Migration Outlook 2022*. OECD Publishing.
- Office of the Regulator of the Individual Investor Programme. (2019). *Annual Report on the Individual Investor Programme for the Year 2019*. Valletta: ORIIP.
- Oosterom-Staples, H. (2018). *Legal complexities of EU citizenship: Understanding the limits of Member States' autonomy*. *European Journal of Migration and Law*, 20(4), 433–454.
- Opposition lists “criminals” who got passports. (2019). *Malta Today*. [Accessed on 29.06.2025]. Retrieved from <https://www.maltatoday.com.mt>
- ORIIP. (2014). *First Annual Report on the Individual Investor Programme of the Government of Malta*. Valletta: Office of the Regulator of the Individual Investor Programme, p. 17.
- Owen Parker. (2017). Commercializing Citizenship in Crisis EU: The Case of Immigrant Investor Programmes’ 55 *Journal of Common Market Studies* 332, 36 vd.
- Paskalev, V. (2013). European Integration and Citizenship: The Bulgarian Case of Investor Citizenship. In D. Kochenov & M. van den Brink (Eds.), *EU Citizenship and Federalism*: Cambridge University Press. The Role of Rights (pp. 233–255).
- Passport Papers: Malta’s Golden Passport “Loopholes”. (2025). Retrieved from <https://www.passportpapers.org>. [Accessed on 30.06.2025].
- Passport scheme problem. (2021). *The Shift News*. Retrieved from <https://theshiftnews.com> [Accessed on 30.06.2025].
- Patrick J. Schena, Juergen Braunstein, Asim Ali.(2018) . "The Case for Economic Development Through Sovereign Investment: A Paradox of Scarcity?", *Global Policy*.
- Paul Lagarde. (2013). La nationalité, *Répertoire de droit international*, Dalloz,, n:261.
- Peter Spiro, [2014] ‘Cash-for-Passports and the End of Citizenship, in Shachar A., Bauboc R. (Ed.), *Should Citizenship Be for Sale?*’ EUI working paper 9–11.
- Private International and International Procedural Law: Law Number: 5718, Acceptance Date:11.27.2007, Official Newspaper: 12.12.2007/26728.

- Cemal Şanlı'ya Armağan, (2020) ,Güncel Gelişmeler Işığında Yatırım Yoluyla Türk Vatandaşlığının Kazanılması: Problemler ve Çözüm Önerileri• Public and Private International Law Bulletin, 40(1): 125–141.
- Recueil des arrêts de la cour internationale de justice, 1955, p.22.
- Republic of Turkey Ministry of Interior – Directorate General of Migration Management. (2022). Turkish Citizenship Law No. 5901 and Implementing Regulation.
- Robert Abela defends passport scheme. (2021). *Times of Malta*. [Accessed on 29.06.2025]. Retrieved from <https://timesofmalta.com>
- Shevtsova, Maryna. (2013) “Acquisition of European Union citizenship through marriage: Citizenship policies and the experience of transnational couples in Germany and Italy” *Central European University, Department of Gender Studies*, Budapest, p.46.
- Scherrer, A., & Thirion, E. (2018). *Citizenship by Investment (CBI) and Residency by Investment (RBI) schemes in the EU*. European Parliamentary Research Service, pp. 17–18.
- Shachar, A., [2014]: Dangerous Liaisons: Money and Citizenship, in Shachar A., Bauboc R.(ed.), Should citizenship be for sale? EUI Working Paper 4.
- Dilek, Ş. (2017). Yatırım yoluyla vatandaşlık ekonomik aktiviteye katkı sağlar mı? *Seta Perspektif*, 162(1), 1–4.
- Seyyed Ibrahim Hosseini, Ako Arya and Mehran Ahmadi. (2015). Nationality in Private International Law, *Indian Journal of Science and Technology*, Volume: 8, Issue: 12, p:2.
- Shachar, A. (2011). *The Birthright Lottery: Citizenship and Global Inequality*. Harvard University Press.
- Shachar, A. (2018). *The marketization of citizenship in an age of restrictionism*. *Ethics & International Affairs*, 32(1), 3–13.
- Shaw, M. N. (2003). *International Law* (5th ed.). Cambridge University Press.
- Shaw, M. N. (2017). *International Law* (8th ed.). Cambridge University Press.
- Şit Köşgeroğlu (n 21) 196-197.
- Surak, K. (2020). *Millionaire mobility and the sale of citizenship*. *Journal of Ethnic and Migration Studies*, 47(14), 3270–3289. <https://doi.org/10.1080/1369183X.2020.1758553>.
- Surak, K. (2021). *Migration Industries and the Global Market for Investment Migration*. *International Migration Review*, 55(3), 815–843.
- Surak, K. (2021). *Millionaire mobility and the sale of citizenship*. *Journal of Ethnic and Migration Studies*, 47(13), 2960–2976. Res <https://doi.org/10.1080/1369183X.2020.1758554> .
- Surak, K. (2021). *Who wants to buy a visa? Comparing the uptake of investor immigration programs in Europe*. *Journal of Ethnic and Migration Studies*, 47(6), 1130–1151.
- T.C. Resmî Gazete. (2013, Nisan 4). **Yabancılar ve Uluslararası Koruma Kanunu (YUKK) No. 6458**, Madde 31(1)(j). <https://www.mevzuat.gov.tr> (21/5/2025).
- Transparency International & Global Witness. (2018). *European getaway: Inside the murky world of golden visas*. Retrieved from <https://www.transparency.org/en/publications/european-getaway-inside-the-murky-world-of-golden-visas> . (30/5/2025).
- Transparency International & Global Witness. (2018). *European Getaway: Inside the Murky World of Golden Visas*. p. 28.27. <https://transparency.org>. (30/5/2025).
- Trimikliniotis, N. (2015). *Report on Citizenship Law: Cyprus*. EUDO Citizenship Observatory, p. 14.

- Türk Vatandaşlığının İstisnai Yoldan Kazanılması, (2017), 7 Hacettepe HFD, 169, 360 vd.
- Van den Brink, M. (2020). *EU Citizenship and Nationality: Limits to Member States' Sovereignty?* EUI Working Paper LAW 2020/06.
- van Fossen, A. (2018). *Selling visas and passports: Policy questions from the South Pacific. Commonwealth & Comparative Politics*, 56(2), 190–210.
- van Fossen, A. (2018). *The Commercialization of Citizenship in the Pacific and the Caribbean. Commonwealth & Comparative Politics*, 56(3), 253–270.
- Vassileva, R. (2018). *Citizenship by Investment in Bulgaria: Legal Framework and Controversies*. Retrieved from https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3221565 (5/6/2025).
- von der Leyen, U. (2020). *State of the Union Address 2020*. European Commission. Retrieved from <https://ec.europa.eu>.
- Weingerl, P., & Tratnik, M. (2019). EU Citizenship and Investment Citizenship: A Legal Assessment of the Cypriot Scheme. *European Papers*, 4(1), 91–113.
- Weingerl, P., & Tratnik, M. (2019). *EU Citizenship and Investor Migration: Time to Rethink? Croatian Yearbook of European Law and Policy*, 15, 83–103.
- World Bank. (2019). *Economic Impact of Citizenship by Investment Programs in the Caribbean*.
- Yargıtay'dan Türk vatandaşlığına geçen 'çok eşli' Suriyelilere ilişkin emsal karar**
<https://www.cumhuriyet.com.tr/turkiye/yargitaydan-turk-vatandasligina-gecen-cok-esli-suriyelilere-iliskin-emsal-karar-2023964> . (16 Jun 2025).
- Yabancılar vatandaşılkta ikinci eş ve çocuk formülü:**
<https://www.haberturk.com/gundem/haber/1618584-yabancilara-vatandaslikta-ikinci-es-ve-cocuk-formulu> (16 Jun 2025).

References:

- 'ahmad eashush, muhamad mueawad. (2022). alqanun alduwliu alkhasu (aljinsiat wamarkaz alajanbi), kuliyyat alhuquq jamieat binha.
- alnajdi, muhamad eabd almuneim. (2004). aljinsiat wamarkaz al'ajanib fi alqanun alduwalii alkhasi. alqahirata: dar alnahdat alearabiati.
- alfasi, muhamadu. (2019). muqaranat qawanin aljinsiasi: dirasat tahliliata. alribati: maktabat almaearifi.
- ahamad eabd alkarim salamata. (2001). almabsut fi sharh nizam aljinsiasi. dar alnahdat alearabiati.
- 'ashraf wafa muhamadu. (bdun). kasb aljinsiat almisriat bitariq aliastithmari, majalat alqanun waliaqtisadi, aleadad alsaabie waltiseun. https://mle.journals.ekb.eg/article_359961_4450d7be34c2f1c9db8517613fd63a8a.pdf tarikh alziyarat 22/3/2025.
- allaayihat altanfidhiat liqanun alaistithmar alsaadirat biqarar rayiys majlis alwuzara' raqm 2310 lisanat 2017, wamanshurat fi aljaridat alrasmiat aleadad 43 mukarir ('a) bitarikh 28 'uktubar 2017m. <https://manshurat.org/node/22013> tarikh alziyarat 25/3/2025
- 'iibrahim, 'ahmadu. (2020). almuatinatu: mafhumuha wa'abeaduha. bayrut: manshurat alhalabii alhuquqiati.
- hasin eabd alsalam jabir. (1985). almujaaz fi ahkam alqanun alduwalii alkhasi, dar alnahdat alearabiati, alqahirati.
- rajae fi dhalik taqrir majmueat aleamal almalii fatif (FATF) limintaqaq alsharq al'awsat washamal afriqya ean ghasl al'amwal eabr alnaql almadiyi lilnaqd nufimbir 2015, s 15 mutah eabr alraabit alati: <https://www.menafatf.org/sites/default/files/money-laundering-through-transportation-cash%20%28Arabic%29.pdf> tarikh alziyarat 4/4/2025.
- smithi, jun. (2017). qawanin alhijrat waljinsiat fi 'amrika alshamaliati. niwyurk: matbaeat jamieat niwyurki.
- shihatatu, mahmud. (2018). madkhal lidirasat alqanun aldawlui aleami. alqahirata: dar alnahdat alearabiati.
- eabd alhakim mustafaa. (1989). nazariat aljinsiat fi alqanun almuqarani,alnaashir wahdat altabe waltaswiri, jamieat alqahirat - fare alkhartum.
- eabd aljalil alsaeid eabd aljalil ealaa. (2021). almustahdath fi munazaeat aljinsiat bayn alqada' waltashrie alwataniyyin wabaed altashrieat almuqaranata, s 120.

https://jelc.journals.ekb.eg/article_233739_17b3ade597aa6225834dbfa7304a8547.pdf tarikh alziyarat 20/4/2025

- eabd almuneim zamzami. (2011). qanun aljinsiat alaistithmarii wal'iiqamat biwadieati, almajalat alqanuniati.
 - eabd alhakim mustafaa eabd alrahman. (1991). jinsiat almar'at almutazawijat watharuha fi muhit al'usrat fi alqanun almisrii walfaransii walsuwdani, maktabat alnaser - jamieat alqahirati.
 - eabd alhakim mustafaa eabd alrahman. (1991). jinsiat almar'at almutazawijat wa'atharaha, maktabat alnaser, jamieat alqahirati.
 - eabd almuneim zamzami. (2023). qanun aljinsiat bayn altajusus alaistithmarii wal'iiqamat biwadieati, almajalat alqanuniati, almujaalad 15, aleadad 7, alsafhat 1651-1678.
 - eazaalidiyn eabd allah. (1962). alqanun aldawaliu alkhassa, aljuz' al'awal fi aljinsiat, jamieat eayn shams.
 - eabd almuneim zamzami. (2011). 'ahkam aljinsiat fi alqanun alduwlii walqanun almisrii almuqarani, dar alnahdat alearabiati.
 - fuaad eabd almuneim riad. (1995). 'usul aljinsiat fi alqanun alduwlii walqanun almisrii almuqarani, dar alnahdat alearabiati, min 7.
 - eali, sarata. (2021). tarikh wafalsafat aljinsiat. dimashqa: dar al'ayaami.
 - fuaad riad: alaitijahat almueasirat fi masayil aljinsiat, majalat alqanun walaiqtisadi, s 9 , aleadad althaalithi.
 - fuaad eabd almuneim riad. (1995). 'usul aljinsiat fi alqanun alduwlii walqanun almisrii almuqarani.
 - qanun alaistithmar almisrii raqm 72 lisanat 2017 alati nasat ealaa 'ahdaf alaistithmar wamabadihi.
 - qarar rayiys majlis alwuzara' raqm 876 lisanat 2023, bitaedil baed aihhkam qarar rayiys majlis alwuzara' raqm 3099 lisanat 2019 bitanzim halat manh aljinsiat almisriat lil'ajanibi.
- <https://manshurat.org/content/tdyl-bd-hkm-qrr-tnzym-hlt-mnh-ljnsy-lmsry-lljnb> tarikh alziyarat 25/4/2025.
- qarar rayiys majlis alwuzara' raqm 647 lisanat 2020, bitanzim tashkil wahdat fahs talabat altajanus watahdid aikhtisasatiha wanizam eamaliha wa'ijra'at waqawaeid taqdim talabat altajansu.
- <https://manshurat.org/node/68044>. tarikh alziyarat 26/4/2025.
- kuhin, difid. (2018). siyasat aliandimaj aliajtimaeii waljinsiat. landan: matbaeat bilakuil.

- muhamad alruwbi. (2007). aljinsiat almisriat wamarkaz al'ajanibi: dirasat muqaranati, dar alnahdat alearabiati, alqahirati.
- muhamad alsayid earafhu. (2011). huquq al'usrat fi majal al'umumat waltufulat waljinsiat minalnaahiatayn almawdueiat wal'ijrayiyat fi alnizam alsaeudii, almajalat alearabiat lildirasat al'amniat - jamieat nayif alearabiat lileulum al'amniati, almujalad 27 eadad 54.
- muhamad alruwbi. (2011). ta'amulat fi qanun aljinsiat al'iimaratiati, dar alnahda alearabia.
- hisham sadiq. (2007). aljinsiat walmawtin wamarkaz al'ajanibu, dar alnahda alarabia.

فهرس الموضوعات

٤٥٤٧	 المقدمة :
٤٥٤٨	 أهمية الدراسة :
٤٥٤٨	 أهداف الدراسة :
٤٥٤٩	 مشكلة الدراسة :
٤٥٤٩	 إشكالية الدراسة وتساؤلاتها :
٤٥٥٠	 منهجية الدراسة :
٤٥٥٠	 خطة الدراسة :
٤٥٥١	 المبحث الأول الجنسية عن طريق الاستثمار - المفهوم والتطور
٤٥٥٢	 المطلب الأول تعريف الجنسية الاستثمارية والفرق بينها وبين الإقامة الاستثمارية
٤٥٥٤	 المطلب الثاني تطور برامج الجنسية الاقتصادية وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية
٤٥٥٧	 المبحث الثاني تحديات وفرص اكتساب الجنسية الوطنية عن طريق الاستثمار
٤٥٥٧	 المطلب الأول الضغوط الاقتصادية والعولة وأثرهما في برامج الجنسية الاستثمارية
٤٥٦٤	 المطلب الثاني فرص اكتساب الجنسية الوطنية عن طريق الاستثمار
٤٥٦٩	 المبحث الثالث تجارب دولية في منح الجنسية عن طريق الاستثمار
٤٥٦٩	 المطلب الأول تجربة دولة تركيا وتجربة دول الاتحاد الأوروبي (مالطا، قبرص)
٤٦٠٥	 المطلب الثاني تجربة مصر
٤٦٢٣	 الخاتمة
٤٦٢٣	 النتائج :
٤٦٢٥	 التوصيات
٤٦٢٧	 المراجع
٤٦٣٥	 REFERENCES:
٤٦٣٨	 فهرس الموضوعات